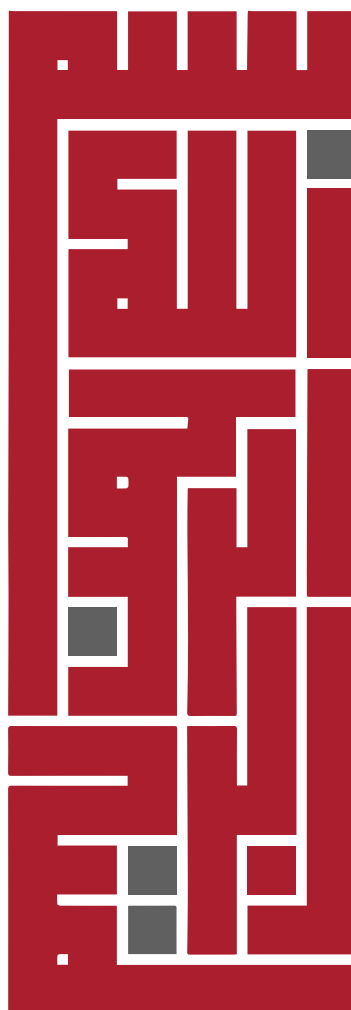




Our Future
depends on what
we do **NOW**



التقرير السنوي
ANNUAL REPORT





مَنِيَّةُ إِدَارَةِ الرَّئِيسِ بَاشَارِ الْاَسَدِ
رَئِيسُ الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ

6	كلمة رئيس مجلس الإدارة
8	كلمة الرئيس التنفيذي
10	رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا
12	الخطة المستقبلية لعام 2022
14	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
24	أعضاء مجلس الإدارة
27	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
30	الإدارة التنفيذية
35	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
37	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
42	شهادة المحاسب القانوني
45	القوائم المالية الموحدة لعام 2021
141	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
151	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،

أرحب بكم أجمل ترحيب في مقدمة التقرير السنوي لبنك الشام للسنة المالية 2021، ويطيب لي بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة أن أضع بين أيديكم تفاصيل هذا التقرير الذي يشمل التطورات بمختلف المجالات أبرزها النتائج المالية، ويعطى شرحاً وافياً للمهام التي يقوم بها بنك الشام كنشاطات البنك التسويقية وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، والقوائم المالية الموحدة لعام 2021، والإفصاحات وفق نظام هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، ويتضمن كذلك تقرير مدقق الحسابات الختامية لبنك الشام للعام المالي المنتهي في 2021/12/31.

ويمكننا القول إننا تمكنا من تحقيق إيرادات تشغيلية جيدة على الرغم من الظروف المحيطة، والتي كان لابد فيها من اتخاذ قرارات جازمة ومؤثرة في آن واحد، وذلك بالاعتماد على توجيهات مجلس إدارة بنك الشام، وبجهود الإدارة التنفيذية والفرق المتخصصة، حيث يعكس هذا التقرير النتائج المالية للبنك خلال السنة الماضية وفقاً لأدائها، إضافة إلى تطور سير العمل وفق الخطة السنوية.

فقد حقق بنك الشام خلال السنة المالية 2021 أرباحاً صافية بلغت 49,740,942,847 ليرة سورية، وربحية للسهم الواحد قدرها 552.68 ليرة سورية، مقارنة بعام 2020 بنحو 32,506,848,238 وربحية للسهم الواحد قدرها 361.19 ليرة سورية.

وبلغ إجمالي حقوق المساهمين مع نهاية كانون الأول 2021 مبلغ 114,840,626,413 ليرة سورية بارتفاع نسبته 80% عن الفترة نفسها من العام 2020، في حين بلغت قيمة الموجودات 799,315,469,164 ليرة سورية، بارتفاع نسبته 102% على المستوى الذي وصلت إليه مع نهاية كانون الأول من العام الماضي.

ووفقاً للنتائج المالية، يوصي مجلس الإدارة بعد موافقة الهيئة العامة غير العادية بما يلي: توزيع أسهم مجانية لزيادة رأس مال البنك بقيمة مليار ليرة سورية عن طريق ضم جزء من الأرباح المدوّرة القابلة للتوزيع وتوزيعها على السادة المساهمين كأسهم منحة: ليصبح رأس مال البنك 10 مليار ليرة سورية بعد موافقة الجهات الإشرافية.

في الختام، أتقدم بالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق عمل بنك الشام بأسمى آيات التقدير إلى مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، وإننا نفخر بكل ما حققناه من إنجازات ونجاحات، ونسعى إلى مواصلة مسيرة التقدم والنمو واضعين المستقبل نصب أعيننا مستعدين إلى مجموعة من الركائز المبنية على الأسس السليمة للعمل المصرفي وأفضل الممارسات المصرفية مع التركيز على تحقيق النمو المتوازن والمستدام.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفي بنك الشام الذين أظهروا القدرة العالية على التكيف خلال هذا العام بطبيعته الاستثنائية، وللمساهمين الأفاضل على دعمهم المستمر وثقتهم التي كانت دائماً محل تقديرنا واعتزازنا، مع تطلّعنا لعام آخر حافل بالمنجزات الهامة في السنة المقبلة.

حفظكم الله ورعاكم جميعاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

علي يوسف الوضي

كلمة الرئيس التنفيذي

كلمة الرئيس التنفيذي

السادة المساهمين،
السادة أعضاء مجلس الإدارة،
السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية،



يسعدني أن أجدد اللقاء بكم كما في كل عام، شاكرًا دعمكم المتواصل الذي يعد المحفز الأول لإدارة بنك الشام في متابعة التقدم، وكما اعتدنا أن نلتقي سويًا من خلال هذا التقرير السنوي لنقيم أداء العام المنصرم، فقد كان لثبات والتزام الفريق الإداري في بنك الشام أثر كبير حيث ساهم في تحويل التحديات إلى إنجازات على الرغم من الآثار السلبية التي ألفت بظلالها فقد استطعنا مواجهة هذه التحديات بكل كفاءة واقتدار، وإدارة موجودات ومطلوبات البنك ضمن الطاقات والإمكانات المتاحة، ومن هذا المنطلق، يطيب لي أن أقدم لكم جملة من إنجازات بنك الشام خلال العام 2021.

فابتغاء لتحقيق النمو السريع المنشود على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية وتماشياً مع توجيهات مصرف سورية المركزي لاستخدام الخدمات الإلكترونية المتطورة فقد أطلق بنك الشام خدمة الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع POS لتتيح لحاملي البطاقات المصرفية الصادرة عن بنك الشام تسديد ثمن مشترياتهم إلكترونياً، كما تم إطلاق

بطاقة (ترست - Trust) كأول بطاقة أئتمان معتمدة من مصرف سورية المركزي والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تتيح لحاملها تسديد قيمة مشترياته عبر نقاط البيع POS، بالإضافة لإطلاق خدمة الحساب الإلكتروني (E-Account)، التي تتيح للمتعاملين فتح حساب مصرفي مجاناً دون الحاجة لزيارة فروع البنك، للتعامل والدفع بطريقة إلكترونية.

وعلى صعيد الفروع المصرفية وبهدف مواصلة خطتنا في تحقيق الانتشار الجغرافي وزيادة قاعدة عملائنا المستهدفين من بنك الشام تم خلال عام 2021 افتتاح فرع الباكستان وذلك استكمالاً لسعيينا في أن تكون الفروع ذات ملكية خاصة للبنك، وحرصنا على شراء عقارات جديدة، فقد قمنا بشراء عقار جديد في حي الفرقان بمدينة حلب.

وتأكيداً على التزام بنك الشام برسائله في بناء وتقوية الشراكات وعلاقات التعاون الممكنة مع العملاء والشركاء المحليين وتعزيز دوره في خدمة المجتمع المحلي بتفعيل التواصل مع مختلف المؤسسات، وقع بنك الشام سلسلة من الاتفاقيات مع نقابة أطباء الأسنان في دمشق وطرطوس وحلب واللاذقية، كما تم توقيع اتفاقية بين بنك الشام وشركة الهرم للحالات المالية الداخلية تمكن المتعاملين من تنفيذ الحوالات المالية الداخلية باليرة السورية من رصيد حسابهم المصرفي لدى البنك وتسليمها للمستفيدين نقداً عن طريق أي فرع لشركة الهرم من الفروع المنتشرة في سورية. وإيماناً منا بأهمية تبني مبادرات للمسؤولية الاجتماعية نؤكد على استمرار قيادة بنك الشام في هذا المجال، فقد أطلق خلال عام 2021 العديد من النشاطات والمبادرات المجتمعية بمختلف القطاعات خلال المناسبات العالمية والدولية وشهور التوعية والأعياد، وذلك بمعدل نشاطين كل شهر، فهذا الدور جزء لا يتجزأ من عملياتنا التي تساعدنا على تحقيق النجاح المستمر.

وفي القطاع التعليمي استقبل بنك الشام في إدارته العامة مجموعة من متدربي برنامج "مدير الجودة" لدى مركز تمكين الشباب التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية UNDP لشرح نظام الجودة المعتمد ضمن البنك من خلال الزيارة الميدانية للمتدربين، كما اختتم فريق سند التنموي مشروع (Career Academy) الذي تم إطلاقه تحت رعاية بنك الشام لمدة 6/ أشهر، حيث تم تقديم شهادات حضور لـ 175/ مستفيد، بالإضافة لتنفيذ تدريب عملي في فرع بنك الشام بطرطوس لطلاب كلية التجارة والاقتصاد بالشراكة مع الغرفة الفتية الدولية بعد إعلانه عنها من خلال المشاركة في مؤتمر التعليم الجيد في طرطوس، كما تمت المشاركة بفعاليات يوم العمل كجزء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ووزع بنك الشام حقائب مدرسية مزودة بالقرطاسية اللازمة إلى الطلاب والطالبات من الصف الأول حتى البكالوريا المسجلين لدى الجمعية الخيرية الإسلامية في حمص.

وانطلاقاً من دور بنك الشام المجتمعي السباق في التصدي لجائحة فيروس كورونا منذ بدايتها عبر تشكيل اللجنة الداخلية الوقائية من فيروس كورونا، وحرصه على سلامة موظفيه ومتعامليه، وتوفير بيئة عمل آمنة وسليمة صحياً، نفذ بنك الشام حملة تلقيح ضد فيروس كورونا لفريق عمله وذلك بالتعاون مع فريق طبي متخصص منتدب من وزارة الصحة.

كما أننا نحرص دائماً على منح فرص التطوير الوظيفي التي يحتاجها موظفو بنك الشام لتحقيق التفوق والتميز الدائم في العمل حيث نظم بنك الشام لموظفيه دورة توعية بمواصفة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO/27001:2013) والأمن السيبراني (Cyber Security)، كما أنه كرم الفائزين من موظفيه في برنامج الأفكار الإبداعية بنسخته الخامسة تحت عنوان "فكرتك بتهمننا" والتي تضمنت تقديم أفكار تساهم بتلبية الاحتياجات المصرفية وتمكينهم من خدمة عملائنا على الوجه الأمثل.

لا يسعني في الختام إلا أن أعرب عن شكري وتقديري لمصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وسوق دمشق للأوراق المالية وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، ولعملاء المصرف ومستثمريه الكرام على هذا الولاء الصادق، وللأخوة أفراد فريق عمل المصرف جميعهم لإلتزامهم وعملهم الجاد الذي لا يخلون فيه بأي جهد، فالمستقبل يحمل الكثير من الآمال الكبيرة لبنك الشام ومساهميه وجميع العاملين فيه.

والله ولي التوفيق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

رؤيتنا، مهمتنا وقيمنا

رؤيتنا مهمتنا قيمنا

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في 7 أيلول/ سبتمبر 2006، برأس مال قدره 5 مليارات ليرة سورية بموجب السجل التجاري رقم 14809، وسُجِّل في سجل المصارف لدى مصرف سورية المركزي برقم 15. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي وهيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، وتمت زيادة رأس مال المصرف بقيمة إجمالية 4,000,000,000 ل.س عن طريق اعتماد / 40,000,000 / سهم بقيمة اسمية / 100 / ل.س للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتراكمة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 9,000,000,000 ليرة سورية.

قيمنا:

نعمل في بنك الشام بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الانتماء:** ترسيخ روح الانتماء، والعمل بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.

• **الأمانة:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

• **التزام:** تلبية كافة احتياجات العملاء والالتزام بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم وجودة عالية.

• **ثقة:** كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.

• **دعم الموظفين:** الاهتمام بالموظفين، ورفع كفاءتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

رؤيتنا:

أن يكون بنك الشام بنكاً رائداً، يقدم خدمات مصرفية إسلامية مبتكرة و متميزة وفق أحدث المعايير المصرفية الدولية .

مهمتنا:

العمل على تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع من الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتحقيق نمو في العوائد، وضمانة تقاسم عادل للمنافع بين كافة الأطراف ذوي العلاقة كالمساهمين والمتعاملين والموظفين وغيرهم، وبما يساهم بقيام البنك بدوره في المسؤولية الاجتماعية.

الخطة المستقبلية 2022

الخطة المستقبلية 2022

اعتمد مجلس إدارة بنك الشام خطة استراتيجية للأعوام الثلاثة من 2022-2024 والتي أعدت من قبل الإدارة التنفيذية بعد دراسة شاملة للقطاع المصرفي والواقع الإقتصادي في سورية والمنطقة في ظل المتغيرات في الإقتصاد العالمي شملت تحليل البيئة الداخلية بالإعتماد على تحليل ربايعي SWOT، وتحليل البيئة الخارجية والبيئة التنافسية PESTA، والمستجدات التي رافقت بيئة العمل الخارجية للبنك. وفي ضوء هذه الاستراتيجية تم إعداد خطة تشغيلية للعام 2022 ارتكزت أهم أهدافها التشغيلية على تطوير الخدمات والخدمات والمنتجات إن كان على صعيد الخدمات الإلكترونية لتلائم التطور المنشود في بنية الدفع الإلكتروني الوطنية، وكذلك التوسع في المحفظة التمويلية في ظل التوجهات الحكومية والسلطة النقدية في دعم القطاع الإنتاجي لاسيما الصناعة الوطنية خاصة تلك التي تشكل بديل للمستوردات إضافة إلى رفع الكفاءة التشغيلية في ظل التخضم الكبير الحاصل لاسيما في أسعار حوامل الطاقة، بما يضمن تحقيق دخل تشغيلي يؤمن استمرارية البنك بنشاطه وتقديم خدماته رغم الظروف والصعوبات المستجدة التي المحيطة ببيئة العمل.

حيث يمكن تلخيص أهم أهداف العام 2022 بما يلي:

1. تطوير قنوات التوزيع الإلكترونية بما يتناسب مع تطور بنية الدفع الإلكتروني الوطنية وإطلاق قنوات جديدة لاسيما بوابة الدفع الإلكتروني **Payment Gate Way** للدفع عبر التجارة الإلكترونية **E-commerce**.
2. استكمال ربط شبكة الصرافات الآلية ATM مع الشبكات الوطنية المختلفة والتأكد من إعادة العمل بشكل طبيعي لأجهزة الصراف الخاصة بالبنك وصولاً إلى خدمة 24/7 لكافة الصرافات الآلية داخل مواقع البنك وخارجه.
3. زيادة نشر أجهزة نقاط البيع POS الخاصة ببنك الشام المربوطة مع شبكة فاتورة وتوسيع ربطها مع الشبكات الأخرى العاملة في الجمهورية.
4. تحقيق نمو في محفظة التمويل التجاري مع مراعاة التوسع في تمويل القطاع الإنتاجي لاسيما الصناعي بحسب القرارات الجديدة للسلطة النقدية إضافة إلى مشاريع الطاقة المتجددة والمشاريع المتوسطة والصغيرة **SMEs**.
5. زيادة مساهمة تمويليات الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في المحفظة التمويلية.
6. تطوير الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مما يرفع مساهمة رسوم وعمولات الخدمات في الدخل التشغيلي للبنك.
7. الاستمرار في الانتشار الجغرافي ليشمل أغلب المحافظات السورية والمناطق الأساسية والانتحاء من بناء مبنى الإدارة العامة في أبو رمانة.
8. التوسع في تقديم خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة وبجودة عالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
9. الاستمرار في تطوير وظيفة الالتزام والامتثال بالبنك لتتواءم أفضل التطبيقات الدولية **International Best Practice** مما يعزز جهود البنك في رفع العقوبات المفروضة عليه منذ العام 2017.
10. رفع درجة رضا المتعاملين والتواصل معهم من خلال استبيانات دورية وقياس مستوى الرضا بشكل دوري.
11. تطوير البنية التحتية لهيكل البنك لاسيما التقنية منها لتخدم كفاءة العمل وصورة البنك أمام المتعاملين، وتوحيد كافة المواد التي تظهر اسم وشعار البنك.
12. الاستمرار في تطوير أساليب وتقنيات العمل بما يحقق الكفاءة في صرف النفقات لاسيما الإدارية وبالتالي زيادة الربحية.
13. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك وتكريس الظهور الإعلامي بما يعكس قيمه ورسالته.
14. الترويج والإعلان عن خدمات المصرف بكافة وسائل الإعلان المتاحة بما لا يخالف توجهات البنك وقيمه.

نشاطات البنك خلال عام 2021



Certificate of Registration

This certificate has been awarded to

CHAM BANK

Head Quarter & Main Branch, Al-Najmeh Square, Damascus, Syria

in recognition of the organization's Quality Management System which complies with

ISO 9001:2015

The scope of activities covered by this certificate is defined below

Management of Islamic Banking Activities, Operations & Branches in Damascus and Damascus Rural

Certificate Number **113750/A/0001/UK/En**

A certificate number of 0001, confirms the Client has a single site Certified & the site is their Head Office or Main site in relation to the Certified scope with URS. A certificate number of 0002 or greater (e.g., xxxx/B/0002/UK/En) refers to a client that has more than one site certified with URS, in such, the following statement shall apply: "The validity of this certificate depends on the validity of the main certificate."

Date of Issue of Certification Cycle	Issue Number	Certificate Expiry Date	Certification Cycle
17 January 2022	2	16 January 2025	3
Revision Date	Revision Number	Original Certificate Issue Date	Scheme Number
12 January 2022	0	17 January 2016	n/a

For detailed explanation for the data fields above, refer to <http://www.urs-holdings.com/logos-and-regulations>

Issued by

On behalf of the Schemes Manager





Certificate of Registration

This certificate has been awarded to

CHAM BANK

Main Branch: Damascus Abou Remeah, Al-Najmeh Square, Syria

In recognition of the organization's Information Security Management System which complies with

ISO 27001:2013

The scope of activities covered by this certificate is defined below

The Information Security Management System Applies to Management of Banking Activities and Operations SOA Version 01 Dated 02 February 2020

Certificate Number: 113993/A/0001/UK/En
Date of Issue: (Original) 04 January 2021
Date of Issue: 04 January 2021
Issue No: 1
Expiry Date: 03 January 2024

Issued by: On behalf of the Schemes Manager



Page 1 of 1

سياسة الجودة وأمن المعلومات في بنك الشام

نحن في بنك الشام نتعهد بتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين معنا والموظفين لدينا ومقودي الخدمات، والمحافظة على سرية وأمن معلوماتهم الشخصية، بما يتناسب مع المتطلبات القانونية والتشريعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001:2015، ومتطلبات نظام إدارة أمن المعلومات ISO 27001:2013، وبما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك انطلاقاً من شعار بنك الشام "ثقة، أمان، التزام" من خلال:

1. العمل على طرح وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي احتياجات المتعاملين طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، خاصة لاختيارات أمن المعلومات بما تؤمن الخصوصية العالية لمتعاملينا.
2. السعي لكسب ثقة المتعاملين والمساهمين بالبنك، من خلال أدائه في السوق المصرفية ونتائج أعماله، بالإضافة إلى تحقيق نمو مستدام للأرباح، وذلك من خلال حماية أصول البنك، وتحديث سياسات البنك وإجراءاته، ومتابعة التطورات المتعلقة بالعمليات وحماية المعلومات، لضمان الالتزام بأعلى ممارسات الصناعة المصرفية الإسلامية في هذا المجال.
3. الاستثمار في الكادر البشري المتميز للبنك من حيث ترسيخ روح الانتماء لموظفيه وإيجاد بيئة صالحة للعمل بروح الفريق الواحد وتنويعهم بالتأهيل الكافي للالتزام بأعلى معايير سرية معلومات المتعاملين.
4. الالتزام بكافة القوانين المحلية والتشريعات والقرارات الناجمة لعمل السوق المصرفي على نحو عام، والإسلامي على نحو خاص، سواء منها الصادر عن السلطات القضائية أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية، إضافة إلى التزام البنك بالمعايير الدولية للقطاع المصرفي، وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، وفي جميع ذلك يتم الالتزام بالقرارات الناجمة لأمن المعلومات.
5. التزام البنك بتطبيق نظام إدارة الجودة، ونظام إدارة أمن المعلومات، ومراقبة كلا النظامين على نحو مستمر بغرض تحسين فاعليتهما على نحو متواصل، وزيادة كفاءتهما، لتحقيق أعلى مستويات من التوافق والتكامل بين النظامين.

الرئيس التنفيذي

أحمد يوسف الحارث



PO-004 - 01/09/2020



Call Center
011-9398
www.chambank.sy
info@chambank.sy



خدمات بنك الشام خلال عام 2021

بنك الشام يطلق خدمة الدفع الإلكتروني
(POS) عبر أجهزة نقاط البيع

مرر وادفع .. لا تخلي شي بيالك

مع خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق بطاقة بنك الشام
سدد الآن ثمن مشترياتك بسرعة وأمان.



- بطاقة الصراف التي أصبحت متاحة للدفع الإلكتروني
- بديل آمن ومريح لحمل النقود أو الشيكات
- شبكة واسعة من نقاط الدفع المعتمدة
- إشعارات تنبيه بالرسائل النصية على كل عملية دفع

لتكن أولاً بنك الشام
يطلق خدمة حجز المواعيد المسبقة عن طريق الهاتف

لتكن أولاً

- قم بتحديد موعد فتح الحساب الخاص بك في بنك الشام
عن طريق مركز الاتصال: 0119398



اتفاقية تعاون بين بنك الشام وشركة الهرم
للحوالات العالية الداخلية

تعاوننا لخدمتكم

إرسال واستقبال الحوالات الفورية عبر شركة الهرم



بنك الشام
CHAM BANK

160

فرعاً أصبح
في خدمتكم

- إرسال واستقبال حوالات من وإلى حسابك
- غذي حسابك المصرفي في بنك الشام
- الدفع من حسابك لمن ترغب ليستلم من الهرم
- سداد الأقساط



بنك الشام أول بنك يطلق بطاقة ائتمانية إسلامية
في سورية (Trust - ترست)

محلولة .. اشترى الآن وسدد لاحقاً
مع أول بطاقة ائتمان إسلامية من بنك الشام

استلمها الآن



نشاطات بنك الشام خلال عام 2021

بنك الشام يعلن عن فرص تدريبية
خلال مؤتمر التعليم الجيد في طرطوس



كاول شركة ومصرف في سورية. بنك الشام يحوز على
شهادة نظام إدارة أمن المعلومات (ISO/27001:2013)



بنك الشام يشارك في المعرض الدولي للبناء BUILDEx
بدورته الثامنة عشر



بنك الشام يشارك في معرض Syria HiTech
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات



بنك الشام ونقابة أطباء الأسنان بدمشق
يوقعان مذكرة تفاهم لتعاون مشترك



حوار صحفي مع السيد الرئيس التنفيذي
لصالح مجلة التجارة الداخلية وحماية المستهلك



ملوك

لا توجد مضاربات في استثمارات
وهيئة نقدية غير مستندة على أصول (كما
حدث في أزمة الرهن العقاري في أميركا).
فرض ربحية عالية للمستثمر
(المساهم).
أكثر عدالة وشفافية بين مختلف
أطراف أية عملية (السودع، التمويل،
المساهم، الموظف، الموزع).
يوجد في منتج المراقبة (الغالب على
منتجات البنوك الإسلامية) ثبات بمعدل
الربح على مدى عمر التمويل، دون حق
البنك برفع السعر.
لا يستوفي البنك فائدة تأخير على
المدين المتأخر.
● نقاط الضعف:
قلة المرونة نسبياً في بعض العمليات
مقارنة مع البنوك التقليدية.
غياب الوعي الطبيعية وخصوصية
منتجات الصوفية الإسلامية.
ازدواج المخاطر المرتبطة بالناحية
القانونية والشرعية بسبب طبيعة عقود

نشاطات بنك الشام خلال عام 2021

بنك الشام ونقابة أطباء الأسنان في طرطوس
يوقعان مذكرة تفاهم لتعاون مشترك.



بنك الشام يعقد اجتماع الهيئة العامة
ويرفع رأس ماله ليصبح 9/ مليار ل.س.



بنك الشام يقدم عروض تمويلية لمنتسبي
نقابة أطباء الأسنان في حلب.



دورة توعية للموظفين بمواصفة نظام إدارة أمن المعلومات
(ISO/27001:2013) و الأمن السيبراني (Cyber Security).



بنك الشام ونقابة أطباء الأسنان في اللاذقية
يوقعان مذكرة تفاهم لتعاون مشترك



بنك الشام يشارك في المعرض التخصصي
للاتصالات وتقانة المعلومات (ExpoTech) بحلب.



المسؤولية الاجتماعية خلال عام 2021

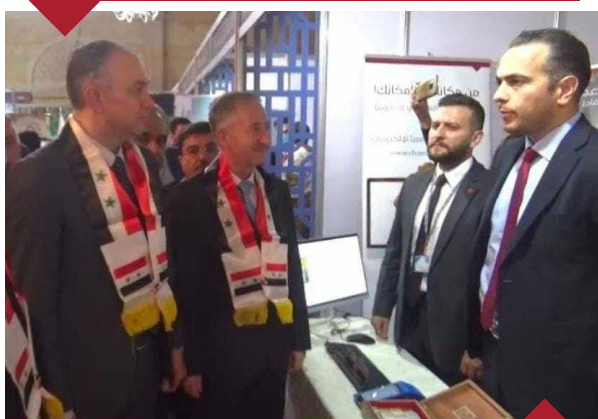
بالتعاون مصرف سورية المركزي ينظم البنك دورة تدريبية
بعنوان "مخاطر غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"



بنك الشام ينفذ ندوة تعريفية حول خدماته ومنتجاته
المصرفية الإلكترونية في غرفة تجارة دمشق.



بنك الشام يشارك في المعرض التخصصي
لطب الأسنان والمخابر (Syrian Medical) بحلب.



بنك الشام ينظم حملة تلقيح لموظفيه
ضد فيروس كورونا بالتعاون مع وزارة الصحة.



بنك الشام يكرم الفائزين من موظفيه في برنامج
"الأفكار الإبداعية بنسخته الخامسة"



بنك الشام يعقد ندوة تعريفية حول
التمويل الإسلامي في مبنى غرفة تجارة دمشق.



المسؤولية الاجتماعية خلال عام 2021

بنك الشام يشارك في معرض إعادة إعمار سورية (Re-Build Syria 2021)



ندوة تعريفية حول الدفع الإلكتروني مع نقابة المهن العالية والمحاسبية بدمشق.



ندوات تعريفية بالخدمات المصرفية الإلكترونية في ريف دمشق بالتعاون مع نقابة المهن المالية والمحاسبية



حوار خاص مع السيد الرئيس التنفيذي لصالح مجلة المصارف والتأمين

لقاء خاص مع الرئيس التنفيذي لبنك الشام للحام: سيكون للقطاع المصرفي دور كبير

تتميز المصارف الإسلامية بكونها تمارس الأعمال المصرفية المصممة بها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء في مجال قبول الودائع، وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، أو في مجال التمويل والاستثمار، وتجنب العمل على أساس المأخذ.

كما أن المصارف الإسلامية تملك صيغاً متنوعة من التمويل والاستثمار كالمرابحة والمشاركة والسلم والاستصناع وغيرها، أما المصارف التقليدية لا يملك إلا صيغة واحدة هي الإقراض طائفة.

وتتمتع المصارف الإسلامية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة والعقد المتأخر عن السداد، فالمصارف الإسلامية توازن بين مبدأ الدين المعسر وبين

برائكم، ما الطوائف الأولى بالرعاية والتمويل في هذه المرحلة المرجحة للاقتصاد الوطني.

يشكل قطاع البناء والعقارات بما يتضمنه من البنية التحتية (إيج) أحد أهم القطاعات التي تكتسب الأولوية خلال المرحلة القادمة. ويعتبر القطاع المصرفي السوري أحد مصادر التمويل المطلوبة لمرحلة إعادة الإعمار في سورية، وبالتالي سيكون للقطاع المصرفي دور كبير في دفع عجلة الانعاش الاقتصادي من خلال المساهمة في ترميم وتشغيل منشآت المنخفضة خلال الأزمة، وإنشاء منشآت صناعية جديدة ودعمها رأس المال العامل لتطوير أعمالها بهدف تعزيز المنتج المحلي في ضوء صعوبات الاستيراد نتيجة الظروف الحالية وما يفيد عجلة الانعاش.

سأنا في جعبة المصرف بخصوص القطاع المصرفي والعقاري، وما المشاريع المشتركة معها؟

تعتبر المشاريع العقارية والمهنية الصغيرة الحجم، حوز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاستثمارية مع

اختتام مشروع (Career Academy) للتدريب المهني
تحت رعاية بنك الشام.



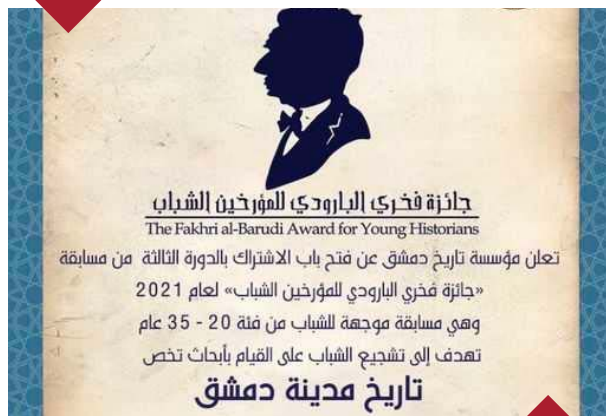
بنك الشام بالتعاون مع UNDP
ينفذان تدريب عملي حول الجودة



موظفو بنك الشام يشاركون في حملة
جمعية بسملة لدعم الأطفال مصابي السرطان



للعام الثالث، بنك الشام يرعى مسابقة
جائزة فخري البارودي للمؤرخين الشباب



بنك الشام يكرم الأمهات في محافظة طرطوس
بمناسبة عيد الأم



بنك الشام يتبرع لمرضى القصور الكلوي .



بنك الشام يشارك بفعاليات يوم العمل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في مدينة اللاذقية



بنك الشام ينظم تدريب عملي في فرع بطرطوس لطلاب كلية التجارة والاقتصاد



تقديم حقائب مدرسية للطلاب المسجلين لدى الجمعية الخيرية الإسلامية في حمص



تقديم فحوصات ماموغراف مجاناً للسيدات بالتعاون مع مركز دمر الطبي في شهر التوعية عن سرطان الثدي



اجتمعنا
كرمال صحتك



أعضاء مجلس الإدارة

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من 1999 إلى 2000.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من 2000 إلى 2005.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من 2005 إلى 2012.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من 2007 إلى 2012.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



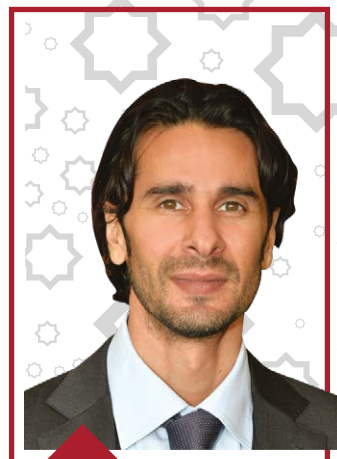
السيد نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام 1960.
- تولى إدارة مجموعة الكزبري العائدة للعائلة في دمشق 1960، وسع أعمال المجموعة لتشمل 15 شركة، مقرها الرئيسي شركة فييمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبترولوكيموايات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلزا هولدينج.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز على شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي



أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

الدكتور غياث القطيني: عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في الهندسة المدنية من الجامعة التقنية للهندسة المدنية في بوخارست- رومانيا.
- حائز على إجازة في الهندسة المدنية من جامعة دمشق.
- عمل لدى مؤسسة الإنشاءات العسكرية منذ 1981 وحتى 1985
- انتقل للعمل في محافظة دمشق بدءاً من 1986 وحتى 2006 ومن ثم عمل لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية. ليصبح بعدها المدير العام لهيئة التطوير العقاري.
- يشغل حالياً منصب نقيب المهندسين السوريين.



السيد محمد سعيد الزعيم: عضو مجلس الإدارة

- حائز على بكالوريوس في الإقتصاد الدولي من الجامعة الأمريكية في سويسرا عام 1991.
- القيادة والمشاركة في تأسيس مجموعة من أكبر الشركات في الشرق الأوسط والتي تحظى باحترام كبير.
- المشاركة بنجاح في قيادة المفاوضات وتوقيع عدة اتحادات مع بعض الشركات العالمية في مجال الصناعات الثقيلة، السياحة والعقارات.
- الرئيس التنفيذي لشركة الزعيم القابضة.



السيد أسامة طاهر: عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام 1966
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من 1966 إلى 1972.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيمبكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من 1972 إلى 1980.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزيري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من 1980 إلى 2005
- في عام 2006 شغل منصب مدير عام مؤسسة فيمبكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور، ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



السيد إياد خالد الطباع: عضو مجلس الإدارة

- حائز على ماجستير في الدراسات الإسلامية- جامعة طرابلس عام 2020، وإجازة في الإقتصاد-قسم المحاسبة من جامعة دمشق عام 1966، والمحاسب القانوني الإسلامي عام 2012.
- مدير عام شركة إدارة محدودة المسؤولية منذ عام 2020 ولغاية الآن.
- باحث أكاديمي، جامعة بلاد الشام للعلوم الشرعية منذ عام 2011 ولغاية الآن.
- عمل خبيراً ومستشاراً لمجموعة من الشركات في الإمارات العربية المتحدة.
- له نحو أربعين كتاباً تأليفاً وتحقيقياً، وحاضر في عدد من الجامعات العربية والأجنبية.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام

الدكتور أحمد محمد أمين حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- مدرس لمواد المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي وفقه المعاضات والعمليات المصرفية الإسلامية والمعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين والتمويل الإسلامي، في عدد من الجامعات السورية، كما يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية والعربية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.
- لديه خبرة في مجال التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية لأكثر من ثلاث عشرة سنة، أربع سنوات في مجال التأمين التكافلي.
- عضو المجلس الشرعي لدى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- عضو هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- مدرب معتمد في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية والتأمين التكافلي.
- قدم العديد من الدورات التدريبية في أعمال ومنتجات المصارف الإسلامية والتأمين التكافلي.



الأستاذ عبد السلام عبد المنعم محمداً نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- درجة الدكتوراه في الفقه وأصوله (قيد الإنجاز)، ماجستير في الفقه المقارن من جامعة أم درمان الإسلامية، إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق.
- مدرس لمادة المعاملات المالية الإسلامية المعاصرة ومادة أصول الاقتصاد الإسلامي والنظريات الفقهية في كلية الشريعة، والقانون في معهد الشام العالي.
- لديه خبرة في مجال المصارف الإسلامية لأكثر من ثمان سنوات.
- عضو (زميل) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي).
- مدرب معتمد من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.
- حائز على شهادة المدقق والمراقب الشرعي (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.



الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق، له العديد من المقالات المحكمة في مجلة جامعة دمشق ومجلات أخرى، يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات.
- رئيس اتحاد علماء بلاد الشام.
- رئيس هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- لديه خبرة في أعمال المصارف الإسلامية والرقابة عليها لمدة تزيد عن عشر سنوات.
- عميد كلية الشريعة جامعة دمشق سابقاً.
- عضو في الهيئة الاستشارية التابعة لمجلس النقد والتسليف - سابقاً.
- شارك في مؤتمرات إسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وألقى محاضرات في مختلف القضايا الإسلامية.
- عضو في أكاديمية آل البيت الملكية وفي مجلس كرسي الأكاديمية وعضو سابق في الهيئة التدريسية بجامعة العلوم الإسلامية العالمية في عقان.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام

الدكتور عدنان علي الخضر عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- ماجستير في المصارف الإسلامية من المعهد العالي لإدارة الأعمال.
- عضو قسم علوم القرآن والحديث في كلية الشريعة جامعة دمشق.
- عضو الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، كلية الشريعة ومدرس في جامعة بلاد الشام الخاصة وأشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق وجامعة بلاد الشام.
- عضو متدرب في هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام، لمدة عام.
- أمين سر هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين.
- له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.



الدكتور عبد الرحمن محمود السعدي عضو هيئة الرقابة الشرعيّة

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله اختصاص معاملات مالية من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- نائب عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق حالياً.
- عضو في الهيئة التدريسية في كلية الشريعة بجامعة دمشق قسم الفقه الإسلامي وأصوله.
- مدرس لمواد فقهية متعددة -ولاسيما المتصلة بالمعاملات المالية - في كلية الشريعة جامعة دمشق و لمادة فقه المعاملات الإسلامية ومادة اقتصاديات الزكاة والوقف في جامعة بلاد الشام الخاصة.
- أشرف وناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة دمشق وجامعة بلاد الشام.
- عضو اللجنة الوطنية لتشريعات الحلال في الجمهورية العربية السورية.
- له العديد من الأبحاث العلمية المحكمة والمنشورة.
- عضو في هيئة الرقابة الشرعية للشركة الإسلامية السورية للتأمين.



الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي



مصرفي سوري حاصل على العديد من الشهادات الأكاديمية و المهنية، منها إجازة في الاقتصاد و إدارة الأعمال من الجامعة المصرية الأمريكية الدولية و بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال بالإضافة إلى شهادة CIB " مصرفي إسلامي معتمد" من المجلس العام للبنوك الإسلامية و شهادة في الإدارة المتكاملة للمشاريع من معهد الدراسات المصرفية بالإضافة لحصوله على شهادة الدكتوراه الفخرية في مجال إدارة المشاريع المصرفية. خبرة مصرفية تزيد عن 38 عام قضاها في مصارف تقليدية ومن ثم إسلامية تبوأ خلالها عدة مناصب قيادية مهمة حيث كان له باع كبير في العمل بمصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان إلى أن عمل مستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام 2011 ليشغل بعدها منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام 2012 و يصبح رئيساً تنفيذياً للمصرف مع بداية شهر حزيران 2016 .



عبد الرزاق القطراوي
نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المساندة)

حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث و الدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة - دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية - شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة MOODY'S الأمريكية .

انضم إلى بنك الشام ليشغل منصب مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المساندة خلال عام 2014 ، و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليصبح نائباً للرئيس التنفيذي ، حيث سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومديراً تنفيذياً لقطاع التمويل كما عمل سابقاً في المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات ، هذا وقد قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن .



ماجد العظمة
نائب الرئيس التنفيذي (الخدمات المصرفية)

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق - دبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي - ماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - شهادة مقرض معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين - شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة لكونه عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

انضم إلى بنك الشام بداية عام 2014 ليشغل منصب مساعد المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية و قد تمت ترقيته مع نهاية عام 2016 ليصبح نائب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية، هذا و قد بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل مع انطلاقة العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة الفروع ومن ثم مدير فرع في عام 2007 ومدير للفرع الرئيسي في العام 2009 ، ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام 2010 بهنصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة .

الإدارة التنفيذية

وسيم جندلي الرفاعي

مساعد الرئيس التنفيذي - التمويل و الفروع

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليفربول في بريطانيا- بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص ادارة الأعمال من جامعة البلمند في لبنان، يتمتع بخبرة مصرفية تزيد عن خمسة عشر عاماً ، حيث بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام 2005، ومن ثم شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام 2007 وتمت ترقيته إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام 2013، وكلف بإدارة شؤون الفروع خلال عام 2018 ليصبح مساعد الرئيس التنفيذي-قطاع الفروع والتمويل منذ بداية عام 2020.



عمر أحمد

مدير إدارة تقنية المعلومات / بالتكليف

حاصل على بكالوريوس تكنولوجيا معلومات من جامعة دمشق ، لديه خبرة واسعة في مجال تكنولوجيا المعلومات لمدة تزيد عن 21 عام، شغل منصب رئيس قسم التطبيقات و قواعد البيانات منذ تأسيس بنك الشام عام 2007 ثم شغل منصب مساعد مدير تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام 2009 بعد أن سبق له أن عمل كخبير و مطور في مركز بطاقات الدفع الإلكتروني في المصرف التجاري السوري و ساهم في تشغيل بطاقات فيزا العالمية و نقاط البيع حينها و مشاريع الربط بين فروع المصرف و تطوير نظام الحوالات و المراسلين كما عمل كمدير مشروع تطوير النظام البنكي و النظام الإداري للمصرف الصناعي.



عمرو زقزق

مدير الإدارة المالية / بالتكليف

حاصل على دبلوم في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق وأنهى أطروحة الماجستير في مجال المصارف الإسلامية، وحاصل على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد CIPA.

بدأ العمل المهني عام 2010 في شركات خدمية وصناعية، وبادر العمل في بنك الشام بصفة موظف في القسم المالي عام 2012، ثم تدرّج في عدة مناصب وظيفية لتتم ترقيته لمنصب مساعد مدير مالي عام 2021، وتم تكليفه بمهام المدير المالي بنفس العام .



سامر حناوي

مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق بالإضافة إلى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. لديه خبرة مصرفية تزيد عن 16 عام، بدأ العمل في قطاع المصارف في البنك العربي عام 2006 بمنصب متداول عملات أجنبية، بادر العمل في بنك الشام عام 2014 بصفة مدير إدارة الخزينة.



رنا الهامش

مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد مجاز في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال، خبرة في مجال العمل المصرفي تزيد عن 14 سنة وخبرة في مجال نظم إدارة الجودة حيث لديها العديد من الشهادات في هذا الاختصاص أبرزها شهادة مدقق رئيسي لنظام إدارة الجودة وفق المواصفة القياسية 9001/2015 من جهة المنح العالية TUVSUD ومدرب نظم جودة معتمد لدى المركز السوري لخبراء الأيزو ، انضمت لبنك الشام في بداية عام 2014 بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام إدارة الخدمات الإلكترونية بسبب خبرتها المصرفية والتي بدأتها في بنك سورية الدولي الإسلامي عام 2008 بمنصب نائب مدير الفرع الرئيسي ومن ثم انتقلها إلى بنك البركة سورية في عام 2012 بمنصب مدير قسم القنوات الإلكترونية .



الإدارة التنفيذية

راما يوسف

مدير إدارة الموارد البشرية ومكلف بإدارة التسويق و العلاقات العامة

حاصلة على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق قسم اللغة الانكليزية، بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري، لديها خبرة في مجال ادارة الموارد البشرية لمدة تزيد عن 12 عام انتقلت خلالها للعمل في قطاعات مختلفة منها الاتصالات (سيريتل) وشركات صناعية لتنضم للعمل المصرفي في عام 2015 كمديراً لإدارة الموارد البشرية في بنك الشام و نظراً لخبرتها في مجال الادارة والعلاقات العامة وتبؤها مناصب قيادية كلفت بإدارة التسويق والعلاقات العامة في البنك مع نهاية عام 2017.



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في ادارة الاعمال اختصاص مالية ومصارف من الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا. بدأ العمل المصرفي منذ عام 2010 حيث تدرج في الوظائف إلى أن شغل منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة والتمويل لينضم إلى بنك الشام مع بداية عام 2015 بمنصب مدير إدارة المشتريات ومن ثم كلف بإدارة الشؤون الادارية في نهاية عام 2015.



معد الفارس

مدير إدارة التجارة الخارجية

حاصل على عدة شهادات من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، و شهادة خبير تجارة دولي معتمد ودبلوم بالتجارة الدولية من أكاديمية التصدير بايرلندا، خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن أربعين عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير ادارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، التحق ببنك الشام عام 2012 بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد

مدير إدارة العمليات المركزية

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق- الماجستير المهني التنفيذي في المالية الاسلامية الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. تعيين في بنك الشام في نهاية عام 2007 حيث تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك لتتم ترقيته لمنصب مدير إدارة العمليات المركزية مع نهاية عام 2014.



محمد باش

مدير الإدارة القانونية

حاصل على ماجستير في قانون الأعمال الداخلي و الدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية، بدأ حياته المهنية منذ عام 2009، حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في العمل القانوني والقضائي في المجال المصرفي والشركات و الصيرفة الإسلامية، عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام 2011. التحق ببنك الشام في نهاية عام 2013 و شغل منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.



عزت دياب
مدير إدارة المخاطر

حصل على الماجستير من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وقد أتم دراسة برنامج الدكتوراه اختصاص الإدارة المالية للشركات المساهمة. خبرة عملية 21 سنة منها خبرة مصرفية 16 سنة بدأت عام 2006، إذ شغل عدة مناصب إدارية في بنك الشام بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية تم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام 2014



محمد انس سكر
مدير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي

حاصل على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، وإجازة في اختصاص الشريعة والقانون و شهادة الدبلوم في الاقتصاد الإسلامي من معهد الشام العالي . لديه شهادة الماجستير المهني في المالية الإسلامية من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) . يحمل شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI)، يتمتع بخبرة 13 عاماً في التدقيق والرقابة الشرعية ضمن المصارف الإسلامية، التحق بفريق بنك الشام عام 2009 ليتدرج في المناصب الوظيفية ويشغل منصب مدير إدارة التدقيق الشرعي مع نهاية عام 2016.



سامي عبد الوهاب
مدير إدارة التدقيق الداخلي

حاصل على دكتوراه في المحاسبة من جامعة دمشق، وعلى شهادة محاسب قانوني سوري ، خبرة في مجال التدقيق الداخلي تزيد عن 15 سنة، شغل خلالها منصب مدير التدقيق الداخلي وأمين سر مجلس الإدارة في سوق دمشق للأوراق المالية، ورئيس الحسابات في شركة الإستثمار لما وراء البحار للتطوير العقاري، ومدير تدقيق في شركة طلال أبو غزالة، التحق ببنك الشام عام 2017 بمنصب مدير إدارة التدقيق الداخلي.



أنس قرضاب
مدير إدارة التنسيق والمتابعة

حاصل على درجة الماجستير - اختصاص إدارة مالية - من المعهد العالي لإدارة الأعمال/ هب/ - درجة بكالوريوس من جامعة دمشق اختصاص تأمين و مصارف، وعلى شهادة المحاسب القانوني يتمتع بخبرة مالية ومصرفية تزيد عن 13 عام، فقد عمل كمدير مالي لشركة البحر المتوسط للمقاولات والتجارة العامة، وموظف إدارة العمليات المركزية في بنك الأردن، ومراقب مصرفي داخلي لدى بنك قطر الوطني ، ومدير مالي في منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، وانضم إلى بنك الشام خلال شهر تشرين أول من عام 2017 للعمل كمدير إدارة التنسيق والمتابعة.



محمد عرفة خضرة
مدير إدارة مراقبة الالتزام

حاصل على إجازة في الإقتصاد-قسم المحاسبة من جامعة دمشق وعلى شهادة المحاسب القانوني السوري - شهادة الأخصائي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISSA) وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB) خبرة مصرفية تزيد عن اثنا عشر عاماً في مجال الرقابة المصرفية والتدقيق والالتزام حيث بدأ العمل المصرفي مع بنك الشام عام 2009 بصفة مراقب مصرفي داخلي حتى نهاية عام 2017، ليتبوأ بعد ذلك منصب مدير إدارة مراقبة الالتزام.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 2021 م.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

استناداً إلى الفقرة ج من المادة 10 من المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (40) من النظام الأساسي للبنك، المادة الخامسة من الباب الرابع من نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الصادر بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (936/م ن/ب 4) وتعديلاته، وإلى لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام،

تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي:

1. عقدت هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2021 ستة اجتماعات قامت من خلالها ومن خلال الأعمال التي عرضت عليها بالتقرير بدراسة جميع هذه الموضوعات والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها واعتماد العقود النمطية وتأكيدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.
2. تم تخطيط وتنفيذ عملية مراقبة ومراجعة أعمال المصرف من أجل التحقق من التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية، وحصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية وتوصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وأصدرنا التقارير التي تبين مدى التزام المصرف في جميع معاملاته وعملياته بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية اللازمة.
3. تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، والمشتملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد تمت معالجة الملاحظات المحالة من قبل "لجنة التدقيق" في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.
4. اطلعت هيئة الرقابة الشرعية على كافة التقارير التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها بما في ذلك تقارير المدقق الخارجي، وردود الإدارة على تلك التقارير للتأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
5. تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم.
6. اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

7. في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021م واطلعنا عليها تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقد تبرع المصرف بتحمل جميع نفقات عمليات الاستثمار ولم يحقّل أصحاب الحسابات الاستثمارية أيّاً منها.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية. وصرفت في وجوه الخير حسب توجيهاتنا.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
دمشق في السادس والعشرين من شهر شعبان لعام 1443هـ
الموافق لـ التاسع والعشرين من شهر آذار لعام 2022م

الدكتور / أحمد حسن رئيس الهيئة

الأستاذ / عبد السلام محمده نائب رئيس الهيئة

الدكتور / محمد توفيق رمضان عضو الهيئة

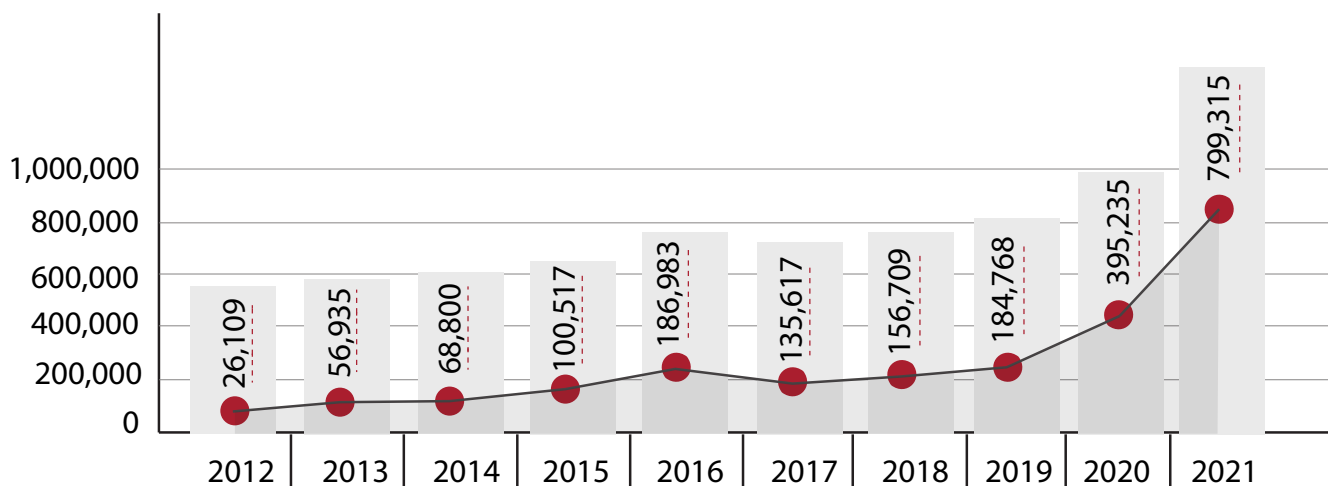
الدكتور / عدنان الخضر عضو الهيئة

الدكتور / عبد الرحمن السعدي عضو الهيئة

تطورات النتائج المالية

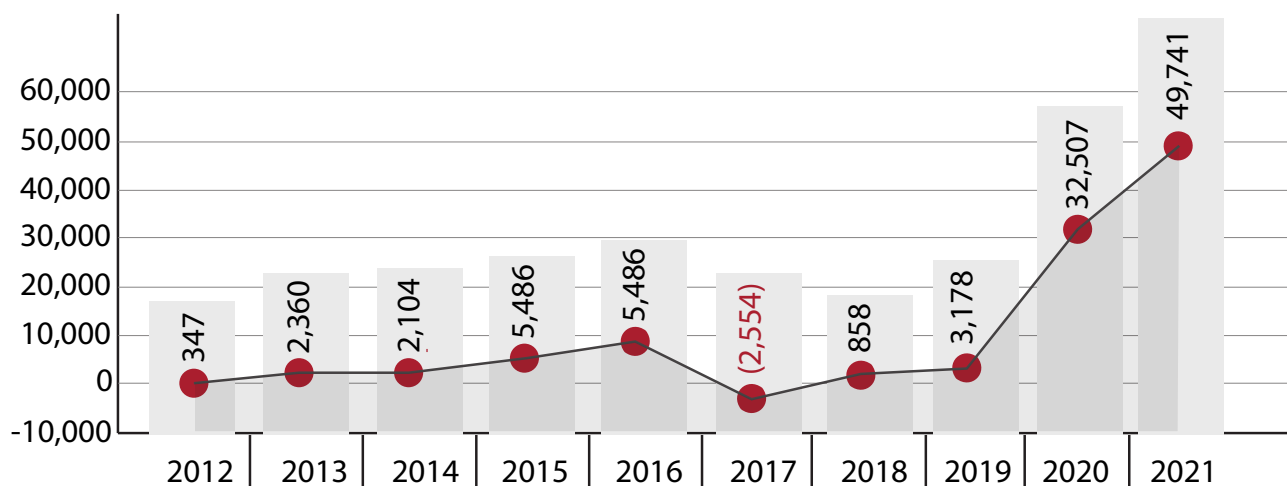


اجمالي الموجودات



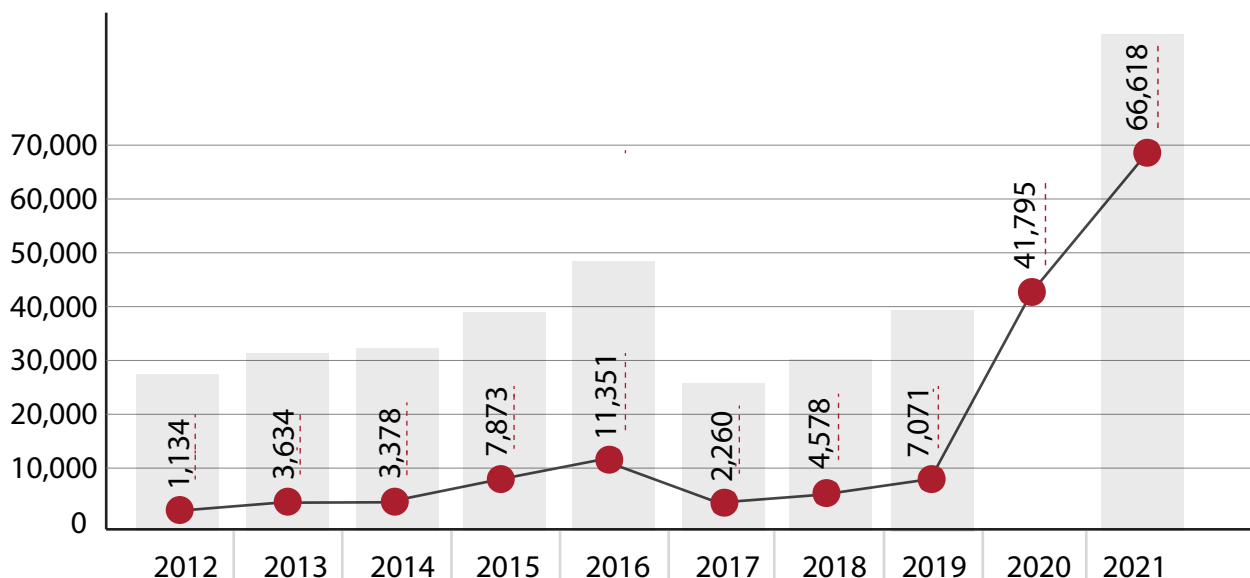
بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2021 (799,315) مليون ليرة سورية و (395,235) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2020 أي بنسبة زيادة مقدارها (102%).

صافي أرباح البنك بعد الضريبة



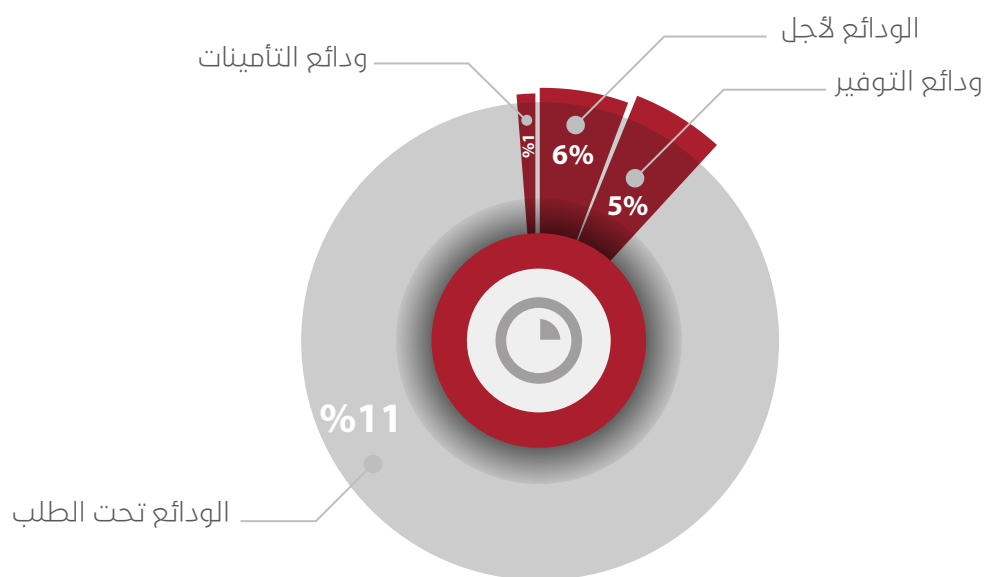
بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2021 مقدارها (49,741) مليون ليرة سورية و (32,507) مليون ليرة سورية عن العام 2020 أي بنسبة تغير مقدارها (53%).

إجمالي الربح من العمليات التشغيلية



بلغت إجمالي أرباح البنك من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2021 (66,618) مليون ليرة سورية و حوالي (41,795) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2020 أي بنسبة زيادة مقدارها (59%)

توزيع الودائع كما في 31-12-2021



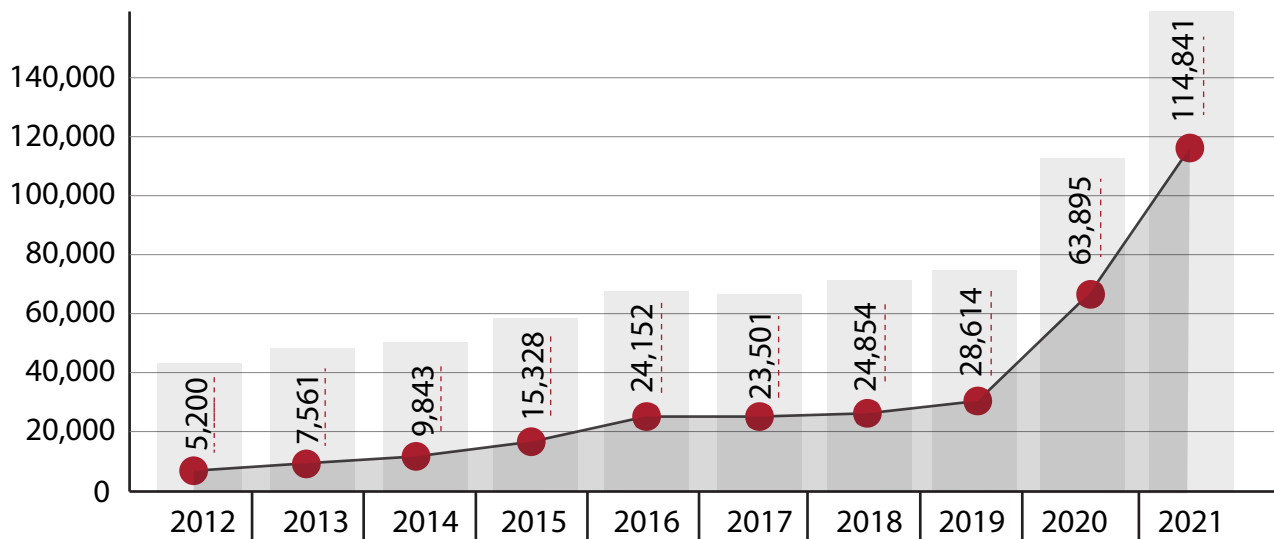
الودائع لأجل 40,536 مليون ل.س

الودائع تحت الطلب 574,033 مليون ل.س

ودائع التأمينات 7,733 مليون ل.س

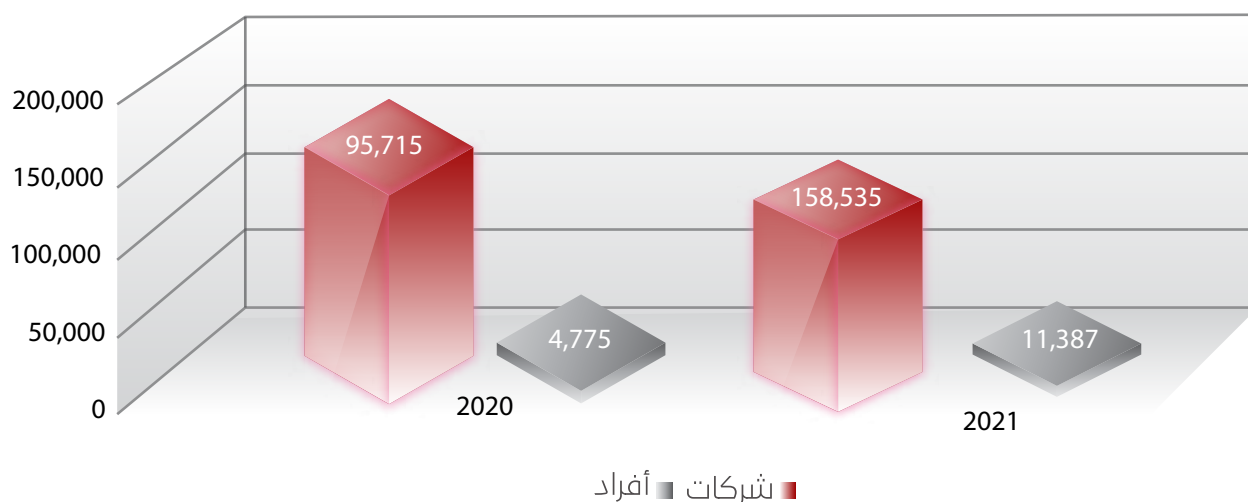
ودائع التوفير 35,347 مليون ل.س

صافي حقوق المساهمين



نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال الفترات السابقة و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح و توزيعها على المساهمين على أساس أسهم منحة فقد بلغت حقوق المساهمين (114,841) مليون ليرة سورية عام 2021 في حين كانت (63,895) مليون ليرة سورية عام 2020 بنسبة زيادة مقدارها (80%).

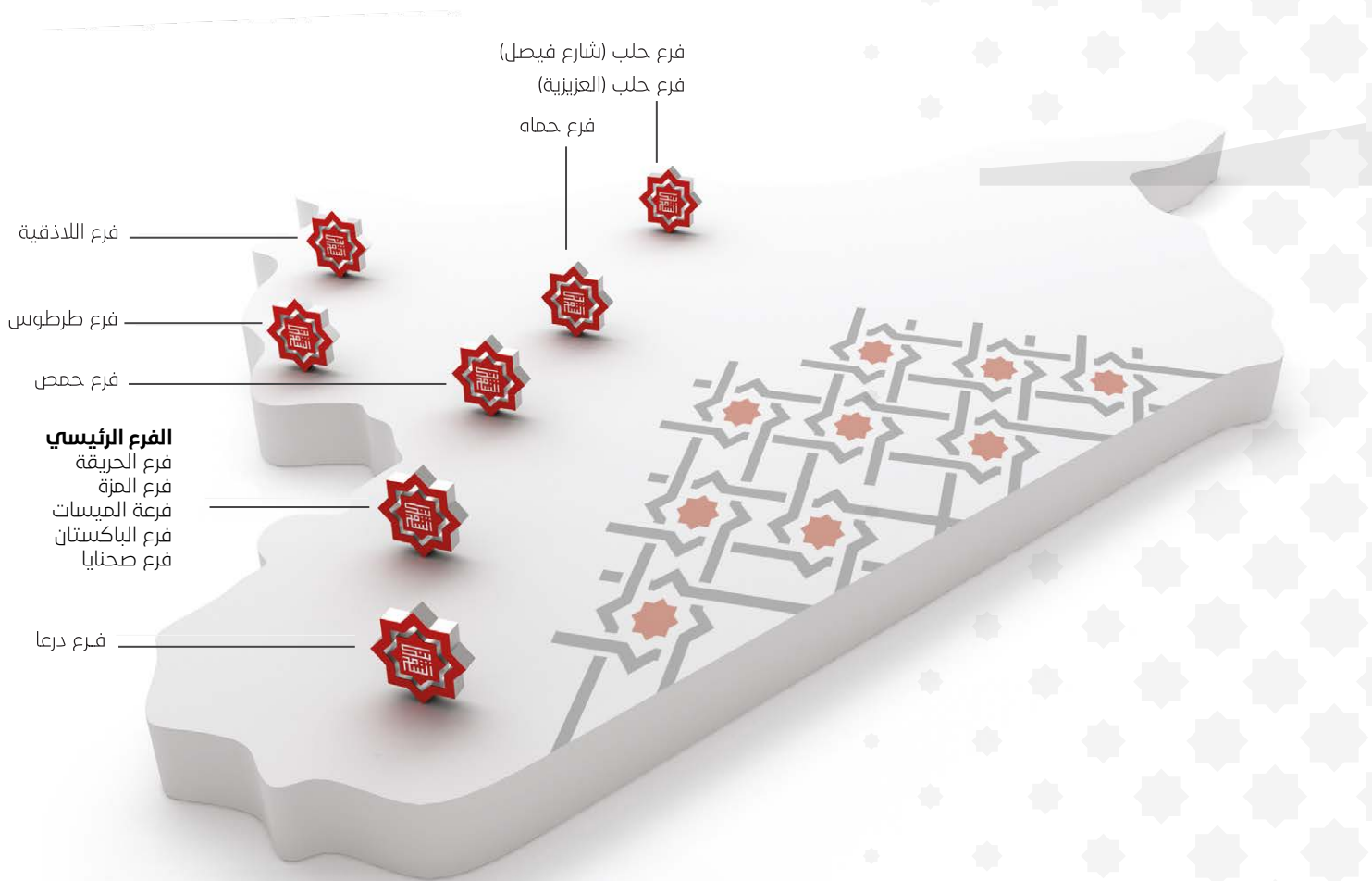
توزع التمويلات حسب الجهة الممولة



أفراد	شركات	توزع التمويلات حسب الجهة الممولة
4,775,146,637	95,714,919,182	2020
11,387,039,237	158,534,825,333	2021

شبكة الفروع

عدد فروع البنك 13 فرعاً موزعة على الشكل التالي:



القوائم المالية الموحدة 2021

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

إلى مساهمي بنك الشام شركة مساهمة مغفلة عامة سورية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2021 وبيان الدخل الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية الموحدة بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 كانون الأول 2021 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد وفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً للقواعد المذكورة.

في اعتقادنا، إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملزمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الأمر الهامة في التدقيق

الأمر الهامة في التدقيق هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب تقديرنا المهني، الأهمية البالغة عند تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا وتكوين رأينا في البيانات المالية الموحدة ككل، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

كيف تمت معالجة الأمر من خلال التدقيق

تكونت عملية التدقيق من سلسلة من الإجراءات والاختبارات، منها:
- تكوين فهم شامل حول السياسات المحاسبية والأدوات والنماذج المستخدمة من قبل المجموعة

الأمر الهامة في التدقيق
الخسائر الائتمانية المتوقعة

حسب معيار المحاسبة المالي رقم 30 "اضمحلال الموجودات والخسائر الائتمانية"، يتم احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للموجودات المالية للمجموعة (الأرصدة لدى مصرف سورية المركزي، إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف

- ومؤسسات مصرفية، ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية/ داخل وخارج الميزانية).
- يعتبر مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأمور الهامة في التدقيق نظراً لتعقيد عملية تقدير المخاطر الائتمانية والحاجة لاستخدام نماذج إحصائية، حيث يختلف التعرض باختلاف أوضاع السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الزمن. يتطلب تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات، حيث يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام احتمال التعثر والخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر (إيضاح 2، إيضاح 3، إيضاح 4، إيضاح 5، إيضاح 6، إيضاح 17، إيضاح 37، إيضاح 42).
- لغرض احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تحديد نظم الرقابة الداخلية المطبقة لدى المجموعة ذات العلاقة بموضوع الخسائر الائتمانية المتوقعة، وإجراء اختبارات على هذه النظم لتقييم مدى فعاليتها،
- تقييم مدى ملائمة أحكام وتقديرات الإدارة المطبقة لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم مدى صحة مدخلات المعلومات المستخدمة ضمن نماذج احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم دقة عمليات احتساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة،
- تقييم ملائمة الإفصاحات الخاصة بمعيار المحاسبة المالي رقم 30.

معلومات أخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام 2021، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية المدققة وتقرير المدقق حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

لا يغطي رأينا في البيانات المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد بخصوصها.

وفيما يتصل بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة لنا، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو محرفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية في الأمور التي لم يتم تغطيتها في معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتعليمات مصرف سورية المركزي، وهي المسؤولة عن تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لتمكينها من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن لدى الإدارة نية في تصفية المجموعة أو التوقف عن العمل، أو ما لم يكن لديها خيار واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضماناً على أن التدقيق الذي قمنا به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بمفردها أو مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية الموحدة.

وكجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الحكم المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك نقوم بما يلي:

- ❖ تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة وتوفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف، أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلية.
- ❖ الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذو الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- ❖ تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومنطقية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المعدة من قبل الإدارة.
- ❖ التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، وفيما إذا وجد شك جوهري متعلق بأحداث وظروف قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة بالاستناد لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. في حال تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجنا مبني على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا، ومع ذلك، فإن الأحداث والظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- ❖ تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعبر عن العمليات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ❖ الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة، لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها، ونظراً لمسؤولين فقط عن رأينا.

نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت عملية التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في نظام الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال عملية التدقيق.

كذلك نقوم أيضاً بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يتضمن التزامنا بقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، ويؤكد على تواصلنا معهم حول كافة العلاقات والأمور الأخرى التي يعتقد أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات الوقائية إن لزم الأمر.

من بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبناءً على ذلك تم تضمينها في تقريرنا ضمن الأمور الهامة في التدقيق. نقوم بوصف هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن أي منها، أو عندما نرى، في حالات نادرة جداً، أن الأمر يجب أن لا يتم الإفصاح عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية لذلك يتوقع أن تزيد على المنافع الإيجابية المتحققة للمصلحة العامة من هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المجموعة مع تعليمات وأنظمة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية الموحدة.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية الموحدة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد الموسى المكسور

دمشق - الجمهورية العربية السورية

25 نيسان 2022

الحاسب القانوني
محمد الموسى المكسور
٢٠٩/٢٦٢٦

بيان المركز المالي الموحد
كما في 31 كانون الأول 2021

2020	2021	إيضاح	الموجودات
ليرة سورية	ليرة سورية		
172,807,795,806	379,598,377,378	3	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,477,905	64,865,787,807	4	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
59,207,848,804	144,543,244,489	5	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
100,490,065,819	169,921,864,570	6	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
1,695,656	235,330,464	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
5,102,500,000	6,810,850,000	8	استثمارات عقارية
12,765,271,631	17,067,829,971	9	موجودات ثابتة
72,874,520	151,206,757	10	موجودات غير ملموسة
-	906,730,092	11	أصول حق استخدام
1,310,172	763,448,532	18	موجودات ضريبية مؤجلة
2,146,298,503	2,927,417,963	12	موجودات أخرى
6,002,539,827	11,523,381,141	13	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
395,234,678,643	799,315,469,164		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية			
المطلوبات			
97,951,934,706	392,363,074,372	14	إيداعات مصارف ومؤسسات مالية
91,972,106,882	181,669,844,480	15	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
77,386,005,060	7,732,502,647	16	تأمينات نقدية
792,047,050	1,315,626,688	17	مخصصات متنوعة
857,128,346	-	18	مخصص ضريبة الدخل
-	71,166,410	11	التزامات عقود إجارة
10,049,883,449	24,731,758,894	19	مطلوبات أخرى
279,009,105,493	607,883,973,491		مجموع المطلوبات
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
51,621,538,089	75,882,742,033	20	حسابات الاستثمار المطلقة
395,655,938	560,017,047	21	احتياطي مخاطر الاستثمار
313,755,580	148,110,180	25	احتياطي معدل الأرباح
52,330,949,607	76,590,869,260		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
331,340,055,100	684,474,842,751		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي البنك			
8,000,000,000	9,000,000,000	22	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
5,336,721,336	7,034,311,456	23	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية
1,048,033,703	1,121,978,830	24	احتياطي قانوني
1,048,033,703	1,121,978,830	24	احتياطي خاص
1,266,965,400	786,735,398	25	احتياطي معدل الأرباح
45,989,483,898	93,902,151,154	26	الأرباح المدورة غير المحققة
1,202,479,103	1,870,570,843	26	الأرباح المدورة المحققة
63,891,717,143	114,837,726,511		مجموع حقوق مساهمي البنك
2,906,400	2,899,902	27	الحقوق غير المسيطرة
63,894,623,543	114,840,626,413		مجموع حقوق الملكية
395,234,678,643	799,315,469,164		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية

محمد زاهر الطحان
المدير المالي

أحمد اللحام
الرئيس التنفيذي

علي العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

2020 ليرة سورية	2021 ليرة سورية	إيضاح	
7,097,620,995	10,417,061,506	28	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
142,593,295	147,313,845	29	إيرادات من مصارف ومؤسسات مالية
-	-	30	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
7,240,214,290	10,564,375,351		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة
33,421,701	249,868,422	25	استرداد احتياطي معدل الأرباح الخاص بأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
545,019,662	847,109,122	25	استرداد احتياطي معدل الأرباح الخاص بالبنك
7,818,655,653	11,661,352,895		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بعد احتياطي معدل الأرباح
(1,435,775,340)	(1,556,231,198)		حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مع الاحتياطي
(68,320,476)	(74,022,225)	21	احتياطي مخاطر الاستثمار
(1,367,454,864)	(1,482,208,973)	31	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
6,382,880,313	10,105,121,697	32	حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
3,299,505,539	5,781,204,322	33	صافي إيرادات خدمات مصرفية
774,755,060	2,732,805,387	26	أرباح فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
31,280,563,017	47,912,667,256	26	أرباح ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
56,984,298	86,632,787	34	إيرادات أخرى
41,794,688,227	66,618,431,449		إجمالي الدخل الخاص بالبنك
(2,537,170,606)	(5,797,879,863)	35	نفقات الموظفين
(351,767,993)	(507,529,819)	9-10	استهلاكات وإطفاءات
(4,079,724,181)	(5,269,876,234)	36	مصاريف إدارية وعمومية
(1,290,185,636)	(6,355,045,022)	37	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(50,000,000)	(36,000,000)	17	مخصصات متنوعة
(8,308,848,416)	(17,966,330,938)		إجمالي المصروفات
33,485,839,811	48,652,100,511		الربح قبل الضريبة
(966,158,176)	1,100,085,519	18	إيراد ضريبة الدخل المؤجل (مصروف ضريبة الدخل)
(12,833,397)	(11,243,183)	18	ضريبة ريع رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج
32,506,848,238	49,740,942,847		صافي الربح
32,506,808,943	49,740,949,345		ويعود إلى
39,295	(6,498)	27	مساهمي البنك
32,506,848,238	49,740,942,847		الحقوق غير المسيطرة
361.19	552.68	38	حصة السهم من ربح السنة


محمد زاهر الطحان
المدير المالي

أحمد اللحام
الرئيس التنفيذي

علي العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

2020 ليرة سورية	2021 ليرة سورية	إيضاح	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
33,485,839,811	48,652,100,511		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة تعديلات لبنود غير نقدية:
351,767,993	507,529,819	9-10	استهلاكات وإطفاءات
1,435,775,340	1,556,231,198		عائد حسابات الاستثمار المطلقة
-	355,778,888	11	إطفاء أصول حق استخدام
1,290,185,636	6,355,045,022	37	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(6,820,419)	(7,105,654)		أرباح وخسائر بيع/ استبعاد موجودات ثابتة
50,000,000	36,000,000	17	مخصصات متوقعة
36,606,748,361	57,455,579,784		صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
13,531,325,000	(36,850,668,686)		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
1,412,084,464	(2,588,534,925)		إيداعات لدى المصارف (التي يزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(1,128,168,107)	(4,384,011,323)		حسابات مقيدة
5,260,553,906	(6,641,980,358)		إيداعات لدى مصرف سورية المركزي (احتياطي نقدي إلزامي)
(607,666,991)	(1,145,730,503)		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	(735,000,000)		الموجودات الأخرى
(767,394,607)	(530,424,369)	18	ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
51,245,103,193	(73,367,913,245)		ضريبة الدخل المدفوعة
328,724,373	7,876,733,873		تأمينات
105,881,309,592	(60,911,949,752)		مطلوبات أخرى
			صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
163,003,574	(233,187,625)		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(47,793,250)	(109,458,382)	10	الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
(2,721,536,967)	(4,792,085,240)	9	شراء موجودات ثابتة غير ملموسة
10,475,558	9,469,000		شراء موجودات ثابتة
(200,000,000)	(100,000,000)		النقد المتحصل من بيع موجودات ثابتة
(2,795,851,085)	(5,225,262,247)		وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(780,135,538)	8,431,246,513		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(545,019,662)	(847,109,122)		حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
28,710,373,402	79,096,494,648		حصة مساهمي البنك من احتياطي معدل الأرباح
(1,416,685,360)	(1,486,103,896)		الحسابات الجارية
(985,277)	-		أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية
(17,600,096)	(12,300,096)		توزيعات أرباح نقدية
25,949,947,469	85,182,228,047		مصاريف نقدية لإصدار أسهم
			صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(45,607,055,874)	(87,993,302,291)		تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
83,428,350,102	(68,948,286,243)		صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال السنة
21,590,992,564	105,019,342,666		يضاف
105,019,342,666	36,071,056,423	39	النقد وما في حكمه في بداية السنة
			النقد وما في حكمه في نهاية السنة

محمد زاهر الطحان
المدير الماليأحمد اللحام
الرئيس التنفيذيعلي العوضي
رئيس مجلس الإدارة

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021

رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المدورة غير المحققة	أرباح السنة	الأرباح المدورة المحققة	مجموع حقوق مساهمي البنك	الحقوق غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الرصيد في 1 كانون الثاني 2021	8,000,000,000	1,048,033,703	1,048,033,703	1,266,965,400	5,336,721,336	45,989,483,898	-	1,202,479,103	2,906,400	63,894,623,543
الحركة على احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية (إيضاح 23)	-	-	-	-	1,697,590,120	-	-	1,697,590,120	-	1,697,590,120
زيادة رأس مال (إيضاح 22)	1,000,000,000	-	-	-	-	-	-	(1,000,000,000)	-	-
مصاريف إصدار أسهم (إيضاح 48)	-	-	-	-	-	-	-	(12,300,095)	-	(12,300,095)
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	(480,230,002)	-	-	-	(480,230,002)	-	(480,230,002)
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	49,740,949,345	49,740,949,345	(6,498)	49,740,942,847
تخصيص ربح السنة	-	73,945,127	73,945,127	-	-	47,912,667,256	(49,740,949,345)	1,680,391,835	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2021	9,000,000,000	1,121,978,830	1,121,978,830	786,735,398	7,034,311,456	93,902,151,154	-	1,870,570,843	2,899,902	114,840,626,413
الرصيد في 1 كانون الثاني 2020	6,000,000,000	825,184,691	825,184,691	1,290,334,070	2,521,481,216	14,708,920,881	-	2,439,531,297	2,867,105	28,613,503,951
الحركة على احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية (إيضاح 23)	-	-	-	-	2,815,240,120	-	-	-	-	2,815,240,120
زيادة رأس مال (إيضاح 22)	2,000,000,000	-	-	-	-	-	-	(2,000,000,000)	-	-
مصاريف إصدار أسهم (إيضاح 48)	-	-	-	-	-	-	-	(17,600,096)	-	(17,600,096)
احتياطي معدل الأرباح	-	-	-	(23,368,670)	-	-	-	(23,368,670)	-	(23,368,670)
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	32,506,808,943	32,506,808,943	39,295	32,506,848,238
تخصيص ربح السنة	-	222,849,012	222,849,012	-	-	31,280,563,017	(32,506,808,943)	780,547,902	-	-
الرصيد في 31 كانون الأول 2020	8,000,000,000	1,048,033,703	1,048,033,703	1,266,965,400	5,336,721,336	45,989,483,898	-	1,202,479,103	2,906,400	63,894,623,543

محمد زاهر الطحان
المدير المالي

أحمد اللحام
الرئيس التنفيذي

علي العوضي
رئيس مجلس الإدارة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (49) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1 معلومات عامة

إن بنك الشام ش.م.م.س.ع ("البنك") شركة مساهمة مغلقة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م) والصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس البنك برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. بدأ البنك بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011 تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمئة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

تم إدراج أسهم البنك في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25 أيار 2014.

بتاريخ 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المدورة المحققة، ليصبح إجمالي قيمة رأس المال 5,250,000,000 ليرة سورية.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 25 تموز 2019 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك. خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 27 تموز 2020 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 8,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 8 كانون الأول 2020 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 28 تموز 2021 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 9,000,000,000 ليرة سورية. بتاريخ 25 تشرين الأول 2021 تمت الموافقة من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية العربية السورية وعددها اثنا عشر فرعاً والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية.

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

يقوم البنك على وجه الخصوص بمباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح الحسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال البنك والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في البنك من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للبنك أو الأموال التي لها حكم الأموال الخاصة للبنك أو ما كان بمثابة.
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في البنك.

1 معلومات عامة (تتمة)

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2021 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 28 شباط 2022.

هيئة الرقابة الشرعية

يخضع نشاط البنك لإشراف هيئة رقابية شرعية مكونة من خمسة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي عضواً، وفضيلة الدكتور عدنان الخضر، وفضيلة الدكتور عبد الرحمن السعدي)، تم تعيين الدكتور أحمد حسن والأستاذ عبد السلام محمداه والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 183 م/ن تاريخ 9 أيلول 2020، وتم تعيين الدكتور عدنان الخضر، والدكتور عبد الرحمن السعدي من قبل الجمعية العمومية وبناء على موافقة مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم 112 م/ن، تاريخ 2021/4/12.

لا يجوز عزل أي من أعضاء الهيئة إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للبنك.

تم اعتماد زيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية إلى خمسة أعضاء بموجب قرار مصرف سورية المركزي رقم 50 م/ن تاريخ 16 نيسان 2020 في اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 28 تموز 2021.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها معايير الهيئة، ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات العقارية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

- يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُنطَلة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء المُمَوَّلَة من حسابات الاستثمار المُنطَلة أو من أموال البنك الذاتية) البيانات المالية لبنك الشام ش.م.م.س.ع والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولية والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للبنك القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين البنك والشركة التابعة عند التوحيد. تبلغ حصة البنك في رأسمال الشركة التابعة 99%.

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في البنك، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في البنك فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة البنك على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في بيان الدخل الموحد منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً، ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501 م/ن ب 4 تاريخ 10 أيار 2009 وتعديلاته.

تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل البنك في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن بيان الدخل الموحد وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي البنك (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة البنك من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خسمة شراء) مباشرة في بيان الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وغير النافذة بعد

- معيار المحاسبة المالي رقم 38 " الوعد، الخيار والتحوط "

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم (38) في عام 2020. يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة والتقارير للاعتراف والقياس والإفصاح فيما يتعلق بالترتيبات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكل من " الوعد " و " الخيار " و " التحوط " للمؤسسات المالية الإسلامية. ينطبق هذا المعيار على المحاسبة والتقارير المالي لجميع المعاملات التي تنطوي على ترتيبات وعد أو خيار أو تحوط يتم تنفيذها بموجب مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 39 " التقارير المالية للزكاة "

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم (39) في عام 2021. ويحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم (9) " الزكاة " الصادر سابقاً. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للزكاة في دفاتر المؤسسة المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في البيانات المالية. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 1 " العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية " (المعدل 2021)

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعدل في عام 2021. يحسن معيار المحاسبة المالي رقم (1) المعالجة المحاسبية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (1) السابق. يحدد هذا المعيار متطلبات العرض في البيانات المالية ومحتوياتها وترتيبها المفضل الذي يسهل العرض العادل بما يتناسب مع مبادئ وأحكام الشريعة ويسهل المقارنة مع البيانات المالية للفترة السابقة والبيانات المالية للمؤسسات الأخرى. هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 مع السماح بالتطبيق المبكر.

- معيار المحاسبة المالي رقم 40 " التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي "

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 40 عام 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع متطلبات التقرير المالي لنوافذ التمويل الإسلامي وتطبيق على جميع المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية من خلال نافذة التمويل الإسلامي. هذا المعيار يحسن ويحل محل المعيار 18 "الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية". هذا المعيار نافذ للتطبيق للفترة المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2024 مع السماح بالتطبيق المبكر.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021

- معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالية رقم 31 حول وكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار)، ويهدف هذا المعيار إلى وضع الأسس والمبادئ المحاسبية للوكالة بالاستثمار في المؤسسات المالية (سواء كانت موكلاً (مستثمراً) أو وكيلاً)، فيما يخص التصنيف، الاعتراف الأولي، القياس اللاحق، العرض والإفصاح وغيرها من المسائل ذات الصلة. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021، مع استخدام السماح الواردة في نص المعيار، حيث اختارت المجموعة عدم تطبيق المعيار على المعاملات التي تم تنفيذها قبل 1 كانون الثاني 2021 وتواريخ استحقاقها الأصلية لا تتجاوز السنة اعتباراً من تاريخ التطبيق لأول مرة.

- الوكالة بصفته موكل (مستثمر):

يقوم البنك بتقييم طبيعة الاستثمار باعتباره تمرير الاستثمار (Pass-through investment) أو مشروع وكالة (Wakala venture). تمرير الاستثمار:

هو الاستثمار الذي يكون فيه تدخل الوكيل محدوداً، كما تكون خيارات تحويل الأداة محدودة، ويكون التعرض المباشر للأصول موضع الاستثمار لدى الموكل (المستثمر). يتم الاعتراف الأولي بالأصول المستثمر بها والقياس اللاحق لها حسب معايير المحاسبة المالية ذات العلاقة بالأصول موضع الاستثمار. مشروع وكالة:

يمكن للموكل اختيار تطبيق مشروع الوكالة بالنسبة للأدوات القابلة للتحويل أو الاستثمارات في أصل واحد (أو وعاء أصول) عندما يكون هذا الأصل/الأصول عرضة لتغيرات متكررة خلال فترة العقد (تغييرات روتينية أو استبدالات باستثناء الأعمال التجارية) وذلك حسب اختيار الوكيل أو عندما لا يقتصر دور الوكيل على المهام اليومية لإدارة الأصول، ولكن يكون مسؤولاً أيضاً عن استبدال الأصول أو الاسترداد التي تقابلها.

يتم الاعتراف الأولي باستثمار مشروع الوكالة بالتكلفة، ويتم القياس اللاحق في نهاية الفترة المالية بالقيمة الدفترية معدلة بحصة المستثمر من ربح/خسارة مشروع الوكالة مخصصاً منها تعويضات الوكيل وانخفاض القيمة (طريقة حقوق الملكية).

-الوكالة بصفته وكيل:

يقوم الوكيل بالاعتراف بترتيب الوكالة بموجب منهج خارج الميزانية، بما أن الوكيل لا يسيطر على الأصول موضع الاستثمار وبالتالي لا يسجل الأصول والدخل والمصاريف المتعلقة بها ضمن حساباته.

اختار البنك بصفته مستثمر (موكل) استخدام طريقة مشروع الوكالة نظراً لصعوبة تحديد الأصول التي تستثمر فيها الأموال (طريقة حقوق الملكية).

يقوم البنك بصفته وكيلًا بمزج وعاء الوكالات مع وعاء أموال البنوك بناءً على الاتفاقية الأساسية، ويتم استثمار هذه الأموال الممزوجة في وعاء مشترك من الأصول بالطريقة التي يختارها البنك دون وجود أي قيد على موضع وكيفية استثمار هذه الأموال. يتم تسجيل وعاء الوكالة في حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

لم يكن لتطبيق المعيار أي تأثير جوهري على الأرباح أو الخسائر أو حقوق الملكية أو الموجودات، ومع ذلك أثر المعيار على تصنيف العقود القائمة على مبدأ الوكالة التي تمت محاسبتها سابقاً كجزء من المطلوبات، كما يلي:

التصنيف كما في 31 كانون الأول 2021

المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية المطلوبات	قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"	بعد تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31 "الوكالة بالاستثمار"
إيداعات مصارف ومؤسسات مالية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة حسابات الاستثمار المطلقة	393,498,074,372	392,363,074,372
	74,747,742,033	75,882,742,033

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

التغييرات في المعايير المحاسبية (تتمة)

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والنافذة اعتباراً من 1 كانون الثاني 2021 (تتمة)

- معيار المحاسبة المالي رقم 32 "الإجارة"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 32 عام 2019، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية لمعاملات الإجارة في المؤسسات المالية الإسلامية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 8 "الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك" حيث أحدث تغييرات ملحوظة فيما يخص مبادئ التصنيف، والإثبات والقياس، والعرض والإفصاح، ويشمل هذا المعيار أشكال الإجارة المختلفة التي تنفذها المؤسسات المالية الإسلامية وتكون طرفاً فيها، سواءً مؤجر أو مستأجر، بما في ذلك الإجارة التشغيلية، والإجارة المنتهية بالتملك، ولا ينطبق هذا المعيار على صكوك الإجارة، ومعاملات الإجارة لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية، إجارة الخدمات.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32 اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في 1 كانون الثاني 2021، حيث تم تسجيل أصول حق استخدام والتزامات عقود إجارة. إن أثر تطبيق هذا المعيار كما في 1 كانون الثاني 2021:

1 كانون الثاني 2021

ليرة سورية

الموجودات	
أصول حق استخدام	869,770,650
موجودات أخرى	(797,411,675)
	<u>72,358,975</u>
المطلوبات	
التزامات عقود إجارة	72,358,975
	<u>72,358,975</u>

- معيار المحاسبة المالي رقم 35 "احتياطيات المخاطر"

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI معيار المحاسبة المالي رقم 35 عام 2018، يحدّد هذا المعيار الأسس المحاسبية لاحتياطيات المخاطر، ولا يلزم المؤسسات المالية بتشكيل احتياطيات المخاطر، لكنه يسري على تلك الاحتياطيات مهما كان الاسم الذي تطلقه المؤسسات على تلك الاحتياطيات، إذا كانت تحقق تعريف الاحتياطيات الوارد في هذا المعيار. يشجع المعيار المؤسسات المالية الإسلامية على تكوين احتياطيات المخاطر بالقدر الكافي لحماية أصحاب الحسابات القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر وخاصة في مواجهة المخاطر المتعددة مثل المخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية ومخاطر الاستثمار ومخاطر معدل العائد.

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 35 اعتباراً من تاريخ التطبيق الأولي في 1 كانون الثاني 2021. لم يكن لتطبيق هذا المعيار أثر جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

أهم التقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهريّة في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛
 - المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
 - المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار البيع للمطلوبات. كما تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة بناء على أحدث صافي قيمة معروضة للموجودات.
- بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية لاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو بالرجوع إلى عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة لتلك الأدوات يتم تقييمها استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية حيث لا يمكن تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي تتحقق في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى مدخلات أدنى المستويات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

المعالجة الزكوية والضريبية

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للبنك بإخراج الزكاة عن المساهمين.

بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره 2,740,518,331 ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.577% سنوياً حسب السنة الميلادية، بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات وطريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي 106,345,298,041 ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكي لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم أسهم البنك بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المكتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصدراً للدخل) تزكي بمبلغ 30.45 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المكتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة 2.5775% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة حسب السنة الميلادية الحالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشرعية الإسلامية

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشرعية الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة هيئة الرقابة الشرعية. وخلال عام 2021 تم تحويل مبالغ مقدارها 372,676 ليرة سورية إلى صندوق المخالفات الشرعية بناءً على قرارات هيئة الرقابة الشرعية، مقارنة مع تحويل مبالغ مقدارها 11,673,431 ليرة سورية خلال عام 2020.

وهذه المبالغ ناتجة عن:

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	فوائد من البنوك
11,446,931	86,811	تجنيب أرباح معاملات غير شرعية
226,500	285,865	زيادة بالصندوق
11,673,431	372,676	إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية

كانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
193,107	11,673,431	رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة
11,673,431	372,676	الزيادة خلال السنة
(193,107)	(11,673,431)	الاستخدامات خلال السنة
11,673,431	372,676	رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر السنة

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية بصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المعلقة

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث إن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملة تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المعلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك، ولأن أصحاب حسابات الاستثمار المعلق (مضاربة) لا يتحملون نفقاتها.

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المعلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المعلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المعلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة والاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية. يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المعلق بناءً على الشرائح التالية:

2020	2021	
%30	%30	حساب التوفير
%85	%85	وديعة العطاء
%90	%90	وديعة الأمان
%90	%90	وديعة التوفير للأطفال
%55	%55	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة شهر
%75	%75	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
%80	%80	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
%85	%85	حساب استثماري لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (تتمة)

إن الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

الوكالات الاستثمارية (وديعة فرصة وغيرها): بموجبها ينيب صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) البنك (الوكيل) لتنمية مبلغ الاستثمار بأجرة أو غير أجرة إذ تدخل مبالغ الوكالة الاستثمارية بالعملة المحلية/الأجنبية في عملية الاستثمار بصفقة واحدة أو صفقات متعددة وبنسبة 100% من المبلغ المستثمر دون استثناء الجزء المجمع كاحتياطي إلزامي وذلك على سبيل التبرع، وتحدد أرباح الوكالات الاستثمارية حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق، دون أن يشكل هذا الربح المتوقع التزاماً على البنك في نهاية الفترة الاستثمارية.

يستحق صاحب الحساب الاستثماري (الموكل) أرباحاً حسب المتحقق الفعلي للاستثمار، مع إمكانية قيام البنك بالتبرع لأصحاب حسابات الاستثمار، ويستحق وكيل الاستثمار (البنك) أجرة قيامه بأعمال الوكالة بالاستثمار، وكل الزيادة على الربح المتوقع كحافز له على حسن الأداء. وفي حال أظهرت نتائج الاستثمار تحقيق خسائر فيتحمل أصحاب حسابات الاستثمار وحدهم هذه الخسارة، ولا يضمن وكيل الاستثمار (البنك) إلا في حال التعدي و/أو التقصير و/أو مخالفة شروط الوكالة وقيودها، فيضمن وفق ما قرره المعايير الشرعية.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2020			31 كانون الأول 2021			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو	
%5.11	%2.69	%0.44	%0.13	%1.30	%4.15	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2020			31 كانون الأول 2021			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو	
%11.52	%6.14	%0.88	13.78%	2.86%	1.22%	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتوقع.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما لا يقل عن 10% من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة.

قام البنك بالتبرع بجزء من أرباحه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في وديعة الأمان من خلال رفع نسبة المشاركة الى 100%.

قام البنك بالتبرع بعدم تحميل الوعاء الاستثماري بأي أعباء تتعلق بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة أو أي مخصصات أخرى.

قام البنك بالتبرع بعدم تحميل الوعاء الاستثماري بأي نفقات (من النفقات الموافقة على تحميلها من قبل هيئة الرقابة الشرعية) خلال عام 2021.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م/ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الوعاء الاستثماري.

قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة).

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم التقديرات المحاسبية (تتمة)

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع)

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة، ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب احتياطي معدل الأرباح (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية والبنك).

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار فتعالج أرباح الوديعة المكسورة على أساس تنازل المودع عن أرباحه لصالح الوعاء الاستثماري، إن تم إعطاؤه مبلغ الوديعة المكسورة من الوعاء الاستثماري، وفي حال تحقق الخسارة فإنها تحمل على احتياطي مخاطر الاستثمار، ما لم يكن المصرف متعدياً أو مقصراً.

أما إن تم إعطاؤه مبلغ الوديعة المكسورة من أموال المساهمين فإن المودع يتنازل عن أرباحه لصالح المساهمين.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية

الأرصدة والعمليات

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت المعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق والغاء الاعتراف

❖ الأدوات المالية

تتضمن الاستثمارات المالية: استثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق ملكية.

تصنيف الأدوات المالية

إن الأدوات المالية هي أدوات ذات طبيعة أدوات الدين وأدوات حقوق ملكية.

إن الأدوات ذات طبيعة أدوات دين هي أدوات ذات مدفوعات ربح ورأس مال ثابتة أو قابلة للتحديد لحامل الأداة، بينما أدوات حقوق الملكية هي أدوات لا تظهر عليها دلالات الاستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات دين وهي تتضمن أدوات يثبت منها منفعة باقية في موجودات المجموعة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات ذات طبيعة أدوات دين

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات ذات طبيعة أدوات دين "بالتكلفة المطفأة"، أو "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل".

يتم تصنيف وقياس الاستثمار في أدوات ذات طبيعة أدوات دين بالتكلفة المطفأة فقط في حالة إدارة الأداة على أساس العائد التعاقدي أو عدم الاحتفاظ بالأداة للمتاجرة وعدم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتضمن الاستثمار في "أدوات ذات طبيعة أدوات دين مصنفة ومقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" استثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو استثمارات يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (لتجنب عدم الاتساق في الاعتراف والقياس بين الموجودات والمطلوبات).

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

❖ الأدوات المالية (تتمة)

أدوات حقوق الملكية

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل"، أو "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر".

تتضمن "الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة أو استثمارات مصنفة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للمتاجرة لو نشأ أصلاً بغرض تحقيق ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر. يقوم البنك عند الاعتراف الأولي باختيار غير قابل للإلغاء بتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ليتم تصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر.

تاريخ الاعتراف وإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالاستثمارات المالية في تاريخ المتاجرة أي التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات المالية عند انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل جزء كبير من جميع مخاطر وعوائد الملكية.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم بتحويل الموجودات المالية في معاملة يتم فيها تحويل جميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجود المالي أو في الحالة التي لا تقوم فيها المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بجميع أو جزء كبير من مخاطر وعوائد ملكية الموجودات المالية كما أنها لا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إلغاء أو انتهاء التزاماتها التعاقدية.

الاعتراف الأولي

يتم الاعتراف الأولي للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكلفة المعاملة، باستثناء تكلفة المعاملة التي يتم تكبدها في الاستحواذ على استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي يتم تحميلها على بيان الدخل الموحد.

تقوم المجموعة بالاعتراف الأولي بالمستحقات من البنوك وموجودات التمويل وحسابات العملاء الجارية والمستحقات لبنوك ومطلوبات التمويل في التاريخ الذي تنشأ فيه. يتم الاعتراف الأولي بجميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ المتاجرة الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة.

يتم الاعتراف الأولي للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لاقتنائها أو إصدارها (باستثناء البنود المسجلة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل).

القياس اللاحق

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

بعد الاعتراف الأولي، تقاس الاستثمارات المصنفة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي مخصوماً منها خسارة الانخفاض في القيمة. يتم الاعتراف بجميع الأرباح أو الخسائر الناشئة من عملية الإطفاء وتلك الناشئة من إلغاء الاعتراف أو خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات في بيان الدخل الموحد.

يعاد قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير، ويتم الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئة من التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي قيمة عادلة منفصل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أو انخفاض قيمة أو تحصيل أو استبعاد الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، فإن الربح أو الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد يتم تحويلها إلى بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات المقيدة

هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمته المالية، حيث لا يحق للبنك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة، وعادةً يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيدة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

❖ موجودات التمويلعقود المُرَاحَبة

بغرض التقادي والتقليل من المخاطر المترتبة على البنك نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من البنك، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، ويقوم بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، ويأخذ البنك منه هامش الجدية، ويعتبر هامش الجدية التزاماً على البنك باعتباره من المطلوبات.

وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للبنك حجز هامش الجدية ويُنحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها البنك. أما في حالة إتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.

يخير المتعامل في هامش الجدية بين استثماره على أساس المضاربة الشرعية وبين معاملته معاملة الحساب الجاري المحجوز عليه. يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المُرَاحَبة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.

في حالة المُرَاحَبة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، يتم الاعتراف بالفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات كأرباح مؤجلة في حساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ضمن حسابات ذمم البيوع المؤجلة، ليتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل على طول الفترة التعاقدية لعقد المُرَاحَبة.

في حال تطبيق خيار الشرط وتوقيع العميل على وعد ملزم للشراء وأخذ هامش جديده منه، فإن هامش الجدية يعاد كاملاً للعميل.

السلم والسلم المُوازِي

يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم المُوازِي عند قبض البنك لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.

عند تسلم البنك للمُسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها البنك على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.

يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم المُوازِي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع المُوازِي

تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل البنك منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع المُوازِي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.

يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع المُوازِي بطريقة نسبة الإتمام.

يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها البنك في عقود الاستصناع المُوازِي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.

في حال احتفاظ البنك بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

التمويل بالمُضاربة

يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقداً كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده البنك من رأس مال المُضاربة.

يتم إثبات نصيب البنك في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المُضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أمّا في حال استمرار التمويل بالمُضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر البنك لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفض بها رأسمال المُضاربة.

إذا لم يسلم المُضارب إلى البنك رأس مال المُضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المُضارب.

في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المُضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المُضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم إثباتها بتخفيض رأس مال المُضاربة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

❖ موجودات التمويل (تتمة)

التمويل بالمشاركة

يتم تسجيل حصة البنك في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نفذاً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نفذاً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل.

يتم قياس حصة البنك في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.

يتم تسجيل نصيب البنك في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أمّا في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب البنك في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين البنك والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي تُوزع، أمّا نصيب البنك في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفّض بها نصيب البنك في رأسمال المشاركة.

يتم إثبات حصة البنك في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى البنك نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك.

موجودات مُتاحة للبيع الأجل

يتم إثبات الموجودات المُتاحة للبيع الأجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مُباشرة مُتعلقة بالاقتناء).

يتم تقييم الموجودات المُتاحة للبيع الأجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة، وفي حال كانت أعلى من التكلفة، تثبت المكاسب غير المحققة الناتجة عن التقييم في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات، وفي حال كانت أقل من التكلفة، تثبت الخسائر غير المحققة في بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات إلى الحد الذي يسمح به رصيد الاحتياطي السابق، وما يزيد عن ذلك من الخسائر فيُثبت في بيان الدخل. يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الأجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق مُوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتُسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتطبيق منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك بتصنيف التعرضات تجاه الجهات التي يتعامل معها إلى تعرضات سيادية وتعرضات تجاه المؤسسات المالية والبنوك المراسلة وتعرضات ذم الببوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية، وتطبق منهجية لإدارة هذه التعرضات وتصنيفها ضمن المراحل الثلاث واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها.

يقوم البنك بتصنيف التعرضات ضمن ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر

تتضمن المرحلة الأولى موجودات مالية عند الاعتراف الأولي وتلك التي لم تزد مخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي. يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الأولى على أساس 12 شهر. إن الخسائر الائتمانية المتوقعة للـ 12 شهر هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لأحداث تعثر ممكنة الحدوث خلال فترة الـ 12 شهر بعد تاريخ بيان المركز المالي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

يقوم البنك بتصنيف التعرض ضمن المرحلة الأولى عند عدم حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ تاريخ الاعتراف الأولي وعند انطباق المؤشرات التالية:

- التزام العميل بسداد الأقساط والعوائد بالتواريخ المحددة وعلى ألا يمضي على استحقاق أحدها أكثر من ثلاثين يوماً.
- ألا تزيد فترة التأخر عن تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة عن ثلاثين يوماً اعتباراً من تاريخ انتهاء عقدها.
- تحسن المؤشرات المتعلقة بالتعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثانية وزوال كافة الدلائل على الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية المتعلقة بها.

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الائتمان – غير مضمحلة ائتمانياً
تتضمن المرحلة الثانية الموجودات المالية التي ازدادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي دون وجود دليل موضوعي على اضمحلالها.

يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثانية على مدار عمر الائتمان.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار عمر الائتمان هي تلك الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لجميع أحداث التعثر ممكنة الحدوث خلال كامل عمر الأصل المالي.

يقوم البنك بتصنيف التعرض ضمن المرحلة الثانية عند حدوث زيادة هامة في المخاطر الائتمانية، وتعتبر المؤشرات التالية في حال انطباق أحدها أحد عوامل الزيادة الهامة في تلك المخاطر:

- انخفاض التصنيف الائتماني الداخلي للعميل لثلاث درجات ضمن درجات الاستثمار أو درجة واحدة ضمن درجات المضاربة، أو انتقاله من درجات الاستثمار إلى درجات المضاربة وذلك بتاريخ إعداد البيانات المالية المعدة للنشر مقارنةً بتاريخ الاعتراف الأولي.
- التغييرات السلبية الهامة في الأنشطة التشغيلية للعميل والتي من شأنها التأثير سلباً على قدرة العميل على سداد التزاماته.
- إعادة هيكلة التعرضات الائتمانية المصنفة في المرحلة الأولى.
- إعادة جدولة التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة.
- تدني تصنيف العميل أو مجموعته المترابطة إلى المرحلة الثالثة لدى المصارف الأخرى.
- التأخر عن تسديد المستحق من أصل التعرض أو العوائد لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- التأخر في تجديد عقود التعرضات الائتمانية المتجددة لمدة تزيد عن ثلاثين يوماً.
- عدم توفر بيانات مالية مدققة وموقوفة بتاريخ حديث يسبق تاريخ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بأكثر من سنة.

المرحلة الثالثة: الموجودات المالية المضمحلة

تتضمن المرحلة الثالثة الموجودات المالية التي يوجد دليل موضوعي على اضمحلالها في تاريخ بيان المركز المالي (تعثر العميل). يتم الاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة على مدار عمر الائتمان.

يعتبر البنك العميل متعثراً في الحالات التالية:

- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على استحقاق التعرض أو أحد أقساطه أو عوائده.
- عند مضي تسعين يوم أو أكثر على انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة.
- عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلة مرتين خلال عمر التسهيل دون الالتزام بشروطها.
- عندما يخل العميل بالالتزام بشروط إعادة الجدولة.
- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Expected Credit Loss - ECL) كما يلي:

الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) = احتمال التعثر (PD) × الخسارة عند التعثر (LGD) × التعرض عند التعثر (EAD)
حيث يتم احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مرجحة باحتمالية التعثر خلال 12 شهراً القادمة من عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الأولى، ولكامل عمر الدين للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثانية والثالثة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق والإلغاء الاعتراف (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

احتمال التعثر (PD)

يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر للتسهيلات الائتمانية في تاريخ محدد بالاستعانة بنماذج إحصائية، تعتمد هذه النماذج بشكل أساسي على بيانات داخلية تاريخية تتضمن عوامل كمية ونوعية ويتم معالجتها لتعكس نظرة مستقبلية. يتم الاستعانة بالتقييم الائتماني الخارجي لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية.

تجاه الشركات

يتم دراسة البيانات التاريخية لعملاء البنك بعد أن يتم تصنيفهم بنظام تصنيف ائتماني بغرض احتساب احتمالية التعثر المستقبلية على أساس كل درجة تصنيف ائتماني.

تجاه الأفراد

يقدر احتمال التعثر لتعرضات التجزئة على مستوى كل مجموعة من التعرضات بالاستناد إلى معدل التعثر التاريخي بعد أن يتم تحديد كل مجموعة بناءً على نوع التمويل وخصائص العميل.

تم إجراء دراسة إحصائية لتحديد متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر إحصائياً على احتمالية تعثر الزبائن عن طريق دراسة البيانات التاريخية، فتبين أن معدل نمو الناتج المحلي ذو دلالة إحصائية مؤثرة على احتمال تعثر الزبائن المصنفين وفقاً لنظام التصنيف الداخلي الخاص بالبنك، وبعد أن تم تحديد هذا المتغير تم إجراء معايرة لاحتمالات تعثر الزبائن بالقيم المتوقعة لمعدل نمو الناتج المحلي وتم إجراء التنبؤ المستقبلي لعدة سنوات قادمة وفق ثلاث سيناريوهات (متفائلة – متشائمة – وسطي) باحتمال 33.33% لكل منهم و تم اعتماد السيناريو الوسطي.

الخسارة عند التعثر (LGD)

وهي حجم الخسائر المتوقعة في حال حدوث التعثر، يقدر البنك الخسارة عند التعثر بالاستعانة بنماذج إحصائية تعتمد على بيانات داخلية تاريخية وذلك بالنسبة لتعرضات التسهيلات الائتمانية، بينما يتم اعتماد النسب الموصى بها بالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية حسب وفاق بازل وتوجيهات مصرف سورية المركزي.

لتقدير الخسارة عند التعثر يتم احتساب معدل الاسترداد التاريخي للتعرضات المضمونة وفق الحدود الدنيا التي نصت عليها تعليمات القرار رقم 4/م.ن لعام 2019 الصادر عن مجلس النقد والتسليف (20% للضمانات العقارية – 25% للضمانات السيارات والآلات) وغير المضمونة بضمانات مقبولة بنسبة محتسبة بناءً على البيانات التاريخية للسنوات سابقة.

التعرض عند التعثر (EAD)

تمثل قيمة التعرض عند التعثر التعرضات المتوقعة في حالة التعثر، يقوم البنك عند احتساب قيمة التعرض عند التعثر بالأخذ بعين الاعتبار التسديدات المتوقعة بناءً على الشروط التعاقدية الخاصة بالأصل، بالإضافة إلى السقوف غير المستغلة وغيرها من الالتزامات التعاقدية خارج بيان المركز المالي إن وجدت.

يُقدّر التعرض عند التعثر بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس (الرصيد المستعمل مطروحاً منه الأرباح المعلقة)، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية فيتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ القياس مضافاً إليها الأرباح المحققة غير المستحقة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقعة استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ وقوع التعثر.

يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية من خلال حساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة. يتم الاعتراف بالخسارة في بيان الدخل في بند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسيلها أو تم نقلها للبنك.

إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في الخسائر الائتمانية المتوقعة التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف، فإن مبلغ الخسارة المعترف به سابقاً يتم زيادته أو تخفيضه من خلال عملية تعديل رصيد المخصص.

إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم إعدامها فإن المتحصلات يتم إثباتها في بيان الدخل كإيرادات للجهة التي تحملت مخصص الخسائر الائتمانية عند تكوينه (البنك، أصحاب حسابات الاستثمار).

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ج. الأدوات المالية وموجودات التمويل – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق وإلغاء الاعتراف (تتمة)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

نظام التصنيف الائتماني الداخلي

لأغراض تصنيف العملاء، تم تصميم نظام ائتماني داخلي يتكون من قسمين: قسم المؤشرات الكمية وقسم المؤشرات النوعية. يعتمد قسم المؤشرات الكمية على تقييم استمرارية الشركة من خلال تقييم النسب المالية الرئيسية تحت فئات متعددة بما في ذلك التشغيل وهيكل رأس المال والسيولة. في حين أن قسم المؤشرات النوعية يقيم السلوك والاستقرار وإدارة المنتج الذي تعمل فيه الشركة. يتم تصنيف العملاء ضمن 10 درجات تصنيف لأغراض احتساب احتمالية التعثر التاريخية والمستقبلية، إذ تعكس الدرجات من 1 إلى 4 درجات الاستثمار والدرجات من 5 إلى 7 درجات المضاربة في حين أن الدرجات من 8 إلى 10 تعكس حالات التعثر.

ح. الكفالات المالية (Financial guarantees)

- يقوم البنك من خلال تقديمه الخدمات المختلفة بإصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام البنك لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما.
- أي زيادة للالتزام المتعلقة بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

خ. استثمارات في شركات زميلة

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس البنك فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر البنك عليها)، وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة البنك من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للبنك من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة البنك في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن البنك يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين البنك والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة البنك في الشركة.
- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم إطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

د. الإجارة والإجارة المُنتهية بالتمليك

يقوم البنك عند بداية كل عقد بتحديد فيما إذا كان العقد إجارة أو أحد مكوناته يحتوي على إجارة، حيث يتحقق ذلك عندما ينص العقد على نقل حق الانتفاع (وليس السيطرة) على أصل محدد لفترة من الزمن مقابل مبلغ مالي متفق عليه، ولا يجوز للبنك إعادة تقييم هذا العقد إلا في حال تم تغيير شروط وأحكام العقد.

البنك بصفته مستأجر:

الاعتراف الأولي

يتم الاعتراف الأولي بأي إيجارات مدفوعة مقدماً من قبل البنك قبل تاريخ البدء باعتبارها "سلف إجارة مدفوعة"، وعندما تبدأ مدة الإجارة ويتم تحديد إجمالي التزامات عقود الإجارة وصافي التزامات عقود الإجارة، يتم تخفيض قيمة هذه السلف من إجمالي التزامات الإجارة، حيث يعترف البنك عند بداية العقد بما يلي:

1. أصل حق الاستخدام (حق الانتفاع).
2. صافي التزامات عقود الإجارة، والذي يتكون من:
 - أ- إجمالي التزامات عقود الإجارة (تمثل إجمالي مبالغ الإيجار المستحقة الدفع).
 - ب- تكاليف التزامات عقود إجارة (هي الفرق بين إجمالي التزامات عقود الإجارة والتكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام).
- تشمل تكلفة أصل حق الاستخدام: التكلفة الأولية لأصل حق الاستخدام مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة أولية يتكبدها البنك لتجهيز الأصل وتكاليف التفكيك أو وقف التشغيل.
- أما تكاليف التزامات عقود الإجارة فتشمل تكاليف الإجارة الثابتة (مطروحاً منها أي حوافز مستحقة القبض) وتكاليف الإجارة المتغيرة بالإضافة إلى أي دفعات الإيجارات الإضافية لإنهاء عقد الإجارة (إن وجدت).

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

د. الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك (تتمة)

القياس اللاحق

عند بدء العقد يتم قياس أصل حق الاستخدام بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإطفاء وأي خسائر تراكمية لانخفاض القيمة بالإضافة إلى تعديلات لأي أثر من آثار تعديل الإجارة أو إعادة التقييم. يقوم البنك بإطفاء أصل حق الاستخدام من تاريخ بدء العقد وحتى نهاية عمره الإنتاجي باستخدام طريقة القسط الثابت. عند بدء العقد يتم قياس التزامات عقود الإجارة عن طريق:

- أ- تخفيض القيمة الدفترية لإجمالي التزامات عقود الإجارة لتعكس مبالغ الإيجار التي دفعت.
 - ب- زيادة صافي القيمة الدفترية لتعكس العائد على التزامات الإجارة - عن طريق إطفاء تكاليف الإجارة المؤجلة.
 - ت- إعادة قياس القيمة الدفترية لتعكس أي عمليات إعادة تقييم أو تغييرات أو تعديلات على عقود الإجارة.
- يقوم البنك بمحاسبة مبسطة بالنسبة لعقود الإجارة قصيرة الأجل (أقل من 12 شهر) وعقود الإجارة التي يكون فيها الأصل منخفض القيمة، حيث لا يقوم بتسجيل أصل حق استخدام والتزامات عقود إجارة، ويقوم بدلاً من ذلك بتسجيل مصاريف إجارة بطريقة القسط الثابت على مدة عقد الإجارة.

البنك بصفته مؤجر:

تُقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستخدام عند نقل حق السيطرة إلى البنك. تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها.

يتم تحميل مبلغ الاستهلاك على الدخل على مدى عمره الإنتاجي بشكل يعكس المنافع الاقتصادية المتوقعة الناشئة عنه. تسجل إيرادات الإجارة في بيان الدخل على أساس الاستحقاق، وتطبق طريقة القسط الثابت.

يتم إثبات تكاليف الإجارة المتكبدة في كسب إيرادات الإجارة كمصروفات في بيان الدخل. وتشمل هذه التكاليف:

- أ- اهتلاك الأصل.
- ب- إطفاء التكلفة المباشرة الأولية.
- ت- التكاليف الأخرى المتعلقة بملكية الأصول مثل الإصلاح والصيانة الرئيسية (بخلاف الإصلاح والصيانة التشغيلية) والضرائب وما إلى ذلك.

ذ. الاستثمارات في العقارات

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة.

ر. احتياطي مُعدل الأرباح

- هو المبلغ الذي يجنيه البنك من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (البنك) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية، يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- في حالة التصفية يؤول الرصيد المتبقي من احتياطي معدل الأرباح فيما يخص حصة المساهمين إليهم، وتؤول حصة أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة إلى وجوه الخير بعد التنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية.

ز. القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية المجمعة ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، المبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ككل:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛
المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية بالنسبة لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات وأسعار البيع للمطلوبات. كما تحدد القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة بناء على أحدث صافي قيمة معروضة للموجودات.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ز. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

بالنسبة للأدوات المالية غير المسعرة، تحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية للاستثمار مماثل أو التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج التقييم الأخرى المناسبة أو بالرجوع إلى عروض الوسطاء.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن القيمة العادلة لتلك الأدوات يتم تقييمها استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام معدل العائد الحالي السائد في السوق لأدوات مالية مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية حيث لا يمكن تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية التي تتحقق في البيانات المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد حدثت بين المستويات في الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى مدخلات أدنى المستويات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة بيانات مالية.

س. الموجودات الثابتة

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الإهلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم إهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والأعمار الإنتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.50%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر	20%
تجهيزات المكاتب	من 10% حتى 15%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
 - يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

ش. احتياطي مخاطر الاستثمار

هو المبلغ الذي يجنبه البنك من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أي خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.

في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.

عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهةها على أن يؤول الرصيد المتبقي إلى جهات البر.

ص. المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة)

ض. ضريبة الدخل

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال

تكاليف إصدار أو شراء أسهم البنك

- يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم البنك في حقوق الملكية.
- إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء

حسابات الاستثمار المقيمة:

- يقصد بالاستثمارات المقيمة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان البنك قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وفقاً لشروط الاتفاق بين البنك وصاحب الحساب، ويقتصر دور البنك على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للبنك ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم البنك بتمويل الاستثمارات المقيمة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- في حال تكيف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد المضاربة يحصل البنك على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهده وفي حال الخسارة لا يحصل البنك على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة ويتحمل البنك حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.
- في حال تكيف العلاقة بين البنك وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة على أساس عقد الوكالة يحصل البنك على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيمة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.
- يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

- تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

غ. النقص

- يتم إجراء نقص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس النقص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

2 السياسات المحاسبية (تتمة) أهم السياسات المحاسبية المستخدمة (تتمة) ف. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى مصارف، وتنزل ودائع لدى مصارف تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

ق. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بضمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة. يحقق البنك دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

(1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها. العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.

(2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الانتهاء من الصفقة (العملية). العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

الإيرادات الخاصة بضمم البيوع المؤجلة

في حالة المراجعة آجلة الدفع أو البيوع الآجلة الأخرى، يتم الاعتراف بالفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات كأرباح مؤجلة في حساب مقابل للمبالغ مستحقة التحصيل ضمن حسابات ذمم البيوع المؤجلة.

يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل على طول الفترة التعاقدية لعقد المراجعة كما يلي:
للعقود التي تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن اثني عشر شهراً: يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل باتباع طريقة معدل الربح الفعلي المبنية على الربح الضمني لعقد المراجعة.
للعقود التي لا تزيد فترة استحقاقها الأصلية عن اثني عشر شهراً: يتم تحويل الأرباح المؤجلة إلى بيان الدخل باتباع طريقة القسط الثابت.

ك. الموجودات المالية المرهونة

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ل. التوزيعات النقدية للأسهم

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق البنك/ إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

م. الموجودات غير الملموسة

أ - الشهرة

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة البنك في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، أمّا الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.
- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.

ب- الموجودات غير الملموسة الأخرى

- الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقَيّد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
- يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
- يتم مراجعة أي مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أيّ تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الإنتاجي، فيما يلي نسب إطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى: برامج معلوماتية 20%.

3 نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	نقد في الخزينة
9,425,485,405	8,397,611,240	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
156,270,816,709	358,221,583,515	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
7,156,168,382	13,056,928,759	متطلبات الاحتياطي النقدي الإلزامي (*)
(44,674,690)	(77,746,136)	(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
172,807,795,806	379,598,377,378	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 13,056,928,759 ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء مقابل مبلغ 7,156,168,382 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020، إن هذا الاحتياطي الإلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

فيما يلي الحركة على أرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
163,426,985,091	-	-	163,426,985,091	رصيد 31 كانون الأول 2021
107,478,317,152	-	-	107,478,317,152	زيادة ناتجة عن التغير في الأرصدة
100,373,210,031	-	-	100,373,210,031	أثر تغيرات أسعار الصرف
371,278,512,274	-	-	371,278,512,274	رصيد 31 كانون الأول 2021
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
51,914,028,768	-	-	51,914,028,768	رصيد 1 كانون الثاني 2020
54,674,628,007	-	-	54,674,628,007	زيادة ناتجة عن التغير في الأرصدة
56,838,328,316	-	-	56,838,328,316	أثر تغيرات أسعار الصرف
163,426,985,091	-	-	163,426,985,091	رصيد 31 كانون الأول 2020

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لأرصدة لدى مصارف مركزية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
44,674,690	-	-	44,674,690	رصيد 1 كانون الثاني 2021
(10,863,170)	-	-	(10,863,170)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
43,934,616	-	-	43,934,616	أثر تغيرات أسعار الصرف
77,746,136	-	-	77,746,136	رصيد 31 كانون الأول 2021
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
16,495,241	-	-	16,495,241	رصيد 1 كانون الثاني 2020
(3,423,728)	-	-	(3,423,728)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
31,603,177	-	-	31,603,177	أثر تغيرات أسعار الصرف
44,674,690	-	-	44,674,690	رصيد 31 كانون الأول 2020

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية	
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
36,134,921,641	63,937,556,318	23,309,471,133	11,785,043,179	12,825,450,508	52,152,513,139
505,554,278	938,369,686	505,554,278	938,369,686	-	-
(3,998,014)	(10,138,197)	(244,304)	(282,863)	(3,753,710)	(9,855,334)
36,636,477,905	64,865,787,807	23,814,781,107	12,723,130,002	12,821,696,798	52,142,657,805

حسابات جارية وتحت الطلب
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات
المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية
المتوقعة

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أي فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية. بلغت الأرصدة المقيدة السحب 3,060,989,964 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 100,500,661 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020.

فيما يلي الحركة على أرصدة إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2021	36,512,590,885	127,885,034	-	36,640,475,919
محول إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-
محول إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
محول إلى المرحلة الثالثة	(21,762,549,420)	(201,001,322)	21,963,550,742	-
التعرضات الجديدة	952,582,160	-	-	952,582,160
التعرضات المسددة	(1,758,032,913)	-	-	(1,758,032,913)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	(8,690,587,601)	5,711,743	(10,918,213,321)	(19,603,089,179)
أثر تغيرات أسعار الصرف	48,525,865,693	118,124,324	-	48,643,990,017
رصيد 31 كانون الأول 2021	53,779,868,804	50,719,779	11,045,337,421	64,875,926,004
رصيد 1 كانون الثاني 2020	14,531,238,313	19,538,931,844	-	34,070,170,157
محول إلى المرحلة الأولى	893,534,341	(893,534,341)	-	-
محول إلى المرحلة الثانية	(31,978,979)	31,978,979	-	-
محول من المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التعرضات الجديدة	-	-	-	-
التعرضات المسددة	(2,589,889,402)	(18,645,397,502)	-	(21,235,286,904)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	7,115,734,755	(13,251,176,533)	-	(6,135,441,778)
تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف	16,593,951,857	13,347,082,587	-	29,941,034,444
رصيد 31 كانون الأول 2020	36,512,590,885	127,885,034	-	36,640,475,919

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لإيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
3,998,014	-	31,862	3,966,152	رصيد 1 كانون الثاني 2021
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثانية
-	2,352,294	(2,287,882)	(64,412)	محول إلى المرحلة الثالثة
2,213,064	(2,321,401)	2,233,313	2,301,152	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
3,927,119	-	31,202	3,895,917	أثر تغيرات أسعار الصرف
10,138,197	30,893	8,495	10,098,809	رصيد 31 كانون الأول 2021

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
5,715,064	-	4,396,260	1,318,804	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	6,754	(6,754)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(201,045)	201,045	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
(12,510,959)	-	(12,438,301)	(72,658)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
10,793,909	-	8,268,194	2,525,715	أثر تغيرات أسعار الصرف
3,998,014	-	31,862	3,966,152	رصيد 31 كانون الأول 2020

5 حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
70,867,656,750	173,619,559,795	70,867,656,750	168,619,559,795	-	5,000,000,000	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية
2,768,580,000	9,990,827,138	2,393,580,000	9,655,827,138	375,000,000	335,000,000	حسابات استثمار مطلقة
3,267,702,312	3,267,702,312	-	-	3,267,702,312	3,267,702,312	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية
(17,696,090,258)	(42,334,844,756)	(17,695,277,856)	(42,333,574,661)	(812,402)	(1,270,095)	(ينزل): مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (*)
59,207,848,804	144,543,244,489	55,565,958,894	135,941,812,272	3,641,889,910	8,601,432,217	

بلغت الأرصدة المقيدة السحب 108,591,306,655 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 54,413,550,180 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020).

5 حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

ما يلي الحركة على أرصدة الإيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
76,903,939,062	16,454,106,570	54,413,550,180	6,036,282,312	رصيد 1 كانون الثاني 2021
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثانية
-	54,413,550,179	(54,413,550,179)	-	محول إلى المرحلة الثالثة
30,387,703,183	27,120,000,871	-	3,267,702,312	التعرضات الجديدة
(150,000,000)	-	-	(150,000,000)	التعرضات المسددة
6,475,210,251	54,177,795,605	(54,413,550,180)	6,710,964,826	زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة
73,261,236,749	16,454,106,570	54,413,550,179	2,393,580,000	أثر تغيرات أسعار الصرف
186,878,089,245	168,619,559,795	-	18,258,529,450	رصيد 31 كانون الأول 2021
المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
17,178,143,160	5,711,775,848	-	11,466,367,312	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	2,180,000,000	(2,180,000,000)	محول من المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
150,000,000	-	-	150,000,000	التعرضات الجديدة
(4,053,393,350)	(2,978,178,350)	-	(1,075,215,000)	التعرضات المسددة
21,726,842,090	2,978,178,350	29,174,773,740	(10,426,110,000)	زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة
41,902,347,162	10,742,330,722	23,058,776,440	8,101,240,000	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
76,903,939,062	16,454,106,570	54,413,550,180	6,036,282,312	رصيد 31 كانون الأول 2020

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
17,696,090,258	16,454,106,570	1,240,976,880	1,006,808	رصيد 1 كانون الثاني 2021
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثانية
-	1,238,716,133	(1,238,716,133)	-	محول إلى المرحلة الثالثة
8,169,761,851	8,184,440,214	(16,952,406)	2,274,043	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
16,468,992,647	16,454,106,570	14,691,659	194,418	تعديلات ناتجة عن تغير أسعار الصرف
42,334,844,756	42,331,369,487	-	3,475,269	رصيد 31 كانون الأول 2021

5 حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة)

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
5,769,758,799	5,711,775,848	-	57,982,951	رصيد 1 كانون الثاني 2020
-	-	279,975	(279,975)	محول من المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
1,075,613,557	-	1,240,696,905	(165,083,348)	خسائر انتمائية متوقعة للسنة
10,850,717,902	10,742,330,722	-	108,387,180	أثر تغيرات أسعار الصرف
17,696,090,258	16,454,106,570	1,240,976,880	1,006,808	رصيد 31 كانون الأول 2020

(*) قامت إدارة البنك برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الاستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم. أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي.

أصدرت المحكمة المختصة "الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات" حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 أيلول 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار كان يجب أن تقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين يتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) كان يجب أن يكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث كان من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 1 تموز 2013، تليها الدفعة النهائية قبل 30 أيلول 2017 والتي كانت تشكل الرصيد المستحق إلى تلك المجموعات، بالإضافة إلى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة. إن مديونية بنك الشام كانت ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار وكان يتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 أيلول 2013، كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

بتاريخ 12 أيار 2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24 تموز 2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية. طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17 حزيران 2015.

وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5 آب 2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتيحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2 حزيران 2011، ونتيجة لما سبق صدر قرار محكمة الاستئناف بتاريخ 16 شباط 2016 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها، وهذا بالتزامن مع التظلم المقدم من قبل بنك الشام من قرار وقف تنفيذ الإجراءات القضائية والتنفيذية والمنظور أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1.

وقد تمت المباشرة بالإجراءات التنفيذية لتحصيل حقوق البنك وتم استلام إقرار دين جديد مذيّل بالصيغة التنفيذية وقام المحامي بتقديم ملف تنفيذي جديد وتم تبليغ دار الاستثمار ولا يزال البنك بانتظار إجراءات التنفيذ من بقية الدائنين.

كما تم رفع دعوى من البنك على شركة دار الاستثمار موضوعها نذب خبير لاحتساب المديونية المستحقة للبنك في ذمة الشركة، شركة دار الاستثمار ولا زالت الدعوى قائمة حتى تاريخه ويتم تبادل الدفوع فيها. غلقت الدعوى لتاريخ 17 أيار لعام 2022 لحين تعديل الصلاحيات.

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
111,730,247,867	185,010,498,353	-	-	111,730,247,867	185,010,498,353	المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء
310,195,492	620,320,531	-	-	310,195,492	620,320,531	يضاف: ذم أخرى (*)
112,040,443,359	185,630,818,884	-	-	112,040,443,359	185,630,818,884	(ناقصاً): الأرباح المؤجلة
(7,875,681,295)	(12,492,372,167)	-	-	(7,875,681,295)	(12,492,372,167)	للسنوات القادمة
(89,469,574)	(43,911,999)	-	-	(89,469,574)	(43,911,999)	(ينزل): الأرباح المحفوظة
(3,585,226,671)	(3,172,670,148)	-	-	(3,585,226,671)	(3,172,670,148)	(ينزل): مخصص الخسائر
						الائتمانية المتوقعة (**)
100,490,065,819	169,921,864,570	-	-	100,490,065,819	169,921,864,570	صافي ذم البيوع المؤجلة
						وأرصدة التمويلات

(*) تمثل ذم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يدفعها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) لم يقدّم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات. إن كافة ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار.

فيما يلي الحركة على التعرضات الائتمانية لذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد 1 كانون الثاني 2021	12,709,273,498	53,477,226,054	37,888,792,938	104,075,292,490
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	4,797,843,500	(4,763,997,347)	(33,846,153)	-
محول إلى المرحلة الثانية	(3,150,272,430)	3,174,691,906	(24,419,476)	-
محول إلى المرحلة الثالثة	(1,118,273)	(1,437,395)	2,555,668	-
التسهيلات الجديدة خلال الفترة	144,213,754,386	10,550,341,965	8,146,628	154,772,242,979
التسهيلات المسددة خلال الفترة	(3,491,219,714)	(46,003,929,575)	(31,091,718,928)	(80,586,868,217)
التغير في الأرصدة	(2,234,814,728)	(64,391,334,727)	(917,244,949)	(67,543,394,404)
أثر تغيرات أسعار الصرف	-	61,909,127,145	468,134,725	62,377,261,870
رصيد 31 كانون الأول 2021	152,843,446,239	13,950,688,026	6,300,400,453	173,094,534,718

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
68,448,832,609	3,463,758,031	13,290,988,648	51,694,085,930	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	13,094,922,552	10,692,013,770	(23,786,936,322)	محول من المرحلة الأولى
-	3,269,916,009	(4,713,842,853)	1,443,926,844	محول من المرحلة الثانية
-	(429,122,136)	375,998,432	53,123,704	محول من المرحلة الثالثة
64,411,260,288	4,876,771,757	50,087,665,803	9,446,822,728	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(14,865,548,110)	(1,348,431,992)	(2,079,919,181)	(11,437,196,937)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(54,806,266,084)	(4,825,753,307)	(35,275,960,328)	(14,704,552,449)	التغير في الأرصدة
40,887,013,787	19,786,732,024	21,100,281,763	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>104,075,292,490</u>	<u>37,888,792,938</u>	<u>53,477,226,054</u>	<u>12,709,273,498</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

شركات كبرى

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
97,416,325,743	36,535,746,484	52,610,199,482	8,270,379,777	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	(4,531,784,731)	4,531,784,731	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	2,906,061,526	(2,906,061,526)	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
132,265,505,204	-	8,970,832,260	123,294,672,944	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(79,665,256,607)	(30,920,764,653)	(45,651,994,697)	(3,092,497,257)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(69,766,937,317)	(1,346,327,309)	(66,435,614,838)	(1,984,995,170)	التغير في الأرصدة
62,067,136,831	158,009,686	61,909,127,145	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>142,316,773,854</u>	<u>4,426,664,208</u>	<u>9,776,826,147</u>	<u>128,113,283,499</u>	رصيد 31 كانون الأول 2021

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

شركات كبرى (تتمة)

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	رصيد 1 كانون الثاني 2020
63,389,075,389	3,017,635,576	12,567,658,076	47,803,781,737	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	12,933,545,949	9,953,640,802	(22,887,186,751)	محول من المرحلة الأولى
-	3,229,109,162	(4,539,421,166)	1,310,312,004	محول من المرحلة الثانية
-	(220,346,779)	167,223,075	53,123,704	محول من المرحلة الثالثة
61,979,241,272	4,873,695,943	49,879,123,105	7,226,422,224	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(14,379,573,275)	(1,283,506,038)	(1,871,100,081)	(11,224,967,156)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(54,256,961,261)	(5,598,649,184)	(34,647,206,092)	(14,011,105,985)	التغير في الأرصدة
40,684,543,618	19,584,261,855	21,100,281,763	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
97,416,325,743	36,535,746,484	52,610,199,482	8,270,379,777	رصيد 31 كانون الأول 2020

شركات متوسطة وصغيرة

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	رصيد 1 كانون الثاني 2021
1,688,807,050	1,087,302,771	409,230,130	192,274,149	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	(36,341,760)	36,341,760	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	42,265,689	(42,265,689)	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
14,467,606,586	-	832,190,273	13,635,416,313	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(356,767,966)	(34,849,270)	(206,343,379)	(115,575,317)	التسهيلات المسددة خلال السنة
3,171,217,492	433,974,034	2,104,836,033	632,407,425	التغير في الأرصدة
310,125,039	310,125,039	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
19,280,988,201	1,796,552,574	3,145,836,986	14,338,598,641	رصيد 31 كانون الأول 2021

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	رصيد 1 كانون الثاني 2020
1,251,088,122	285,588,372	332,702,978	632,796,772	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	367,289,711	(367,289,711)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(42,409,628)	42,409,628	محول من المرحلة الثانية
-	(204,113,093)	204,113,093	-	محول من المرحلة الثالثة
349,405,488	-	175,828,945	173,576,543	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(159,203,727)	-	(159,203,727)	-	التسهيلات المسددة خلال السنة
45,046,998	803,357,323	(469,091,242)	(289,219,083)	التغير في الأرصدة
202,470,169	202,470,169	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
1,688,807,050	1,087,302,771	409,230,130	192,274,149	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

أفراد

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
4,970,159,697	265,743,683	457,796,442	4,246,619,572	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	(33,846,153)	(195,870,856)	229,717,009	محول إلى المرحلة الأولى
-	(24,419,476)	226,364,691	(201,945,215)	محول إلى المرحلة الثانية
-	2,555,668	(1,437,395)	(1,118,273)	محول إلى المرحلة الثالثة
8,039,131,189	8,146,628	747,319,432	7,283,665,129	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(564,843,644)	(136,105,005)	(145,591,499)	(283,147,140)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(947,674,579)	(4,891,674)	(60,555,922)	(882,226,983)	التغير في الأرصدة
-	-	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>11,496,772,663</u>	<u>77,183,671</u>	<u>1,028,024,893</u>	<u>10,391,564,099</u>	رصيد 31 كانون الأول 2021
المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
3,808,669,098	160,534,083	390,627,594	3,257,507,421	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	161,376,603	371,083,257	(532,459,860)	محول من المرحلة الأولى
-	40,806,847	(132,012,059)	91,205,212	محول من المرحلة الثانية
-	(4,662,264)	4,662,264	-	محول من المرحلة الثالثة
2,082,613,528	3,075,814	32,713,753	2,046,823,961	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(326,771,108)	(64,925,954)	(49,615,373)	(212,229,781)	التسهيلات المسددة خلال السنة
(594,351,821)	(30,461,446)	(159,662,994)	(404,227,381)	التغير في الأرصدة
-	-	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>4,970,159,697</u>	<u>265,743,683</u>	<u>457,796,442</u>	<u>4,246,619,572</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية لذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية وذلك حسب تصنيف المرحلة:

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
3,585,226,671	3,261,272,850	211,359,821	112,594,000	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	(24,719,470)	(80,763,094)	105,482,564	محول إلى المرحلة الأولى
-	(17,727,640)	98,750,248	(81,022,608)	محول إلى المرحلة الثانية
-	9,997	(8,828)	(1,169)	محول إلى المرحلة الثالثة
(1,798,711,841)	(2,097,261,662)	98,878,962	199,670,859	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
1,386,155,318	1,371,764,697	14,390,621	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>3,172,670,148</u>	<u>2,493,338,772</u>	<u>342,607,730</u>	<u>336,723,646</u>	رصيد 31 كانون الأول 2021
المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,548,103,956	1,753,674,211	322,331,071	472,098,674	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	101,775,190	75,677,345	(177,452,535)	محول من المرحلة الأولى
-	181,739,817	(204,625,261)	22,885,444	محول من المرحلة الثانية
-	(102,340,640)	85,953,356	16,387,284	محول من المرحلة الثالثة
272,994,958	1,020,794,946	(526,475,121)	(221,324,867)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
764,127,757	305,629,326	458,498,431	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>3,585,226,671</u>	<u>3,261,272,850</u>	<u>211,359,821</u>	<u>112,594,000</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

شركات كبرى

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
3,012,137,693	2,717,176,351	189,414,153	105,547,189	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	(79,272,485)	79,272,485	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	80,534,294	(80,534,294)	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
(1,737,309,059)	(1,832,814,195)	50,227,174	45,277,962	خسائر انتمائية متوقعة للسنة
918,020,642	903,630,021	14,390,621	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>2,192,849,276</u>	<u>1,787,992,177</u>	<u>255,293,757</u>	<u>149,563,342</u>	رصيد 31 كانون الأول 2021

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
2,147,952,377	1,421,032,714	274,003,334	452,916,329	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	101,134,248	72,698,562	(173,832,810)	محول من المرحلة الأولى
-	180,673,565	(203,050,303)	22,376,738	محول من المرحلة الثانية
-	(60,585,568)	44,198,284	16,387,284	محول من المرحلة الثالثة
302,527,728	971,762,235	(456,934,155)	(212,300,352)	خسائر انتمائية متوقعة للسنة
561,657,588	103,159,157	458,498,431	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>3,012,137,693</u>	<u>2,717,176,351</u>	<u>189,414,153</u>	<u>105,547,189</u>	رصيد 31 كانون الأول 2020

شركات متوسطة وصغيرة

المجموعة ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
378,075,918	359,316,009	18,311,787	448,122	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	(237,444)	237,444	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	242,813	(242,813)	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
23,876,852	(191,989,594)	44,152,312	171,714,134	خسائر انتمائية متوقعة للسنة
468,134,676	468,134,676	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
<u>870,087,446</u>	<u>635,461,091</u>	<u>62,469,468</u>	<u>172,156,887</u>	رصيد 31 كانون الأول 2021

6 ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

شركات متوسطة وصغيرة (تتمة)

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
246,890,538	194,891,940	39,548,138	12,450,460	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	-	2,491,414	(2,491,414)	محول من المرحلة الأولى
-	-	(143,453)	143,453	محول من المرحلة الثانية
-	(40,822,619)	40,822,619	-	محول من المرحلة الثالثة
(71,284,789)	2,776,519	(64,406,931)	(9,654,377)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
202,470,169	202,470,169	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
378,075,918	359,316,009	18,311,787	448,122	رصيد 31 كانون الأول 2020

أفراد

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
195,013,060	184,780,490	3,633,881	6,598,689	رصيد 1 كانون الثاني 2021
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	(24,719,470)	(1,253,165)	25,972,635	محول إلى المرحلة الأولى
-	(17,727,640)	17,973,141	(245,501)	محول إلى المرحلة الثانية
-	9,997	(8,828)	(1,169)	محول إلى المرحلة الثالثة
(85,279,634)	(72,457,873)	4,499,476	(17,321,237)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
-	-	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
109,733,426	69,885,504	24,844,505	15,003,417	رصيد 31 كانون الأول 2021

المجموع ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الأولى ليرة سورية	
153,261,041	137,749,557	8,779,599	6,731,885	رصيد 1 كانون الثاني 2020
				تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
-	640,942	487,369	(1,128,311)	محول من المرحلة الأولى
-	1,066,252	(1,431,505)	365,253	محول من المرحلة الثانية
-	(932,453)	932,453	-	محول من المرحلة الثالثة
41,752,019	46,256,192	(5,134,035)	629,862	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
-	-	-	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
195,013,060	184,780,490	3,633,881	6,598,689	رصيد 31 كانون الأول 2020

6 ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية – بالصافي (تتمة)

الأرباح المحفوظة

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
112,625,067	89,469,574	-	-	112,625,067	89,469,574	الرصيد في بداية السنة
91,408,524	209,559,510	-	-	91,408,524	209,559,510	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(114,802,686)	(255,117,085)	-	-	(114,802,686)	(255,117,085)	الأرباح المحفوظة المحولة إلى إيرادات
238,669	-	-	-	238,669	-	أثر تغيرات أسعار الصرف
89,469,574	43,911,999	-	-	89,469,574	43,911,999	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
535,656	234,920,464	-	-	535,656	234,920,464	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
1,160,000	410,000	-	-	1,160,000	410,000	موجودات آلت للبنك وفاء لديون مستحقة
72,850,056	306,484,864	-	-	72,850,056	306,484,864	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية
1,695,656	235,330,464	-	-	1,695,656	235,330,464	الصافي

8 استثمارات عقارية

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
5,102,500,000	6,810,850,000	5,102,500,000	6,810,850,000	-	-	استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)
5,102,500,000	6,810,850,000	5,102,500,000	6,810,850,000	-	-	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار في مدينة حلب من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل. فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,276,500,000	5,102,500,000	الرصيد الافتتاحي
2,826,000,000	1,708,350,000	التغير في القيمة العادلة
5,102,500,000	6,810,850,000	

9 موجودات ثابتة

الإجمالي ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	أراضي ومباني ليرة سورية	2021
13,899,786,819	10,793,416	8,387,198,673	69,523,300	528,200,480	1,040,746,430	1,197,521,239	2,665,803,281	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
4,792,085,240	1,280,500	3,729,514,144	-	201,500,270	741,110,126	118,680,200	-	إضافات
-	-	(205,751,943)	-	34,891,320	28,737,498	142,123,125	-	تحويلات
(27,029,761)	(1,735,000)	-	-	(5,653,389)	(9,181,865)	(10,459,507)	-	استبعادات
18,664,842,298	10,338,916	11,910,960,874	69,523,300	758,938,681	1,801,412,189	1,447,865,057	2,665,803,281	الرصيد كما في 31 كانون الأول
1,086,209,936	10,657,814	-	26,832,281	270,087,972	343,127,352	342,677,655	92,826,862	الاستهلاك المتراكم:
476,403,674	1,056,207	-	11,417,300	89,760,128	171,625,969	148,325,721	54,218,349	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
(24,666,415)	(1,734,991)	-	-	(5,352,054)	(8,326,413)	(9,252,957)	-	إضافات
10,759,880	-	-	-	-	-	-	10,759,880	استبعادات
1,548,707,075	9,979,030	-	38,249,581	354,496,046	506,426,908	481,750,419	157,805,091	إطفاء القيمة العادلة
48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252	الرصيد كما في 31 كانون الأول
-	-	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة: *
48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252	انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني
-	-	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة للسنة
48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252	انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول
17,067,829,971	359,886	11,910,960,874	31,273,719	404,442,635	1,294,985,281	966,114,638	2,459,692,938	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول

* تمثل انخفاض القيمة اعتراف المصرف بالخسائر الحاصلة في فرع حمص.

بلغت الموجودات المستهلكة بالكامل 519,800,480 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 (مقابل 408,208,086 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020) وهي لاتزال بالاستثمار.

2020	أراضي ومباني ليرة سورية	تحسينات على العقارات ليرة سورية	تجهيزات المكاتب ليرة سورية	أجهزة الكمبيوتر ليرة سورية	سيارات ليرة سورية	مشاريع قيد التنفيذ ليرة سورية	أخرى ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	1,141,178,281	697,138,834	652,776,276	369,092,911	69,136,800	8,294,886,097	12,391,416	11,236,600,615
إضافات	-	2,942,777	183,674,392	138,677,500	386,500	2,395,395,798	460,000	2,721,536,967
تحويلات	1,524,625,000	531,360,371	213,316,851	33,991,000	-	(2,303,083,222)	(210,000)	-
استبعادات	-	(33,920,743)	(9,021,089)	(13,560,931)	-	-	(1,848,000)	(58,350,763)
الرصيد كما في 31 كانون الأول	2,665,803,281	1,197,521,239	1,040,746,430	528,200,480	69,523,300	8,387,198,673	10,793,416	13,899,786,819
الاستهلاك المتراكم:								
الرصيد كما في 1 كانون الثاني	47,786,607	261,280,770	246,255,723	213,745,283	15,434,306	-	11,931,776	796,434,465
إضافات	34,280,375	115,020,613	104,121,641	68,316,585	11,397,975	-	574,026	333,711,215
استبعادات	-	(33,623,728)	(7,250,012)	(11,973,896)	-	-	(1,847,988)	(54,695,624)
إطفاء القيمة العادلة	10,759,880	-	-	-	-	-	-	10,759,880
الرصيد كما في 31 كانون الأول	92,826,862	342,677,655	343,127,352	270,087,972	26,832,281	-	10,657,814	1,086,209,936
انخفاض القيمة:								
انخفاض القيمة كما في 1 كانون الثاني	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
انخفاض القيمة للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-
انخفاض القيمة كما في 31 كانون الأول	48,305,252	-	-	-	-	-	-	48,305,252
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول	2,524,671,167	854,843,584	697,619,078	258,112,508	42,691,019	8,387,198,673	135,602	12,765,271,631

بنك الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2021

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة (أنظمة حاسوبية – موجودات معنوية أخرى) وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	التكلفة
151,607,736	199,400,986	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
47,793,250	109,458,382	إضافات
199,400,986	308,859,368	الرصيد كما في 31 كانون الأول
108,469,688	126,526,466	الإطفاء
18,056,778	31,126,145	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
126,526,466	157,652,611	إضافات
72,874,520	151,206,757	الرصيد كما في 31 كانون الأول
		صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول

11 أصول حق استخدام والتزامات عقود إجارة

31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	أصول حق استخدام
869,770,650	الأصل
746,000,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
(136,550,000)	إضافات
1,479,220,650	استبعادات
353,261,670	الرصيد كما في 31 كانون الأول
355,778,888	الإطفاء
(136,550,000)	الرصيد كما في 1 كانون الثاني
572,490,558	إضافات
906,730,092	استبعادات
	الرصيد كما في 31 كانون الأول
	صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول
31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	التزامات عقود إجارة
72,358,975	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2021
2,807,435	الإضافات
(4,000,000)	الدفعات
71,166,410	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2021

12 موجودات أخرى

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
1,428,164,401	1,699,062,971	مصاريف مدفوعة مقدماً
306,796,732	393,078,533	دفعات مقدمة لشراء أصول
296,658,274	141,933,332	مدينون مختلفون
49,906,204	101,341,804	إيرادات برسم القبض (*)
49,931,415	35,337,489	مخزون طوابع وقرطاسية
11,422,527	553,344,884	غرفة التقاص
3,318,950	3,318,950	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	-	ذمم شركة تأمين
-	-	مصاريف قضائية مستحقة من مديني ذمم البيوع الأجلة (**)
<u>2,146,298,503</u>	<u>2,927,417,963</u>	

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن إيداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.
 (**) يقوم البنك برفع دعاوي قضائية على مديني ذمم البيوع الأجلة المتوقفين عن الدفع، بلغت مجمل المصاريف المستحقة لهذه الدعاوي والمحملة على العملاء مبلغ 105,783,454 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل 81,593,575 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020، وتم تشكيل مخصص بكامل قيمة هذه المصاريف المستحقة.

13 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال البنك لا يستحق عليها أي فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية البنك.

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
581,698,513	681,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
5,420,841,314	10,841,682,628	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
<u>6,002,539,827</u>	<u>11,523,381,141</u>	

بنك الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
كما في 31 كانون الأول 2021

14 إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
97,216,934,706	392,363,074,372	449,874,286	837,774,339	96,767,060,420	391,525,300,033	حسابات جارية وتحت الطلب
735,000,000	-	-	-	735,000,000	-	حسابات استثمار للبنوك والمؤسسات المالية
97,951,934,706	392,363,074,372	449,874,286	837,774,339	97,502,060,420	391,525,300,033	

15 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
76,355,309,293	156,260,149,556	حسابات جارية / تحت الطلب:
15,616,797,589	25,409,694,924	بالليرة السورية
91,972,106,882	181,669,844,480	بالعملات الأجنبية

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 88,663,436,947 ليرة سورية أي ما نسبته 48.80% من إجمالي الودائع مقابل 43,703,287,648 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 أي ما نسبته 47.52%.

16 تأمينات نقدية

31 كانون الأول 2020			31 كانون الأول 2021			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	ذاتية	مشتركة	المجموع	ذاتية	مشتركة	
70,414,274,032	-	70,414,274,032	1,652,453,696	-	1,652,453,696	تأمينات اعتمادات وكفالات وسحوبات واردة
1,867,907,953	-	1,867,907,953	3,028,446,856	-	3,028,446,856	تأمينات مقابل اعتمادات وكفالات صادرة
4,903,309,082	-	4,903,309,082	607,388,761	-	607,388,761	تأمينات ذمم البيوع المؤجلة وذمم التمويلات
-	-	-	2,317,565,964	-	2,317,565,964	تأمينات تعهدات التصدير - مشتركة
200,513,993	-	200,513,993	126,647,370	-	126,647,370	تأمينات أخرى
77,386,005,060	-	77,386,005,060	7,732,502,647	-	7,732,502,647	

31 كانون الأول 2021	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	أثر تغيرات أسعار الصرف	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي (*)	17,707,521	36,000,000	-	-	-	53,707,521
مخصص لمواجهة أعباء محتملة (**)	384,352,622	-	-	284,352,622	-	668,705,244
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم خارج بيان المركز المالي	111,456,761	-	(7,354,882)	36,700,174	-	140,802,053
مخصص احتجاز تعويض صراف	2,652,500	585,000	-	-	(672,000)	2,565,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (***)	273,968,723	-	-	173,968,724	-	447,937,447
مخصص تكليف ضريبي	1,908,923	-	-	-	-	1,908,923
	792,047,050	36,585,000	(7,354,882)	495,021,520	(672,000)	1,315,626,688
31 كانون الأول 2020	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	أثر تغيرات أسعار الصرف	المستخدم خلال السنة	رصيد نهاية السنة
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي (*)	17,707,521	-	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة أعباء محتملة (*)	173,708,394	25,000,000	-	185,644,228	-	384,352,622
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم خارج بيان المركز المالي	132,119,702	-	(42,488,192)	21,825,251	-	111,456,761
مخصص احتجاز تعويض صراف	2,300,000	352,500	-	-	-	2,652,500
مخصص مخاطر نقل الأموال (**)	135,390,417	25,000,000	-	113,578,306	-	273,968,723
مخصص تكليف ضريبي	1,908,923	-	-	-	-	1,908,923
	463,134,957	50,352,500	(42,488,192)	321,047,785	-	792,047,050

(*) قام البنك بتشكيل مخصص فروقات قطع تشغيلي بنسبة 5% من وسطي مركز القطع التشغيلي الصافي خلال الشهر السابق وذلك بناء على أحكام المادة السابعة من القرار 362 لعام 2008.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(***) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

يوضح الجدول أدناه التغيرات في أرصدة بنود خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

31 كانون الأول 2021	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 31 كانون الأول 2020	12,120,137,298	13,216,880,364	3,524,515	25,340,542,177
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول إلى المرحلة الأولى	680,600,000	(680,600,000)	-	-
محول إلى المرحلة الثانية	(416,659,356)	420,183,871	(3,524,515)	-
محول إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التسهيلات الجديدة	5,240,860,750	1,323,818,710	-	6,564,679,460
التسهيلات المسددة	(8,229,723,376)	(6,252,145,790)	-	(14,481,869,166)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	1,951,157,559	2,350,637,101	-	4,301,794,660
تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف	3,198,042,603	2,925,319,184	-	6,123,361,787
رصيد 31 كانون الأول 2021	14,544,415,478	13,304,093,440	-	27,848,508,918
31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
رصيد 31 كانون الأول 2019	16,458,200,079	4,006,394,570	467,641,900	20,932,236,549
تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:				
محول من المرحلة الأولى	(1,867,756,712)	1,867,756,712	-	-
محول من المرحلة الثانية	254,824,834	(257,224,351)	2,399,517	-
محول من المرحلة الثالثة	1,160,000	436,000,000	(437,160,000)	-
التسهيلات الجديدة	8,274,904,756	7,570,281,316	-	15,845,186,072
التسهيلات المسددة	(5,162,662,106)	(4,291,028,345)	(27,481,900)	(9,481,172,351)
زيادة/ (نقص) ناتج عن التغير في الأرصدة	(7,815,529,386)	2,871,304,298	(1,875,002)	(4,946,100,090)
تعديلات ناتجة عن تغير سعر الصرف	1,976,995,833	1,013,396,164	-	2,990,391,997
رصيد 31 كانون الأول 2020	12,120,137,298	13,216,880,364	3,524,515	25,340,542,177

17 مخصصات متنوعة (تتمة)

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم خارج بيان المركز المالي وذلك حسب تصنيف المرحلة:

31 كانون الأول 2021				
المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	
28,908,288	81,730,387	818,086	111,456,761	رصيد 1 كانون الثاني 2021
4,594,130	(4,594,130)	-	-	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
(530,300)	1,348,386	(818,086)	-	محول إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول إلى المرحلة الثالثة
22,088,634	(29,443,516)	-	(7,354,882)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
36,700,174	-	-	36,700,174	أثر تغيرات أسعار الصرف
91,760,926	49,041,127	-	140,802,053	رصيد 31 كانون الأول 2021

31 كانون الأول 2020				
المرحلة الأولى ليرة سورية	المرحلة الثانية ليرة سورية	المرحلة الثالثة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	
14,716,081	16,827,563	100,576,058	132,119,702	رصيد 1 كانون الثاني 2020
(11,759,406)	11,759,406	-	-	تغيرات الرصيد الافتتاحي نتيجة التحويل بين المراحل:
1,729,441	(1,741,823)	12,382	-	محول من المرحلة الأولى
29,000	95,985,400	(96,014,400)	-	محول من المرحلة الثانية
-	-	-	-	محول من المرحلة الثالثة
20,684,188	(59,416,426)	(3,755,954)	(42,488,192)	خسائر ائتمانية متوقعة للسنة
3,508,984	18,316,267	-	21,825,251	أثر تغيرات أسعار الصرف
28,908,288	81,730,387	818,086	111,456,761	رصيد 31 كانون الأول 2020

18 ضريبة الدخل

18-1 مخصص ضريبة دخل البنك

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	
857,128,346	645,329,087	رصيد بداية السنة
(530,424,369)	(767,394,607)	ضريبة الدخل المدفوعة
-	966,360,469	مصرف ضريبة الدخل
(1,098,933,738)	-	إيراد ضريبة الدخل المؤجل
11,243,183	12,833,397	مصرف ضريبة ريع رؤوس الأموال
-	857,128,346	رصيد نهاية السنة
(760,986,578)	-	محول إلى موجودات ضريبية مؤجلة

تم تقديم البيانات الضريبية عن السنوات من 2014 حتى 2020 وتم تسديد الضريبة كما ورد مبلغها ضمن هذه البيانات وما زالت البيانات قيد المراجعة والتدقيق لدى مديرية مالية دمشق. استلم البنك إخبار لجنة فرض الضريبة عن عام 2014 وتم تسديد الضريبة كما ورد في التكاليف وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر، كما تم استلام قرار لجنة الطعن الخاص بالعام 2012 وتم سداد المبلغ المترتب من الضريبة وقام البنك بالاعتراض لدى لجنة إعادة النظر.

18 ضريبة الدخل (تتمة)

2-18 موجودات ضريبية مؤجلة

إن الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2020		31 كانون الأول 2021		
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,107,879	-	1,310,172	رصيد بداية السنة *
-	328,793	-	1,350,071	المضاف من الشركة التابعة
-	-	-	760,986,578	المضاف من البنك
-	(126,500)	-	(198,289)	المستبعد
-	1,310,172	-	763,448,532	رصيد نهاية السنة *

* جميعها من موارد مالية مشتركة.

3-18 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي (الخسارة الضريبية):

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
33,485,839,811	48,652,100,511	الربح قبل الضريبة
23,250,594	-	إعادة تصنيف ضريبة ربح رؤوس أموال
33,509,090,405	48,652,100,511	يضاف:
50,352,500	36,585,000	مخصصات متنوعة
-	1,801,577	خسائر الشركة التابعة
34,280,375	54,218,349	استهلاك مباني
187,974,295	-	مخصص تسهيلات وبنوك (ديون منتجة)
(3,727,207)	-	ينزل:
(31,280,563,017)	(47,912,667,256)	أرباح الشركة التابعة
(425,998,215)	(2,383,482,467)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي
(142,593,295)	(124,924,255)	أرباح تقييم مراكز القطع التشغيلية
-	(847,109,122)	أرباح وكالات خارجية*
-	(927,625,357)	احتياطي معدل الأرباح
1,928,815,841	(3,451,103,020)	استرداد مخصص تسهيلات وبنوك (ديون منتجة)
%25	%25	المبلغ الخاضع للضريبة
482,203,960	(862,775,755)	نسبة الضريبة
%10	%10	مقدار ضريبة الدخل
48,220,396	(86,277,576)	نسبة رسم إعادة الإعمار
530,424,356	(949,053,331)	رسم إعادة الإعمار
435,936,113	(149,880,407)	المصروف الضريبي
966,360,469	(1,098,933,738)	تسويات سنوات سابقة
(202,293)	(1,151,781)	الإيراد الضريبي للشركة التابعة
966,158,176	(1,100,085,519)	مصروف ضريبة الدخل
12,833,397	11,243,183	ضريبة ربح رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج*

* بناءً على قانون ضريبة الدخل رقم 24 لعام 2003 وقرار الهيئة العامة للضرائب والرسوم رقم 3/1238 تاريخ 29 نيسان 2019 فإن إيرادات البنك من أعماله في الخارج تخضع لضريبة ربح رؤوس الأموال المتداولة بمعدل 7.5%، بالإضافة إلى المساهمة الوطنية في إعادة الإعمار

بمعدل 10% من الضريبة، ورسم الإدارة المحلية بمعدل 10% من الضريبة. بلغ إجمالي الضريبة على إيرادات البنك من أعماله في الخارج 11,243,183 ليرة سورية لعام 2021 (مقابل 12,833,397 ليرة سورية لعام 2020).

19 مطلوبات أخرى

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,619,518,806	7,758,340,800	حوالات وأوامر دفع
3,390,164,678	6,051,827,159	نفقات مستحقة غير مدفوعة
456,284,232	753,944,645	موردين
3,168,707,475	9,367,221,247	مبالغ معلقة مع بنوك أخرى
192,764,817	364,486,849	مستحق لجهات حكومية
79,117,662	79,111,584	مستحقات أرباح المساهمين
476,223	476,223	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
		أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية
19,981,368	33,290,410	غير مستحقة الدفع
30,498,942	51,555,604	توقيفات محتجزة - متعهد استصناع
11,673,431	372,676	صندوق المخالفات الشرعية
80,695,815	271,131,697	ذمم دائنة أخرى
10,049,883,449	24,731,758,894	

20 حسابات الاستثمار المطلقة

31 كانون الأول 2020			31 كانون الأول 2021			
المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	المجموع	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,870,567,651	1,980,553	17,868,587,098	35,346,726,220	2,000,445	35,344,725,775	حسابات التوفير
15,093,302,814	800,553,727	14,292,749,087	19,678,873,055	1,634,808,402	18,044,064,653	لأجل
18,064,380,448	1,670,396,278	16,393,984,170	20,386,768,448	1,642,896,278	18,743,872,170	الوكالات الاستثمارية
274,007,025	210,418,000	63,589,025	36,670,000	-	36,670,000	التأمينات النقدية
51,302,257,938	2,683,348,558	48,618,909,380	75,449,037,723	3,279,705,125	72,169,332,598	المجموع
319,280,151	15,472,952	303,807,199	433,704,310	12,516,718	421,187,592	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
51,621,538,089	2,698,821,510	48,922,716,579	75,882,742,033	3,292,221,843	72,590,520,190	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

21 احتياطي مخاطر الاستثمار

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
274,186,895	395,655,938	رصيد بداية السنة
68,320,476	74,022,225	الإضافات خلال السنة
53,148,567	90,338,884	أثر تغيرات أسعار الصرف
395,655,938	560,017,047	الرصيد في نهاية السنة

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 5,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 1,000 ليرة سورية للسهم الواحد. ساهم مؤسسو البنك بتغطية 3,750,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 1,250,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010. لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد كامل رأس المال.

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المهلة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات، وبخصوص المهلة المحددة لتنفيذ الزيادات المطلوبة في رأس مال البنك بموجب أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وتعديلاته، يقوم البنك بمتابعة موضوع الزيادة المطلوبة بالتنسيق مع الجهات الوصائية.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمئة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناء عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

في 1 تشرين الأول 2018 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (117/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 250,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 2,500,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتركمة المحققة.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 29 نيسان 2019 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 6,000,000,000 ليرة سورية.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 27 تموز 2020 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 8,000,000,000 ليرة سورية.

في 8 كانون الأول 2020 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (158/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 2,000,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 20,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتركمة المحققة.

خلال اجتماع الهيئة العامة للمساهمين بتاريخ 28 تموز 2021 تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة لجهة زيادة رأس مال البنك من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وتوزيع أسهم مجانية عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 9,000,000,000 ليرة سورية.

في 25 تشرين الأول 2021 صدر قرار مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم (166/م) بالموافقة النهائية على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، وتمت زيادة رأس مال البنك بقيمة إجمالية 1,000,000,000 ليرة سورية عن طريق اعتماد 10,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد، وذلك بتحويل قيمة الأسهم من الأرباح المتركمة المحققة.

23 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	رصيد بداية السنة القيمة العادلة للاستثمارات إطفاء احتياطي القيمة العادلة للأصول الثابتة (مصنفة سابقاً استثمارات عقارية)
2,521,481,216	5,336,721,336	
2,826,000,000	1,708,350,000	
(10,759,880)	(10,759,880)	
5,336,721,336	7,034,311,456	

يوجد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مبلغ 398,115,556 ليرة سورية مقابل مبلغ 408,875,436 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 يمثل احتياطي قيمة عادلة متعلق بعقار تم تحويله من الاستثمارات العقارية إلى فرع للبنك، وسيتم إطفاء هذا الجزء من الاحتياطي ضمن قائمة الدخل على مدار العمر الإنتاجي للعقار.

24 الاحتياطيات

24.1 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

24.2 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009، يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأسمال البنك.

وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للبنك كما يلي كما يلي:

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	الربح قبل الضريبة إعادة تصنيف ضريبة ريع رؤوس أموال
33,485,839,811	48,652,100,511	
23,250,594	-	
33,509,090,405	48,652,100,511	
(31,280,563,017)	(47,912,667,256)	ينزل منه:
(37,272)	18,016	أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة
2,228,490,116	739,451,271	حصة الجهة غير المسيطرة من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة
222,849,012	73,945,127	الاحتياطي القانوني/الخاص 10%

الجدول التالي يوضح رصيد الاحتياطي القانوني:

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	الرصيد كما في 1 كانون الثاني الاحتياطي القانوني المشكل خلال السنة الرصيد كما في 31 كانون الأول
825,184,691	1,048,033,703	
222,849,012	73,945,127	
1,048,033,703	1,121,978,830	
31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	الرصيد كما في 1 كانون الثاني الاحتياطي الخاص المشكل خلال السنة الرصيد كما في 31 كانون الأول
825,184,691	1,048,033,703	
222,849,012	73,945,127	
1,048,033,703	1,121,978,830	

25 احتياطي معدل الأرباح

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية		31 كانون الأول 2021 ليرة سورية		
أصحاب حقوق الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار	أصحاب حقوق الملكية	أصحاب حسابات الاستثمار	
1,290,334,070	270,614,341	1,266,965,400	313,755,580	رصيد بداية السنة
366,703,331	118,774,748	56,106,265	18,149,055	الإضافات خلال السنة
(911,722,993)	(152,196,449)	(903,215,387)	(268,017,477)	الاستبعادات خلال السنة
521,650,992	76,562,940	366,879,120	84,223,022	أثر تغيرات أسعار الصرف
1,266,965,400	313,755,580	786,735,398	148,110,180	الرصيد في نهاية السنة

26 الأرباح المدورة غير المحققة والأرباح المدورة المحققة

طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي الصادرة وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 لعام 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009، يتم فصل الأرباح المدورة لفروقات القطع غير المحققة وغير القابلة للتوزيع الناتجة عن إعادة تقييم مركز القطع البنوي عن حساب الأرباح المدورة المحققة.

بلغت الأرباح المدورة غير المحققة مبلغ 93,902,151,154 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل مبلغ 45,989,483,898 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020.

بلغت الأرباح المدورة المحققة مبلغ 1,870,570,843 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2021 مقابل مبلغ 1,202,479,103 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020.

27 الحقوق غير المسيطرة

يمثل هذا البند الحصة غير العائدة لمساهمي البنك في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

يوضح الجدول التالي الحركة على الحقوق غير المسيطرة:

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
2,867,105	2,906,400	الرصيد في 1 كانون الثاني
39,295	(6,498)	حصة الجهة غير المسيطرة من نتائج أعمال السنة للشركة التابعة
2,906,400	2,899,902	الرصيد كما في 31 كانون الأول

28 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

المشتركة		
31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
6,564,408,085	9,186,856,570	شركات
533,212,910	1,230,204,936	تجزئة
7,097,620,995	10,417,061,506	

29 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية

المشتركة		
31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	
14,942,467	22,389,590	إيراد من مصارف ومؤسسات مالية محلية
127,650,828	124,924,255	إيراد من مصارف ومؤسسات مالية خارجية
142,593,295	147,313,845	

30 المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وفق السياسات الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. لم يتم البنك بتحميل أي نفقات لوعاء المضاربة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021، وكذلك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، وقد تحمل البنك هذه النفقات على سبيل التبرع.

31 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة) توفير لأجل عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*
178,860,390	225,382,045	
398,523,907	411,749,053	
790,070,567	845,077,875	
1,367,454,864	1,482,208,973	

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

32 حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال

تبلغ حصة البنك من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	بصفته مضارب بصفته رب مال
683,179,087	740,270,228	
5,699,701,226	9,364,851,469	
6,382,880,313	10,105,121,697	

33 صافي إيرادات الخدمات المصرفية

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	إيرادات العمولات والرسوم أعباء الرسوم والعمولات
3,406,887,439	6,031,911,492	
(107,381,900)	(250,707,170)	
3,299,505,539	5,781,204,322	

34 إيرادات أخرى

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	استرداد مستحقات الإيراد المتحصل من بيع أو استبعاد الموجودات الثابتة
43,550,998	77,281,913	
13,433,300	9,350,874	
56,984,298	86,632,787	

35 نفقات الموظفين

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين مساهمة البنك في الضمان الاجتماعي مصاريف تدريب وسفر نفقات طبية
2,430,077,806	5,653,328,203	
54,885,491	75,935,885	
17,741,678	9,692,988	
34,465,631	58,922,787	
2,537,170,606	5,797,879,863	

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
103,098,242	145,399,836	مصاريف إدارية - صرافات آلية
325,319,708	679,128,629	مصاريف أنظمة معلومات
177,191,586	843,279,508	مصاريف استشارات
-	355,778,888	إطفاء أصول حق استخدام
-	2,807,435	تكاليف التزامات عقود إجارة
127,544,989	262,798,859	مصاريف التنظيف والصيانة
78,192,200	533,362,580	مصاريف وقود
139,959,485	298,983,584	مصاريف صيانة
82,805,445	169,802,544	مصاريف طباعة وقرطاسية
88,270,704	126,403,515	مصاريف إعلان ومعارض
173,689,522	162,840,185	تعويضات ومصاريف مجلس الإدارة ومصاريف الهيئة العامة
33,597,089	79,921,782	مصاريف تأمين
233,466,532	110,793,718	رسوم وأعباء حكومية
38,663,452	80,760,278	مصاريف حراسة
41,235,395	61,522,222	مصاريف وتعويضات هيئة الرقابة الشرعية
52,658,889	60,494,833	مصاريف بريد وهاتف وشحن
31,285,217	26,300,000	تبرعات
28,830,541	44,072,970	مصاريف الكهرباء والماء
2,029,608,200	645,340,788	مصاريف قضائية
34,211,859	95,299,001	مصاريف سفر ومواصلات
240,244,517	3,869,337	مصاريف إيجار (عقود قصيرة الأجل ومنخفضة القيمة)
12,424,572	24,189,879	مصاريف قضائية لتسهيلات متعثره
2,120,581	2,245,220	الخسائر المتحصلة من بيع أو استبعاد الموجودات الثابتة
5,305,456	454,480,643	أخرى
4,079,724,181	5,269,876,234	

31 كانون الأول 2021 ليرة سورية				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
8,191,248,722	8,184,440,214	2,233,313	4,575,195	مصارف ومؤسسات مصرفية
298,549,821	-	98,878,962	199,670,859	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
22,088,634	-	-	22,088,634	ذمم خارج بيان المركز المالي
(30,136,977)	(2,321,401)	(16,952,406)	(10,863,170)	استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(2,097,261,662)	(2,097,261,662)	-	-	مصارف ومؤسسات مصرفية
(29,443,516)	-	(29,443,516)	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
				ذمم خارج بيان المركز المالي
6,355,045,022	6,084,857,151	54,716,353	215,471,518	
31 كانون الأول 2020 ليرة سورية				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	تكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
1,240,696,905	-	1,240,696,905	-	مصارف ومؤسسات مصرفية
1,020,794,946	1,020,794,946	-	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
20,684,188	-	-	20,684,188	ذمم خارج بيان المركز المالي
(181,018,035)	-	(12,438,301)	(168,579,734)	استرداد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(747,799,988)	-	(526,475,121)	(221,324,867)	مصارف ومؤسسات مصرفية
(63,172,380)	(3,755,954)	(59,416,426)	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية
				ذمم خارج بيان المركز المالي
1,290,185,636	1,017,038,992	642,367,057	(369,220,413)	

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات عملاً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن لعام 2019.

بنك الشام ش.م.م.س.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

كما في 31 كانون الأول 2021

38 حصة السهم من ربح السنة (مساهمي البنك)

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
32,506,808,943	49,740,949,345	صافي ربح السنة العائد لمساهمي البنك
90,000,000	90,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
361.19	552.68	حصة السهم الأساسية من صافي ربح السنة (مساهمي البنك)

39 النقد وما في حكمه

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
165,696,302,114	366,619,194,755	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
36,640,475,919	64,875,926,004	يضاف إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(97,216,934,706)	(392,363,074,372)	(ينزل) إيداعات وحسابات استثمار لمصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(100,500,661)	(3,060,989,964)	(ينزل) أرصدة مقيدة السحب
105,019,342,666	36,071,056,423	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

40 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لها القدرة على السيطرة أو ممارسة نفوذ هام عند اتخاذ القرارات. تتضمن الأطراف ذات العلاقة المساهمين الهامين والجهات التي تمارس عليها المجموعة والمساهمين نفوذاً هاماً وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين في المجموعة.

تشمل البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	نوع الشركة	نشاط الشركة	نسبة الملكية	حصة البنك من رأس مال الشركة التابعة	
				31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	31 كانون الأول 2020 ليرة سورية
أموال الشام	محدودة المسؤولية	وساطة مالية	99%	247,500,000	247,500,000

فيما يلي ملخص الأرصدة والمعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2021:

31 كانون الأول 2021		31 كانون الأول 2020		
الشركة الزميلة	الشركة التابعة	الشركة الزميلة	الشركة التابعة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد:				
الموجودات				
11,045,337,423	-	21,833,826,096	-	حسابات جارية وتحت الطلب
-	-	-	-	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية
-	-	-	-	استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
135,711,346,655	-	54,413,550,180	-	وكالات استثمارية لدى بنوك ومؤسسات مالية
-	-	-	-	استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر
58,392,554	-	29,223,984	-	موجودات أخرى
146,815,076,632	-	76,276,600,260	-	مجموع الموجودات
بنود داخل بيان المركز المالي الموحد:				
المطلوبات				
96,230	134,673,180	96,230	136,474,758	حسابات جارية / تحت الطلب
-	150,000,000	-	150,000,000	حسابات الاستثمار المطلق/لأجل
-	-	-	-	مطلوبات أخرى
96,230	284,673,180	96,230	286,474,758	مجموع المطلوبات
بنود خارج بيان المركز المالي الموحد:				
كفالات واردة				
بنود بيان الدخل الموحد:				
90,670,691	-	65,683,458	-	إيرادات الأنشطة الاستثمارية
-	4,335,107	-	5,221,720	نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب

(*) قام البنك باستبعاد أرصدة ومعاملات الشركة التابعة عند عملية توحيد البيانات المالية.

40 المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للبنك وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	الإدارة التنفيذية العليا
1,067,233,250	2,294,264,914	رواتب ومكافآت
49,930,549	57,543,272	مجلس الإدارة تعويضات
40,600,000	61,522,222	هيئة الرقابة الشرعية تعويضات
1,157,763,799	2,413,330,408	

بلغت قيمة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة والتي أقرت باجتماع الهيئة العامة بتاريخ 28 تموز 2021 مبلغ 60,000,000 ليرة سورية، تم احتجازها ضمن النفقات المستحقة غير المدفوعة لعام 2020، وسددت نقداً خلال شهر آب 2021.

41 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة

يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

31 كانون الأول 2020 القيمة الدفترية ليرة سورية	31 كانون الأول 2020 القيمة العادلة ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 القيمة الدفترية ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 القيمة العادلة ليرة سورية	
163,382,310,401	163,382,310,401	371,200,766,138	371,200,766,138	الموجودات:
36,636,477,905	36,636,477,905	64,865,787,807	64,865,787,807	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
59,207,848,804	59,207,848,804	144,543,244,489	144,543,244,489	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
100,490,065,819	100,490,065,819	169,921,864,570	169,921,864,570	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
49,906,204	49,906,204	101,341,804	101,341,804	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
6,002,539,827	6,002,539,827	11,523,381,141	11,523,381,141	موجودات أخرى وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
97,951,934,706	97,951,934,706	392,363,074,372	392,363,074,372	المطلوبات:
91,972,106,882	91,972,106,882	181,669,844,480	181,669,844,480	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
52,330,949,607	52,330,949,607	76,590,869,260	76,590,869,260	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
19,981,368	19,981,368	33,290,410	33,290,410	حقوق أصحاب حساب الاستثمار المطلقة مطلوبات أخرى

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في النشاط المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق وفاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر البنك إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) ويشغل مدير المخاطر منصب أمين سر هذه اللجنة.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للبنك تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر البنك.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها البنك في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في البنك لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط البنك ومنتجاته المصرفية وتؤكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال البنك أخذاً بعين الاعتبار منتجات البنك ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي ووافق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتؤكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتؤكد من استقلالية هذه الإدارة وتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقييم فعاليتها وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

حوكمة معيار المحاسبة المالي رقم 30

تتضمن خطة التدقيق الداخلي تنفيذ مهمات تدقيق لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30 بشكل دوري، تتضمن إجراء تقييم مستقل لمدى التزام الإدارة التنفيذية والأقسام المختلفة لاسيما إدارة المخاطر بالسياسات والإجراءات التي يعتمدها مجلس الإدارة المتعلقة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 30، بالإضافة لإجراء تقييم لأنظمة الضبط الداخلي المتعلقة بألية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، واختبار فعالية نظام التصنيف الائتماني الداخلي وأنظمة تقييم وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وصلاحيه النماذج، والأنظمة المستخدمة وتقييم البنك بمخرجاتها.

تقوم إدارة المخاطر برفع تقاريرها عن احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى كل من لجنة إدارة المخاطر ومنها إلى مجلس الإدارة مع نسخة إلى الإدارة التنفيذية، كما تقوم إدارة المخاطر بإجراء تحليل وتقييم لمخاطر التعرضات الائتمانية وترفعها مع تقريرها.

42.1 الإفصاحات الوصفية

42.1.1 التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقياس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التراكبات القائمة في الودائع النقدية لدى البنك التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها البنك مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها. تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

42.1.2 الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

42.1.2 الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر (تتمة)

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

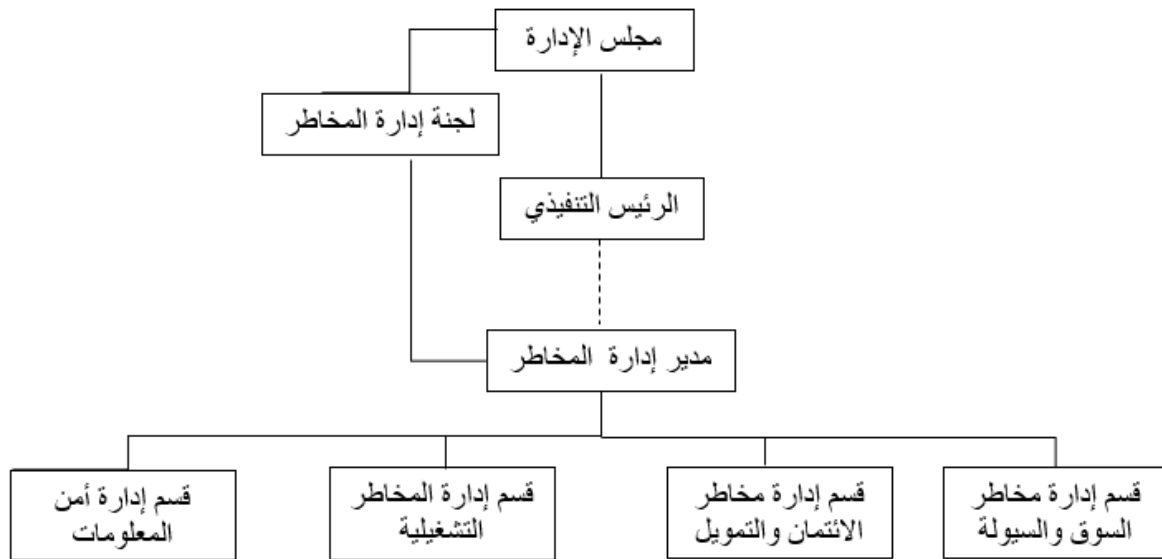
- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحولة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

42.1.3 الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر

قام بنك الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والإجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.
- قسم أمن المعلومات.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



42.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

42.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر

يقوم البنك بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركزات في الدول ومخاطر التركزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
163,382,310,401	371,200,766,138	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,477,905	64,865,787,807	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
59,207,848,804	144,543,244,489	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
		ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:
		للأفراد:
1,543,694,420	4,964,694,984	للأفراد
3,231,452,217	6,422,344,253	التمويلات العقارية
		للشركات:
94,404,188,050	140,123,924,578	الشركات الكبرى
1,310,731,132	18,410,900,755	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)
5,102,500,000	6,810,850,000	الاستثمارات العقارية
6,002,539,827	11,523,381,141	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
1,310,172	763,448,532	موجودات ضريبية مؤجلة
2,146,298,503	2,927,417,963	الموجودات الأخرى
		بنود خارج الميزانية
12,577,532,224	20,138,287,297	كفالات
-	-	اعتمادات
-	-	قبولات
12,651,553,192	7,569,419,568	سقوف تسهيلات غير مستغلة مباشرة وغير مباشرة
398,198,436,847	800,264,467,505	الإجمالي

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.1 الإفصاحات الوصفية (تتمة)

42.1.4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر (تتمة)

تم وضع عدة طرق وفرضيات ومتغيرات يستخدمها البنك بإعداد تحليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة. إن السيناريوهات المتبعة مستقرة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدة وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام البنك بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهتمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

42.1.5 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها البنك مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للبنك لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها البنك وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكامن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للبنك.

وبخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه البنك في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة البنك وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكامن الخطر التشغيلي الذي يرافق البنك في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعية والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق البنك لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى البنك وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها البنك في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

42.1.6 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر

يتم إجراء مراجعة لمكامن الخطر القائمة في نشاطات البنك وإداراته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

42 إدارة المخاطر (تمة)

42.2 الإفصاحات الكمية

42.2.1 مخاطر الائتمان

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد من مدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

يقوم البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة العملاء كمجموعات مترابطة وتقوم اللجان الائتمانية بمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل ويتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان يقوم البنك بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد الأخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة.

يعتمد البنك في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى.

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدة بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يمنع حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدة، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تم تشكيلها.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لدمج الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك وإجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/م.ن/ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.

الديون المعاد جدولتها

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية، وتم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية كما في 31 كانون الأول 2021 وبلغت 30,283,812,857 ليرة سورية خلال عام 2021، منها 30,278,292,466 ليرة سورية تمت بموجب عمليات مرابحة (قلب دين)، مقابل 2,314,184,193 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2020 منها 2,222,329,616 ليرة سورية تمت بموجب عمليات مرابحة (قلب دين) وصنفت كديون ضمن المرحلة الثانية.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح دون زيادة، وتم تصنيفها بعد الهيكلة ضمن المرحلة الثانية. بلغت الديون المعاد هيكلتها 12,736,797,120 ليرة سورية خلال عام 2021، جميعها معاد هيكلتها بموجب عمليات مرابحة (قلب دين)، مقابل 36,608,155,238 ليرة سورية منها 36,499,375,660 ليرة سورية معاد هيكلتها بموجب عمليات مرابحة (قلب دين) وصنفت ضمن المرحلة الثانية كما في 31 كانون الأول 2020.

الضمانات المحفوظ بها والتحسينات الائتمانية

يعتمد البنك على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

وتقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة ومواءمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

31 كانون الأول 2021	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات وآليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	371,278,512,274	-	-	-	-	371,278,512,274	77,746,136
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	64,875,926,004	-	-	-	-	64,875,926,004	10,138,197
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	186,878,089,245	-	-	-	-	186,878,089,245	42,334,844,756
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصفافي	173,094,534,718	124,140,294,285	32,918,275,930	171,087,379	157,229,657,594	15,864,877,124	3,172,670,148
للأفراد	5,060,966,768	16,356,098	4,227,391,775	171,087,379	4,414,835,252	646,131,516	96,271,784
التمويلات العقارية	6,435,805,895	-	6,352,686,210	-	6,352,686,210	83,119,685	13,461,642
الشركات	161,597,762,055	124,123,938,187	22,338,197,945	-	146,462,136,132	15,135,625,923	3,062,936,722
	<u>796,127,062,241</u>	<u>124,140,294,285</u>	<u>32,918,275,930</u>	<u>171,087,379</u>	<u>157,229,657,594</u>	<u>638,897,404,647</u>	<u>45,595,399,237</u>
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	20,249,717,659	3,028,971,854	-	-	3,028,971,854	17,220,745,805	111,430,362
كفالات:	64,236,000	13,535,560	-	-	13,535,560	50,700,440	340,025
لقاء دفع	16,124,156,049	2,659,463,676	-	-	2,659,463,676	13,464,692,373	35,372,378
لقاء حسن تنفيذ	4,061,325,610	355,972,618	-	-	355,972,618	3,705,352,992	75,717,959
لقاء اشتراك في مناقصات	7,598,791,259	-	-	-	-	7,598,791,259	29,371,691
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	823,975,571,159	127,169,266,139	32,918,275,930	171,087,379	160,258,629,448	663,716,941,711	45,736,201,290
الإجمالي							

* لا تتجاوز قيمة الضمانة مبلغ التسهيل لكل عميل إفرادياً.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

31 كانون الأول 2020	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات وآليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	163,426,985,091	-	-	-	-	163,426,985,091	44,674,690
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	36,640,475,919	-	-	-	-	36,640,475,919	3,998,014
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	76,903,939,062	-	-	-	-	76,903,939,062	17,696,090,258
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	104,075,292,490	64,347,451,192	28,711,179,571	2,561,424,288	95,620,055,051	8,455,237,439	3,585,226,671
للأفراد	1,640,604,754	22,373,308	1,095,112,599	178,806,718	1,296,292,625	344,312,129	96,910,334
التمويلات العقارية	3,329,554,943	-	3,020,677,854	12,500,000	3,033,177,854	296,377,089	98,102,726
الشركات	99,105,132,793	64,325,077,884	24,595,389,118	2,370,117,570	91,290,584,572	7,814,548,221	3,390,213,611
	381,046,692,562	64,347,451,192	28,711,179,571	2,561,424,288	95,620,055,051	285,426,637,511	21,329,989,633
بنود خارج بيان المركز المالي كفالات:	12,641,368,646	8,438,277,954	-	-	8,438,277,954	4,203,090,692	63,836,422
لقاء دفع	68,936,000	12,984,000	-	-	12,984,000	55,952,000	988,461
لقاء حسن تنفيذ	8,695,029,172	4,729,759,056	-	-	4,729,759,056	3,965,270,116	57,343,027
لقاء اشتراك في مناقصات	3,877,403,474	3,695,534,898	-	-	3,695,534,898	181,868,576	5,504,934
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	12,699,173,531	-	-	-	-	12,699,173,531	47,620,339
الإجمالي	406,387,234,739	72,785,729,146	28,711,179,571	2,561,424,288	104,058,333,005	302,328,901,734	21,441,446,394

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة

31 كانون الأول 2021	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات وآليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	11,045,337,421	-	-	-	-	11,045,337,421	30,893
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	168,619,559,795	-	-	-	-	168,619,559,795	42,331,369,487
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي للأفراد	6,300,400,453	3,385,749,806	-	8,146,628	3,393,896,434	2,906,504,019	2,493,338,772
التمويلات العقارية الشركات	76,218,600	14,525	-	8,146,628	8,161,153	68,057,447	68,999,541
	965,071	-	-	-	-	965,071	885,964
	6,223,216,782	3,385,735,281	-	-	3,385,735,281	2,837,481,501	2,423,453,267
	185,965,297,669	3,385,749,806	-	8,146,628	3,393,896,434	182,571,401,235	44,824,739,152
بنود خارج بيان المركز المالي	-	-	-	-	-	-	-
اعتمادات مستندية كفالات:	-	-	-	-	-	-	-
لقاء دفع	-	-	-	-	-	-	-
لقاء حسن تنفيذ	-	-	-	-	-	-	-
لقاء اشتراك في مناقصات	-	-	-	-	-	-	-
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة الإجمالي	185,965,297,669	3,385,749,806	-	8,146,628	3,393,896,434	182,571,401,235	44,824,739,152

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة الثالثة (تتمة)

31 كانون الأول 2020	إجمالي قيمة التعرضات	تأمينات نقدية	عقارات	سيارات وآليات	إجمالي قيمة الضمانات	صافي التعرض بعد الضمانات	الخسارة الائتمانية المتوقعة
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	-	-	-	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	-	-	-	-	-
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	16,454,106,570	-	-	-	-	16,454,106,570	16,454,106,570
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي	37,888,792,938	32,490,284,593	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,534,444	1,306,258,494	3,261,272,850
للأفراد	114,384,481	113,893	17,056,458	75,519,169	92,689,520	21,694,961	93,811,003
التمويلات العقارية	151,359,202	-	151,359,202	-	151,359,202	-	90,969,487
الشركات	37,623,049,255	32,490,170,700	1,478,197,452	2,370,117,570	36,338,485,722	1,284,563,533	3,076,492,360
	54,342,899,508	32,490,284,593	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,534,444	17,760,365,064	19,715,379,420
بنود خارج بيان المركز المالي							
اعتمادات مستندية	3,524,515	365,877	-	-	365,877	3,158,638	818,086
كفالات:	-	-	-	-	-	-	-
لقاء دفع	3,524,515	365,877	-	-	365,877	3,158,638	818,086
لقاء حسن تنفيذ	-	-	-	-	-	-	-
لقاء اشتراك في مناقصات	-	-	-	-	-	-	-
سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	54,346,424,023	32,490,650,470	1,646,613,112	2,445,636,739	36,582,900,321	17,763,523,702	19,716,197,506

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي: (توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
31 كانون الأول 2021	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	371,200,766,138	-	-	-	-	-	-	371,200,766,138
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات	52,142,657,803	11,753,962,401	969,167,603	-	-	-	-	64,865,787,807
مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	8,601,432,217	135,941,812,272	-	-	-	-	-	144,543,244,489
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية								
لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر								
ذمم البيوع الموجهة وأرصدة الأنشطة التمويلية								
بالصافي								
للأفراد:								
للأفراد	4,964,490,026	204,958	-	-	-	-	-	4,964,694,984
التمويلات العقارية	6,422,344,253	-	-	-	-	-	-	6,422,344,253
للشركات:								
الشركات الكبرى	140,123,924,578	-	-	-	-	-	-	140,123,924,578
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	18,410,900,755	-	-	-	-	-	-	18,410,900,755
موجودات أخرى	16,418,085	84,923,719	-	-	-	-	-	101,341,804
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	11,523,381,141	-	-	-	-	-	-	11,523,381,141
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2021	613,406,314,996	147,780,903,350	969,167,603	-	-	-	-	762,156,385,949

*باستثناء دول الشرق الأوسط.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز الجغرافي

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا*	أفريقيا*	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
31 كانون الأول 2020	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
أرصدة لدى مصرف سورية المركزي	163,382,310,401	-	-	-	-	-	-	163,382,310,401
إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	12,821,696,798	23,292,745,084	507,574,278	14,461,745	-	-	-	36,636,477,905
حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	3,641,889,910	55,565,958,894	-	-	-	-	-	59,207,848,804
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي للأفراد:	1,543,694,420	-	-	-	-	-	-	1,543,694,420
للأفراد	3,231,452,217	-	-	-	-	-	-	3,231,452,217
التمويلات العقارية	94,404,188,050	-	-	-	-	-	-	94,404,188,050
للشركات:	1,310,731,132	-	-	-	-	-	-	1,310,731,132
الشركات الكبرى	9,044,934	40,861,270	-	-	-	-	-	49,906,204
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	6,002,539,827	-	-	-	-	-	-	6,002,539,827
موجودات أخرى	286,347,547,689	78,899,565,248	507,574,278	14,461,745	-	-	-	365,769,148,960
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي								
الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2020								

* باستثناء دول الشرق الأوسط.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

إجمالي	أخرى	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2021
371,200,766,138	-	-	-	-	-	-	371,200,766,138	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
64,865,787,807	-	-	-	-	-	-	64,865,787,807	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
144,543,244,489	-	-	-	-	-	-	144,543,244,489	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
169,921,864,570	1,285,498,032	11,577,055,834	211,438,331	194,907,780	152,469,872,383	4,183,092,210	-	نعم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي
101,341,804	-	-	-	-	-	-	101,341,804	موجودات أخرى
11,523,381,141	-	-	-	-	-	-	11,523,381,141	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>762,156,385,949</u>	<u>1,285,498,032</u>	<u>11,577,055,834</u>	<u>211,438,331</u>	<u>194,907,780</u>	<u>152,469,872,383</u>	<u>4,183,092,210</u>	<u>592,234,521,379</u>	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2021

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.1 مخاطر الائتمان (تتمة)

التركز حسب القطاع الاقتصادي

إجمالي	أخرى	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	31 كانون الأول 2020
163,382,310,401	-	-	-	-	-	-	163,382,310,401	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,477,905	-	-	-	-	-	-	36,636,477,905	إيداعات وحسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
59,207,848,804	-	-	-	-	-	-	59,207,848,804	حسابات استثمار لدى مصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
100,490,065,819	1,037,293,544	4,775,146,637	127,554,059	130,165,097	90,710,541,163	3,709,365,319	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالصافي
49,906,204	-	-	-	-	-	-	49,906,204	موجودات أخرى
6,002,539,827	-	-	-	-	-	-	6,002,539,827	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
<u>365,769,148,960</u>	<u>1,037,293,544</u>	<u>4,775,146,637</u>	<u>127,554,059</u>	<u>130,165,097</u>	<u>90,710,541,163</u>	<u>3,709,365,319</u>	<u>265,279,083,141</u>	الإجمالي كما في 31 كانون الأول 2020

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

يهدف قياس مخاطر السوق قام البنك بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعلة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط البنك، كما قام البنك بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله لتقارن بالحدود المسموح بها كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرارات والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم البنك بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم البنك بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة البنك كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى البنك.

سياسة إدارة مخاطر السوق

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق المزج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

أ. مخاطر معدل العائد

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج أنشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حيازة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقلل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأي أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك كامل الخسارة.

يقوم البنك باعتماد طريقة احتساب فجوة الاستحقاق في قياس مخاطر العائد، إذ يوزع بنود الموجودات والمطلوبات وحسابات خارج الميزانية الحساسة لأسعار عوائد السوق بحيث يتم احتساب الفجوة التراكمية في كل فترة زمنية ليتم تقييم هذه الفجوات وإدارة السلبية منها بشكل فعال يسهم في تخفيف ما يمكن أن يعرض البنك إلى تعرض في قيمة إيراداته في حال كانت عوائد السوق آخذة بالصعود ويقوم بإغلاق الفجوات السلبية وفقاً للفترة الزمنية المحددة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 588/م ن/ب 4 لعام 2009، كما يتم إدارة الفجوة الإيجابية للتحوط مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة إيراداته في حال كانت عوائد السوق آخذة بالهبوط.

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد ولم يقيم البنك بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر عن طريق وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملة الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات الحساسة للعائد حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المربحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ت- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب حسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقداً في عقود التمويل بالمضاربة.

وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من حيث المبدأ المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي يتحملها البنك، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطي المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق.

يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص رأس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

ث- مخاطر العملات الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/-2% من قيمة الأموال الخاصة بالصافية للبنك، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي وفق قرارات مصرف سورية المركزي، هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل.

لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تري الإدارة أن البنك يقوم بالاحتفاظ بفجوة مناسبة لكافة العملات الأجنبية.

فيما يلي سيناريو أثر زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%

31 كانون الأول 2021

ليرة سورية

العمللة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	99,611,230,188	9,961,123,019	9,866,475,627
يورو (مدين)	(59,467,521)	(5,946,752)	(4,460,064)
جنيه إسترليني (مدين)	(37,624,389)	(3,762,439)	(2,821,829)
درهم إماراتي (مدين)	(2,041,711,675)	(204,171,168)	(153,128,376)
فرنك سويسري (مدين)	(140,221,757)	(14,022,176)	(10,516,632)
عملات أخرى (دائن)	387,977,740	38,797,774	29,098,331

31 كانون الأول 2020

ليرة سورية

العمللة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	51,677,145,966	5,167,714,597	5,073,602,629
يورو (دائن)	353,510,411	35,351,041	26,513,281
جنيه إسترليني (مدين)	(19,240,911)	(1,924,091)	(1,443,068)
درهم إماراتي (مدين)	(4,052,636,593)	(405,263,659)	(303,947,744)
فرنك سويسري (مدين)	(72,353,897)	(7,235,390)	(5,426,543)
عملات أخرى (دائن)	375,895,442	37,589,544	28,192,158

فيما يلي سيناريو أثر نقص سعر صرف العملات الأجنبية 10%

31 كانون الأول 2021

ليرة سورية

العمللة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	99,611,230,188	(9,961,123,019)	(9,866,475,627)
يورو (مدين)	(59,467,521)	5,946,752	4,460,064
جنيه إسترليني (مدين)	(37,624,389)	3,762,439	2,821,829
درهم إماراتي (مدين)	(2,041,711,675)	204,171,168	153,128,376
فرنك سويسري (مدين)	(140,221,757)	14,022,176	10,516,632
عملات أخرى (دائن)	387,977,740	(38,797,774)	(29,098,331)

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

ث- مخاطر العملات الأجنبية (تتمة)

العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	51,677,145,966	(5,167,714,597)	(5,073,602,629)
يورو (دائن)	353,510,411	(35,351,041)	(26,513,281)
جنيه إسترليني (مدين)	(19,240,911)	1,924,091	1,443,068
درهم إماراتي (مدين)	(4,052,636,593)	405,263,659	303,947,744
فرنك سويسري (مدين)	(72,353,897)	7,235,390	5,426,543
عملات أخرى (دائن)	375,895,442	(37,589,544)	(28,192,158)

ج- مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن المجموعة لم تقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى البنك سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

ح- مخاطر السلع

تتسبب مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية، حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن البنك قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المراقبة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة (خيار الشرط)، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك، كما أن البنك يطبق الوعد الملزم على العميل طالب شراء البضاعة، ويقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم- سعر الصرف- الظروف الاقتصادية- تكلفة الإنتاج- مدى توفر البديل- الاستقرار السياسي).

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الاجنبية:

31 كانون الأول 2021

(بالعملة الأصلية مقومة باليرة السورية)

الموجودات

نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي

إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية

ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية

صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية

استثمارات عقارية

ممتلكات ومعدات

موجودات غير ملموسة

موجودات أخرى

وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق

وحقوق المساهمين

الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء

تأمينات نقدية

مخصصات متنوعة

مخصص ضريبة الدخل

مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

حقوق المساهمين

إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار

المطلق وحقوق المساهمين

صافي التركيز داخل الميزانية

إجمالي	عملات أخرى	فرنك سويسري	درهم إماراتي	جنيه إسترليني	يورو	دولار أمريكي
240,430,493,904	18,344,725	-	-	17,747,514	34,036,185,376	206,358,216,289
177,915,349,464	460,677,217	-	37,229,940,684	4,303,399	23,767,825,005	116,452,603,159
121,998,865,563	-	-	121,998,865,563	-	-	-
969,640	-	-	-	-	969,464	176
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-
1,373,924,636	6,851,235	-	12,538,040	-	9,811,671	1,344,723,690
10,841,682,628	-	-	-	-	-	10,841,682,628
552,561,285,835	485,873,177	-	159,241,344,287	22,050,913	57,814,791,516	334,997,225,942
388,743,460,604	12,854,985	140,221,757	159,868,597,244	50,803,950	50,985,197,924	177,685,784,744
25,409,694,924	85,040,452	-	242,873,591	8,871,352	3,528,203,437	21,544,706,092
2,917,526,048	-	-	841,500,618	-	757,631,243	1,318,394,187
1,030,524,826	-	-	22,329,509	-	69,656,840	938,538,477
-	-	-	-	-	-	-
16,557,125,097	-	-	307,755,000	-	397,761,701	15,851,608,396
434,658,331,499	97,895,437	140,221,757	161,283,055,962	59,675,302	55,738,451,145	217,339,031,896
19,656,621,291	-	-	-	-	1,761,185,619	17,895,435,672
526,150,459	-	-	-	-	374,622,273	151,528,186
454,841,103,249	97,895,437	140,221,757	161,283,055,962	59,675,302	57,874,259,037	235,385,995,754
97,720,182,586	387,977,740	(140,221,757)	(2,041,711,675)	(37,624,389)	(59,467,521)	99,611,230,188

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

31 كانون الأول 2020

(بالعملة الأصلية مقومة بالليرة السورية)

الموجودات	دولار أمريكي	يورو	جنيه إسترليني	درهم إماراتي	فرنك سويسري	عملات أخرى	إجمالي
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	83,127,510,022	10,735,615,733	8,921,782	-	-	10,255,045	93,882,302,582
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	60,817,556,647	13,090,404,300	2,163,345	16,623,125,386	-	414,140,063	90,947,389,741
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	-	-	-	61,024,750,535	-	-	61,024,750,535
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	522,307	-	-	-	-	522,307
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	796,758,521	798,575	-	11,637,285	-	3,395,900	812,590,281
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	5,420,841,314	-	-	-	-	-	5,420,841,314
مجموع الموجودات	150,162,666,504	23,827,340,915	11,085,127	77,659,513,206	-	427,791,008	252,088,396,760
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق							
وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	65,595,656,434	19,043,980,276	25,539,450	9,693,923,137	72,353,897	6,691,176	94,438,144,370
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	12,309,433,950	2,725,003,759	4,786,588	532,368,903	-	45,204,390	15,616,797,590
تأمينات نقدية	2,146,164,491	306,548,457	-	71,477,411,486	-	-	73,930,124,434
مخصصات متنوعة	470,896,754	18,464,034	-	8,446,273	-	-	497,807,061
مخصص ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	6,326,552,175	164,471,255	-	-	-	-	6,491,023,430
مجموع المطلوبات	86,848,703,804	22,258,467,781	30,326,038	81,712,149,799	72,353,897	51,895,566	190,973,896,885
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	11,434,567,664	1,022,509,304	-	-	-	-	12,457,076,968
حقوق المساهمين	202,249,070	192,853,419	-	-	-	-	395,102,489
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	98,485,520,538	23,473,830,504	30,326,038	81,712,149,799	72,353,897	51,895,566	203,826,076,342
صافي التركيز داخل الميزانية	51,677,145,966	353,510,411	(19,240,911)	(4,052,636,593)	(72,353,897)	375,895,442	48,262,320,418

فجوة العائد

حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
31 كانون الأول 2021							
الموجودات							
185,000,000	-	-	29,855,640,000	-	6,920,227,138	5,150,000,000	42,110,867,138
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية							
482,032,181	1,193,974,439	3,645,167,434	128,766,741,934	3,020,735,319	7,552,143,418	22,135,823,469	166,796,618,194
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية							
667,032,181	1,193,974,439	3,645,167,434	158,622,381,934	3,020,735,319	14,472,370,556	27,285,823,469	208,907,485,332
مجموع الموجودات							
المطلوبات							
-	-	-	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية							
485,000,000	-	400,000,000	-	-	-	250,000,000	1,135,000,000
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة							
485,000,000	-	400,000,000	-	-	-	250,000,000	1,135,000,000
مجموع المطلوبات							
36,386,939,864	8,296,286,480	13,029,579,967	8,437,153,434	3,399,674,885	4,026,616,336	737,786,756	74,314,037,722
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق							
36,871,939,864	8,296,286,480	13,429,579,967	8,437,153,434	3,399,674,885	4,026,616,336	987,786,756	75,449,037,722
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق							
(36,204,907,683)	(7,102,312,041)	(9,784,412,533)	150,185,228,500	(378,939,566)	10,445,754,220	26,298,036,713	133,458,447,610
الفجوة في كل فترة							
(36,204,907,683)	(43,307,219,724)	(53,091,632,257)	97,093,596,243	96,714,656,677	107,160,410,897	133,458,447,610	-
الفجوة التراكمية							

حتى 7 أيام	أكثر من 7 أيام إلى شهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
31 كانون الأول 2020							
الموجودات							
أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية	185,000,000	-	40,000,000	2,393,580,000	-	150,000,000	2,768,580,000
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	1,265,746,540	751,564,446	7,838,804,301	27,379,138,261	9,042,693,081	7,518,914,285	66,186,499,552
مجموع الموجودات	1,450,746,540	751,564,446	7,878,804,301	29,772,718,261	9,042,693,081	7,668,914,285	68,955,079,552
المطلوبات							
تأمينات نقدية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة	485,000,000	-	-	-	-	250,000,000	735,000,000
مجموع المطلوبات	485,000,000	-	-	-	-	250,000,000	735,000,000
حقوق أصحاب الاستثمار المطلق	18,245,814,582	433,728,940	14,126,383,610	8,513,379,210	4,218,145,212	3,530,871,017	51,302,257,938
مجموع المطلوبات وحقوق الاستثمار المطلق	18,730,814,582	433,728,940	14,126,383,610	8,513,379,210	4,218,145,212	3,780,871,017	38,520,372,579
الفجوة في كل فترة	(17,280,068,042)	317,835,506	(6,247,579,309)	21,259,339,051	4,824,547,869	3,888,043,268	16,917,821,614
الفجوة التراكمية	(17,280,068,042)	(16,962,232,536)	(23,209,811,845)	(1,950,472,794)	2,874,075,075	6,762,118,343	-

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.2 مخاطر السوق (تتمة)

تحليل الحساسية لمخاطر العائد

الفجوة التراكمية لغاية سنة

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2021		%2	75%
ليرة سورية	(32,950,677,184)	(659,013,544)	(494,260,158)
دولار	(7,134,649,865)	(142,692,997)	(107,019,748)
يورو	15,358,771,498	307,175,430	230,381,573
عملات أخرى	131,736,966,448	2,634,739,329	1,976,054,497

العملة	الفجوة	الأثر على الأرباح والخسائر	الأثر على حقوق الملكية
31 كانون الأول 2020		%2	75%
ليرة سورية	(15,336,036,376)	(306,720,728)	(230,040,546)
دولار	(11,140,837,151)	(222,816,743)	(167,112,557)
يورو	(989,495,316)	(19,789,906)	(14,842,430)
عملات أخرى	34,228,487,186	684,569,744	513,427,308

42.2.3 مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً. يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ البنك في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على ألا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 75.79% كما في 31 كانون الأول 2021 بينما بلغت كما في 31 كانون الأول 2020 67.08%. يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2021 كانت قد بلغت 85.34% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 63.74%.

قامت إدارة البنك بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى البنك.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 7 لعام 2020 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

السيناريوهات التي تطبق دورياً على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم البنك بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية بالليرات السورية وفق عدة سيناريوهات لتقييم درجة تحمل البنك للمخاطر المفترضة والحالة التي يمكن أن تصل إليها نسب السيولة لوضع الإجراءات الهادفة للتحوط ضد هذه المخاطر، إذ يتم افتراض عمليات سحب تعادل بقيمتها 50% من قيمة أرصدة الحسابات الجارية القائمة، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لكبار العملاء بنسب تصل أحياناً إلى 100% من أرصدتهم، كما يتم افتراض عمليات سحب من الحسابات الجارية لبعض من أصناف الزبائن. يتم أيضاً إجراء اختبارات على أرصدة الودائع الآجلة بافتراض عمليات كسر وسحب لهذه الودائع، إذ يتم تطبيق هذا السيناريو على كبار الزبائن وعلى بعض من أصناف الزبائن.

أظهرت نتائج الاختبارات المذكورة أن نسبة السيولة بالليرات السورية كانت أعلى من الحدود الدنيا المسموح بها المقررة من كل من مجلس النقد والتسليف ومجلس إدارة البنك.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2021:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	كما في 31 كانون الأول 2021 المبلغ بالآلاف الليرات السورية
									الموجودات
379,598,377	13,056,928	-	-	-	-	-	-	366,541,449	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
64,865,788	-	-	-	-	-	-	-	64,865,788	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
144,543,244	-	57,749,203	-	-	83,341,433	3,267,610	-	184,998	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
169,921,865	616,400	21,519,424	7,552,143	3,020,735	128,766,742	3,645,167	1,193,974	3,607,280	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
235,330	-	235,330	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
6,810,850	6,810,850	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
17,067,830	17,067,830	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
151,207	151,207	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
763,449	-	2,462	-	-	760,987	-	-	-	ضريبة الدخل المؤجلة
2,927,418	-	-	-	1,290,438	418,093	419,773	-	799,114	موجودات أخرى
906,730	-	495,867	98,359	98,359	104,994	72,047	37,104	-	أصول حق استخدام
11,523,381	11,523,381	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
799,315,469	49,226,596	80,002,286	7,650,502	4,409,532	213,392,249	7,404,597	1,231,078	435,998,629	مجموع الموجودات
392,363,074	-	-	-	-	-	-	-	392,363,074	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
181,669,844	-	-	-	-	-	-	-	181,669,844	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
7,732,503	-	1,500,215	669,207	53,287	478,533	730,612	24,058	4,276,591	تأمينات تقديمية
1,315,627	-	-	-	1,170,350	-	-	-	145,277	مخصصات متنوعة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
71,166	-	-	-	684	684	456	228	69,114	التزامات عقود إجارة
24,731,759	-	9,368,071	-	-	-	39,692	-	15,323,996	مطلوبات أخرى
607,883,973	-	10,868,286	669,207	1,224,321	479,217	770,760	24,286	593,847,896	مجموع المطلوبات
76,590,869	-	1,718,851	4,065,869	3,449,469	8,516,182	13,550,539	8,375,442	36,914,517	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
684,474,842	-	12,587,137	4,735,076	4,673,790	8,995,399	14,321,299	8,399,728	630,762,413	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
114,840,627	49,226,596	67,415,149	2,915,426	(264,258)	204,396,850	(6,916,702)	(7,168,650)	(194,763,784)	فجوة السيولة 31 كانون الأول 2021

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول 2020:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	كما في 31 كانون الأول 2020 المبلغ بالآلاف الليرات السورية الموجودات
172,807,796	7,156,168	-	-	-	-	-	-	165,651,628	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,478	97,022	-	-	-	-	-	-	36,539,456	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
59,207,849	54,413,550	-	150,000	-	2,393,580	40,000	-	2,210,719	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
100,490,066	507,633	11,901,806	7,518,915	9,042,693	27,379,138	7,838,804	751,564	35,549,513	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,696	-	1,696	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
5,102,500	5,102,500	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
12,765,272	12,765,272	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ثابتة
72,875	72,875	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,310	-	-	-	1,310	-	-	-	-	ضريبة الدخل المؤجلة
2,146,299	-	1,141,519	-	118,491	400,433	57,804	-	428,052	موجودات أخرى
6,002,540	6,002,540	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
395,234,681	86,117,560	13,045,021	7,668,915	9,162,494	30,173,151	7,936,608	751,564	240,379,368	مجموع الموجودات
97,951,935	-	-	250,000	-	-	-	-	97,701,935	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
91,972,107	-	-	-	-	-	-	-	91,972,107	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
77,386,005	-	1,748,907	424,794	30,948,212	486,307	342,905	90,880	43,344,000	تأمينات نقدية
792,047	-	639,945	-	-	-	-	-	152,102	مخصصات متنوعة
857,128	-	-	-	-	844,295	12,833	-	-	مخصص ضريبة الدخل
10,049,883	-	3,168,712	-	849	-	21,776	2,680,613	4,177,933	مطلوبات أخرى
279,009,105	-	5,557,564	674,794	30,949,061	1,330,602	377,514	2,771,493	237,348,077	مجموع المطلوبات
52,330,950	-	2,656,157	3,564,431	4,261,371	8,583,539	14,226,223	767,766	18,271,463	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
331,340,055	-	8,213,721	4,239,225	35,210,432	9,914,141	14,603,737	3,539,259	255,619,540	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
63,894,626	86,117,560	4,831,300	3,429,690	(26,047,938)	20,259,010	(6,667,129)	(2,787,695)	(15,240,172)	فجوة السيولة 31 كانون الأول 2020

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.3 مخاطر السيولة (تتمة)

بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع ليرة سورية	أكثر من 5 سنوات ليرة سورية	من 1 لغاية 5 سنوات ليرة سورية	لغاية سنة ليرة سورية	كما في 31 كانون الأول 2021
7,598,791,259	-	-	7,598,791,259	السقوف غير المستغلة
20,249,717,659	-	8,186,043	20,241,531,616	الكفالات
27,848,508,918	-	8,186,043	27,840,322,875	المجموع
المجموع ليرة سورية	أكثر من 5 سنوات ليرة سورية	من 1 لغاية 5 سنوات ليرة سورية	لغاية سنة ليرة سورية	كما في 31 كانون الأول 2020
12,699,173,531	-	-	12,699,173,531	السقوف غير المستغلة
12,641,368,646	-	901,600	12,640,467,046	الكفالات
25,340,542,177	-	901,600	25,339,640,577	المجموع

42.2.4 المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج إما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة، أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة، أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفون، أو المخاطر المصاحبة لمنتجات البنك المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة.

يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات البنك وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطيل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال البنك.

المخاطر الشرعية:

- تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.
- لتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بما يلي:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للبنك بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في البنك تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في البنك للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات الناطمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن البنك وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة عن عدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالاحتياطات الأمنية سواء بسبب الاعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في انتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم البنك باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي البنك اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود البنك بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة البنك وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي البنك اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.4 المخاطر التشغيلية (تتمة)

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتسهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك.

توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتؤكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والإلكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والريديف والنظام المصرفي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
 - خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
 - خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحدد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
 - خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الإلكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلب الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشفة الإلكترونية والمستندات والوثائق الورقية.
 - خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
 - خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
 - خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.
- قام البنك أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وأجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

42 إدارة المخاطر (تتمة)

42.2 الإفصاحات الكمية (تتمة)

42.2.5 الخسائر الائتمانية المتوقعة

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للتعرضات الائتمانية وقيم الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظه تمويل الشركات بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للبنك، مقروناً بنطاق احتماليات التعثر لمدة 12 شهراً، وموزعاً على مراحل التصنيف عن السنوات المنتهية بنهاية بـ 31 كانون الأول 2021 و 31 كانون الأول 2020.

كما في 31 كانون الأول 2021

الخسائر الائتمانية المتوقعة				التعرض عند التعثر				احتمال التعثر (12 شهر)	درجات التصنيف الائتماني الداخلي
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	0.5%-3.8%	درجات ممتازة الى جيدة
497,256,502	-	85,201,038	412,055,464	168,689,716,683	-	11,751,542,900	156,938,173,783	3.9%-9.5%	درجات مرضية الى متوسطة
266,371,755	-	264,946,064	1,425,691	14,023,193,061	-	13,965,069,226	58,123,835	9.6%-23.5%	درجات مقبولة الى ضعيفة
16,657,250	-	16,657,250	-	510,144,447	-	510,144,447	-	23.6% - > 100%	درجات منخفضة التصنيف
2,423,453,268	2,423,453,268	-	-	6,223,216,782	6,223,216,782	-	-	100%	درجة الديون غير المنتجة
3,203,738,775	2,423,453,268	366,804,352	413,481,155	189,446,270,973	6,223,216,782	26,226,756,573	156,996,297,618		الإجمالي
				1.7%	38.9%	1.4%	0.3%		نسبة التغطية

كما في 31 كانون الأول 2020

الخسائر الائتمانية المتوقعة				التعرض عند التعثر				احتمال التعثر (12 شهر)	درجات التصنيف الائتماني الداخلي
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى		
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
7,663,760	-	2,883,773	4,779,987	1,709,369,771	-	413,712,079	1,295,657,692	0.5%-3.8%	درجات ممتازة الى جيدة
142,173,383	2,437,452	84,362,299	55,373,632	53,760,327,604	-	36,341,252,259	17,419,075,345	3.9%-9.5%	درجات مرضية الى متوسطة
847,866,825	628,479,870	144,636,975	74,749,980	48,905,497,660	20,919,426,321	26,118,013,152	1,868,058,187	9.6%-23.5%	درجات مقبولة الى ضعيفة
57,573,280	-	57,573,280	-	3,363,332,486	-	3,363,332,486	-	23.6% - > 100%	درجات منخفضة التصنيف
2,446,393,124	2,446,393,124	-	-	16,707,147,449	16,707,147,449	-	-	100%	درجة الديون غير المنتجة
3,501,670,372	3,077,310,446	289,456,327	134,903,599	124,445,674,970	37,626,573,770	66,236,309,976	20,582,791,224		الإجمالي
				2.8%	8.2%	0.4%	0.7%		نسبة التغطية

43 التحليل القطاعي

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربع قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

31 كانون الأول 2021	أخرى	التجارة الخارجية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
67,077,685,103	5,458,046,079	409,791,030	50,792,786,488	9,186,856,570	1,230,204,936	إجمالي الإيرادات
(6,355,045,022)	-	7,354,882	(8,161,111,745)	1,713,432,207	85,279,634	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
60,722,640,081	5,458,046,079	417,145,912	42,631,674,743	10,900,288,777	1,315,484,570	نتائج أعمال القطاع
(12,070,539,570)	(12,070,539,570)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
48,652,100,511	(6,612,493,491)	417,145,912	42,631,674,743	10,900,288,777	1,315,484,570	الربح قبل الضرائب
1,100,085,519	1,100,085,519	-	-	-	-	ضريبة الدخل
(11,243,183)	(11,243,183)	-	-	-	-	ضريبة ربع رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج
49,740,942,847	(5,523,651,155)	417,145,912	42,631,674,743	10,900,288,777	1,315,484,570	صافي ربح السنة
770,553,997,189	-	4,206,071,998	596,426,060,621	158,194,888,850	11,726,975,720	موجودات القطاع
28,761,471,975	28,761,471,975	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
799,315,469,164	28,761,471,975	4,206,071,998	596,426,060,621	158,194,888,850	11,726,975,720	مجموع الموجودات
395,608,532,868	-	3,212,168,086	392,396,364,782	-	-	مطلوبات القطاع
212,275,440,623	212,275,440,623	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
607,883,973,491	212,275,440,623	3,212,168,086	392,396,364,782	-	-	مجموع المطلوبات
4,901,543,622						مصاريف رأسمالية
(507,529,819)						استهلاكات وإطفاءات

43 التحليل القطاعي (تتمة)

• قطاع الأعمال (تتمة):

31 كانون الأول 2020	أخرى	التجارة الخارجية	الخزينة	المؤسسات	الأفراد	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
42,652,022,204	2,051,693,079	1,304,796,758	32,197,911,372	6,564,408,086	533,212,909	إجمالي الإيرادات
(1,290,185,636)	-	42,488,192	(1,059,678,870)	(231,242,939)	(41,752,019)	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
41,361,836,568	2,051,693,079	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	نتائج أعمال القطاع
(7,875,996,757)	(7,875,996,757)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة على القطاعات
33,485,839,811	(5,824,303,678)	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	الربح قبل الضرائب
(966,158,176)	(966,158,176)	-	-	-	-	ضريبة الدخل
(12,833,397)	(12,833,397)	-	-	-	-	ضريبة ريع رؤوس الأموال الناجمة عن أعمال البنك في الخارج
32,506,848,238	(6,803,295,251)	1,347,284,950	31,138,232,502	6,333,165,147	491,460,890	صافي ربح السنة
375,194,634,363	-	3,773,256,590	270,931,311,954	95,714,919,178	4,775,146,641	موجودات القطاع
20,040,044,280	20,040,044,280	-	-	-	-	موجودات غير موزعة على القطاعات
395,234,678,643	20,040,044,280	3,773,256,590	270,931,311,954	95,714,919,178	4,775,146,641	مجموع الموجودات
170,417,299,058	-	72,445,382,983	97,971,916,075	-	-	مطلوبات القطاع
108,591,806,435	108,591,806,435	-	-	-	-	مطلوبات غير موزعة على القطاعات
279,009,105,493	108,591,806,435	72,445,382,983	97,971,916,075	-	-	مجموع المطلوبات
2,769,330,218						مصاريف رأسمالية
(351,767,993)						استهلاكات وإطفاءات

43 التحليل القطاعي (تتمة)

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

31 كانون الأول 2021

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	10,439,451,096	124,924,255	10,564,375,351
احتياطي معدل الأرباح	1,096,977,544	-	1,096,977,544
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,556,231,198)	-	(1,556,231,198)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	5,781,204,322	-	5,781,204,322
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	2,732,805,387	-	2,732,805,387
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	47,912,667,256	-	47,912,667,256
إيرادات أخرى	86,632,787	-	86,632,787
إجمالي الأرباح التشغيلية	66,493,507,194	124,924,255	66,618,431,449
مصاريف تشغيلية	(11,067,756,097)	-	(11,067,756,097)
مخصصات تشغيلية أخرى	(6,898,574,841)	-	(6,898,574,841)
صافي الأرباح قبل الضريبة	48,527,176,256	124,924,255	48,652,100,511
إيراد ضريبة الدخل المؤجل	1,100,085,519	-	1,100,085,519
مصروف ضريبة ريع رؤوس أموال	(11,243,183)	-	(11,243,183)
صافي أرباح السنة	49,616,018,592	124,924,255	49,740,942,847
الموجودات	639,434,115,237	159,881,353,927	799,315,469,164

31 كانون الأول 2020

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين البنك وحسابات الاستثمار المطلقة	7,112,563,462	127,650,828	7,240,214,290
احتياطي معدل الأرباح	578,441,363	-	578,441,363
حصة أصحاب الاستثمار المطلق	(1,435,775,340)	-	(1,435,775,340)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	3,299,505,539	-	3,299,505,539
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية	774,755,060	-	774,755,060
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	31,280,563,017	-	31,280,563,017
إيرادات أخرى	56,984,298	-	56,984,298
إجمالي الأرباح التشغيلية	41,667,037,399	127,650,828	41,794,688,227
مصاريف تشغيلية	(6,616,894,787)	-	(6,616,894,787)
مخصصات تشغيلية أخرى	(1,691,953,629)	-	(1,691,953,629)
صافي الأرباح قبل الضريبة	33,358,188,983	127,650,828	33,485,839,811
مصروف ضريبة الدخل	(966,158,176)	-	(966,158,176)
مصروف ضريبة ريع رؤوس أموال	(12,833,397)	-	(12,833,397)
صافي أرباح السنة	32,379,197,410	127,650,828	32,506,848,238
الموجودات	302,470,665,936	92,764,012,707	395,234,678,643

44 إدارة رأس المال

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:
لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب
وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج
الميزانية المتقلة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المتقلة أيضاً حسب درجة المخاطرة
والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة
الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات
تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أي مخاطر أو نفقات محتملة
والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد
أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة
وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم البنك المعاد شراؤها
وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية السنة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة
للعوائد المقدرة وغير المكونة من قبل البنك والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى
كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات
إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من
الاقتراض من الغير.

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كما يلي:

31 كانون الأول 2021	31 كانون الأول 2021	
ليرة سورية	ليرة سورية	
58,483,867,687	107,654,698,200	الأموال الخاصة الأساسية
8,002,500,000	9,002,500,000	رأس المال
45,989,483,898	93,902,151,154	أرباح مدورة غير محققة *
1,202,885,503	1,870,970,745	أرباح / خسائر متراكمة محققة
1,048,033,703	1,121,978,830	احتياطي قانوني
1,048,033,703	1,121,978,830	احتياطي خاص
1,266,965,400	786,735,398	احتياطي معدل الأرباح
(72,874,520)	(151,206,757)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(410,000)	عقارات آيلة للبنك وفاء لديونه
1,725,248,888	911,462,138	الأموال الخاصة المساندة
1,725,248,888	911,462,138	مخصصات مرحلة أولى وثانية حسب معيار المحاسبة المالي رقم 30
60,209,116,575	108,566,160,338	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
139,753,922,611	249,638,386,737	الموجودات المتقلة
9,604,147,905	16,482,691,430	حسابات خارج الميزانية المتقلة
6,881,710,272	10,732,917,002	المخاطر التشغيلية
4,499,266,954	4,183,865,404	مخاطر السوق
160,739,047,742	281,037,860,573	
%37.46	38.63%	نسبة كفاية رأس المال (%)
%36.38	38.31%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
%91.54	93.75%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب ألا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في
الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 26 شباط 2014 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد
والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 بحيث يتم إدراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الأموال الخاصة الأساسية
لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007.

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2021 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
379,598,377	13,056,928	366,541,449	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
64,865,788	-	64,865,788	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
144,543,244	57,749,203	86,794,041	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
169,921,865	22,135,824	147,786,041	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
235,330	235,330	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
6,810,850	6,810,850	-	استثمارات في العقارات
17,067,830	17,067,830	-	موجودات ثابتة
151,207	151,207	-	موجودات غير ملموسة
906,730	495,867	410,863	أصول حق الاستخدام
763,449	2,462	760,987	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
2,927,418	-	2,927,418	موجودات أخرى
11,523,381	11,523,381	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
799,315,469	129,228,882	670,086,587	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
392,363,074	-	392,363,074	حسابات جارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
181,669,844	-	181,669,844	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
7,732,503	1,500,215	6,232,288	تأمينات نقدية
1,315,627	-	1,315,627	مخصصات متنوعة
-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
71,166	-	71,166	التزامات عقود التأجير
24,731,759	9,368,071	15,363,688	مطلوبات أخرى
607,883,973	10,868,286	597,015,687	مجموع المطلوبات
76,590,869	1,718,851	74,872,018	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
684,474,842	12,587,137	671,887,705	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
114,840,627	116,641,745	(1,801,118)	الصافي

45 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة)

المجموع	أكثر من سنة	لغاية سنة	31 كانون الأول 2020 (المبالغ بالآلاف الليرات السورية)
			الموجودات
172,807,796	7,156,168	165,651,628	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
36,636,478	97,022	36,539,456	حسابات جارية واستثمارات لدى مصارف ومؤسسات مالية
59,207,849	54,413,550	4,794,299	إيداعات لدى مصارف ومؤسسات مالية
100,490,066	12,409,439	88,080,627	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
1,696	1,696	-	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
5,102,500	5,102,500	-	استثمارات في العقارات
12,765,272	12,765,272	-	موجودات ثابتة
72,875	72,875	-	موجودات غير ملموسة
1,310	-	1,310	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
2,146,299	1,141,519	1,004,780	موجودات أخرى
6,002,540	6,002,540	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
395,234,681	99,162,581	296,072,100	مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
			المطلوبات
97,951,935	-	97,951,935	حسابات جارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
91,972,107	-	91,972,107	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
77,386,005	1,748,907	75,637,098	تأمينات نقدية
792,047	639,945	152,102	مخصصات متنوعة
857,128	-	857,128	مخصص ضريبة الدخل
10,049,883	3,168,708	6,881,175	مطلوبات أخرى
279,009,105	5,557,560	273,451,545	مجموع المطلوبات
52,330,950	2,656,157	49,674,793	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
331,340,055	8,213,717	323,126,338	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
63,894,626	90,948,864	(27,054,238)	الصافي

46 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات انتمائية خارج بيان المركز المالي الموحد

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	كفالات:
12,641,368,646	20,249,717,659	لقاء دفع
68,936,000	64,236,000	لقاء حسن تنفيذ
8,695,029,172	16,124,156,049	لقاء اشتراك في مناقصات
3,877,403,474	4,061,325,610	
12,699,173,531	7,598,791,259	سقوف تسهيلات انتمائية غير مستغلة
25,340,542,177	27,848,508,918	المجموع

ب- التزامات تعاقدية خارج بيان المركز المالي الموحد

31 كانون الأول 2020 ليرة سورية	31 كانون الأول 2021 ليرة سورية	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
505,800,000	599,507,677	تستحق خلال سنة
505,800,000	599,507,677	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

47 القضايا القانونية

هناك عدة دعاوي قضائية عالقة كما في 31 كانون الأول 2021، ترى إدارة البنك والمستشار القانوني عدم وجود أثر جوهري لهذه الدعاوي على القوائم المالية الموحدة.

قامت إدارة الخزينة الأمريكية بفرض عقوبات على البنك خلال النصف الأول من العام 2017، تتمثل بتجميد أصول بنك الشام في الولايات المتحدة الأمريكية ومنع الأفراد والشركات الأمريكيين من التعامل معه.

لا يوجد أي أصول أو أرصدة أو مبالغ عائدة للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اقتصر أثر هذه العقوبات على تجميد أصول البنك لدى الشريك الاستراتيجي، كما أن جميع تعاملات البنك قانونية ومشروعة وموثقة بوثائق ومستندات رسمية، وقد قامت الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات والخطوات لتفادي أثر هذه العقوبات، وسيستمر البنك بعملياته بكافة المجالات والأنشطة والخدمات المصرفية المسموح بها، حيث أن المواد المستوردة والمتعامل بها في البنك هي بضائع ومواد مسموح باستيرادها إلى سورية ولم يصدر أي قرار بمنع توريدها من أي جهة.

قامت إدارة البنك باتخاذ كافة التدابير والإجراءات القانونية من أجل شطب اسم بنك الشام من لائحة العقوبات من خلال توكيل شركة محاماة أمريكية متخصصة في هذا المجال للعمل على رفع العقوبات حسب الإجراءات والأنظمة المتبعة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تم مؤخراً تقديم طلب لوزارة الخزانة الأمريكية/ مكتب مراقبة الأصول الأمريكي (OFAC) لإعادة النظر بموضوع العقوبات المفروضة على البنك، ومازالت الإجراءات قيد المتابعة ولم يصدر أي قرار نهائي بالأمر حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة في 31 كانون الأول 2021.

48 توزيعات الأرباح / المقترحة (أسهم مجانية)

اقترح مجلس الإدارة خلال جلسته بتاريخ 25 أيار 2021، توزيع أسهم مجانية لزيادة رأس المال بقيمة 1,000,000,000 ليرة سورية أي ما نسبته 12.5% من رأس المال المصرح به ليصبح رأس المال 9,000,000,000 ليرة سورية، وذلك بعد موافقة الهيئة العامة والجهات الرقابية والإشرافية.

وافقت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 تموز 2021 على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك، وقامت هيئة الأوراق والأسواق المالية بالموافقة على اعتماد أسهم زيادة رأس مال البنك بموجب القرار رقم 166/م بتاريخ 25 تشرين الأول 2021.

بلغت مصاريف زيادة رأس المال كما في 31 كانون الأول 2021 مبلغ 12,300,095 ليرة سورية متضمنة رسم طابع بمبلغ 4,600,095 ليرة سورية وبديل تسجيل الأسهم في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 3,000,000 ليرة سورية ورسم تسجيل وإيداع أسهم الزيادة في مركز المقاصة والحفظ المركزي في سوق دمشق للأوراق المالية بمبلغ 700,000 ليرة سورية وبديل تقديم طلب إصدار أسهم لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمبلغ 4,000,000 ليرة سورية، مقابل 17,600,096 ليرة سورية في 31 كانون الأول 2020.

اقترح مجلس الإدارة خلال جلسته بتاريخ 10 شباط 2022، توزيع أسهم مجانية لزيادة رأس المال بقيمة 1,000,000,000 ليرة سورية أي ما نسبته 11.11% من رأس المال المصرح به ليصبح رأس المال 10,000,000,000 ليرة سورية، وذلك بعد موافقة الهيئة العامة والجهات الرقابية والإشرافية.

49 تأثير فيروس كورونا المستجد (COVID 19)

خلال شهر آذار من عام 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية تصنيف تفشي فيروس كورونا المستجد (COVID 19) كجائحة نتيجة لانتشاره السريع في جميع دول العالم، ومنذ ذلك التاريخ قام الفريق الحكومي المعني بإجراءات التصدي لفيروس كورونا المستجد (COVID 19) باتخاذ إجراءات احترازية للحد من سرعة انتشار الفيروس تضمنت الإغلاق المؤقت لبعض الفعاليات الاقتصادية والتجارية. قام البنك بإعداد خطة طوارئ لضمان استمرار عمليات البنك وخدمة الزبائن تتضمن الموظفين الذين سيعملون عن بعد في حال فرض حظر شامل، وتأمين تصاريح للموظفين في المناطق البعيدة لتسهيل حركة الموظفين ممن يتطلب عملهم التواجد في البنك في فترة الحظر. كما يقوم البنك بشكل مستمر بمراقبة أثر التغيرات الحالية على سيناريوهات الاقتصاد الكلي وعلى الأوزان المعتمدة ونتائجها في تعديل نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للعملاء بعد الأخذ بعين الاعتبار تأثير فيروس كورونا المستجد على نشاطات العملاء وتسهيلاتهم الائتمانية. على الرغم من خضوع التغيرات في نماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لدرجة عالية من عدم التيقن، ترى إدارة البنك عدم وجود أثر جوهري لهذه التغيرات على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور.

15

2021
Annual Report
التقرير السنوي

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات
إعداد التقرير السنوي
في دليل الحوكمة وفق بازل 2

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة وفق بازل ٢

مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم ٤٨٩ / م.ن / ب ٤ لعام ٢٠٠٩ وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسسي يحدد الواجبات والمسؤوليات و الصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لأداء الإدارة ومؤسسات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير بسلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف.

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورئاستها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

تقوم لجنة الحوكمة بالمراقبة المستمرة لمدى تطبيق دليل الحوكمة المعتمد في بنك الشام و تصدر القرارات المناسبة التي من شأنها تعزيز عملية الامتثال لبنود الدليل و تصوب القصور إن وجد.

أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فعال في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية، حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية منتخب من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق يتمتع بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية.

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية الربعية و السنوية، كما تقوم بالتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

علوّة على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين مستقلين داخل المصرف يقدمون تقاريرهم لمصرف سورية المركزي مباشرة ويتبعون توجيهاته من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام غرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية إلى جانب المهام المجدولة حسب خطة العمل السنوية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها و كذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة إلى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية و تأثيرها على البنك

مما لا شك فيه أن جائحة COVID-19 لها تأثير على الاقتصاد العالمي و معدلات النمو الاقتصادي، إذ يفرض تفشي الوباء على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات و التدابير الاحترازية من العزل و الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي و هذا انعكس سلباً على فعالية سلاسل الإمداد العالمية و ما يمكن أن ينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي كحالة من الركود و الانكماش، إذ عرقل الإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم وأضعف الطلب العالمي و هذا بدوره يؤدي إلى تراجع قيمة الأصول العالية و يرفع من مستويات الديون و يؤدي إلى تراجع الإنتاج و هذه الأمور تنعكس كنتائج على أداء البورصات العالمية و يزيد من شدة هذه الوطأة ضعف القدرة على التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه مؤشرات تلك البورصات و المدى الزمني المتوقع لتعاود النهوض من جديد خاصة مع ظهور متحورات جديدة ينتظر العالم معها النظر في مدى شدتها و مدى قدرة التطعيم على الحد من انتشارها.

إن الاستجابة الصحيحة من الحكومات والشركات والأفراد يمكن أن تحد من الآثار السلبية للانكماش الاقتصادي و ترفع مستويات المساهمة في انتعاش أكثر حدة وأكثر استدامة و من هذا المنطلق قام بنك الشام بدراسة الآثار السلبية المحتملة لهذه الجائحة و قام خلال العام السابق بتعديل احتمالات تعثر زبائنه بعد أن تم معايرتها بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل تم معه رفع مستويات التحوط ضد هذه المخاطر ليتم تشكيل المخصصات المناسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الائتمانية في ظل ظروف هذه الجائحة و بالتالي تم تخفيف مخاطر تعرض الأصول القائمة لمخاطر ناتجة عن هذه الأحداث.

قام بنك الشام بتشكيل مخصصات إضافية استثنائية على أرصده القائمة لدى الشريك الاستراتيجي للتحوط من أثر العقوبات الأمريكية الجائرة، إذ تم وضع خطة زمنية لرفع قيم تلك المخصصات بشكل يتناسب مع حجم المخاطر المتوقعة بهدف بناء مركز مالي متين يستطيع من خلاله التغلب على الصعوبات التي تنتج عن التزام بعض الجهات المراسلة للعقوبات القائمة.

أعضاء مجلس الإدارة المستقلين:

يعتبر كل من السيد محمد سعيد الزعيم و السيد إياد الطباع أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، فيما يعتبر بقية السادة الأعضاء غير مستقلين لأسباب يعود أولها إلى مرور أكثر من دورتين انتخابيتين على عضويتهم في مجلس إدارة بنك الشام.

معيار التقييم المعتمد لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل ومعيار التقييم المعتمد لتقييم أعضاء المجلس:

أعتمدت معايير لتقييم لفعالية أداء مجلس الإدارة ككل واللجان المنبثقة عنه بالإضافة الى معايير تقييم خاصة بأعضاء المجلس، هذه المعايير قائمة على عناصر تتعلق بالالتزام عضو مجلس الإدارة بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وإشرافه على مدى تقييد الإدارة التنفيذية بالخطة الاستراتيجية، ولدراسته للمواضيع المطروحة في الاجتماعات واتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بها بما يضمن المصلحة العامة للمصرف، بالإضافة الى مشاركته ومبادراته والمهام والأنظمة والقوانين وإطلاقه على كافة التطورات داخل البنك والقطاعات المصرفية الداخلية والخارجية، يعد التقييم من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تقوم اللجنة بتقييم أداء السادة الأعضاء بشكل سنوي وتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل.

سياسة التعويضات والمكافآت المتبعة في البنك:

تطبق هذه السياسة على بنك الشام وعلى شركاته التابعة لمنح التعويضات والمكافآت والحوافز لمجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والأتعاب التي حصل عليها كل من المدقق الخارجي وهيئة الرقابة الشرعية، وتمنح المكافآت وفق لتقارير تقييم الأداء وضمن الأنظمة والقوانين المعتمدة.

سياسات المصرف المتعلقة بتعارض المصالح

تطبق هذه السياسة على بنك الشام وعلى كل عامل أن يتجنب أي تضارب بين مصالحه الخاصة ومصالح البنك، أو كل ما يشير الى وجود تضارب بين هذه المصالح، أو ما من شأنه التأثير على أعمال أو على اتخاذ القرارات تعود بالنفع المادية عليه أو على عائلته أو تعطي أفضلية غير مبررة للغير على حساب البنك، ويقوم البنك بإدارة حالات التعارض التي لا تنسجم مع تلك السياسة .

هيئة الرقابة الشرعية:**أسماء الأعضاء:**

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة، والأستاذ عبد السلام محمده نائباً للرئيس، والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي، والدكتور عدنان الخضر، والدكتور عبد الرحمن السعدي أعضاء في هيئة الرقابة الشرعية.

آلية اختيار الأعضاء:

قام مجلس الإدارة بعد الاطلاع على مؤهلات السادة الأعضاء-الدكتور أحمد حسن ، والأستاذ عبد السلام محمده ، والدكتور محمد توفيق رمضان البوطي- وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وعرضت التوصية على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧، وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بالإجماع بالموافقة على تجديد انتخاب أعضاء هيئة الرقابة الشرعية لولاية جديدة، ولمدة ثلاثة أعوام ، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة بموجب القرار رقم ١٨٣/م ن تاريخ ٢٠٢٠/٩/٩، وأُعلم مصرف سورية المركزي بإتمام إجراءات التعيين أصولاً.

وبناء على قرار مصرف سورية المركزي رقم ٥٠/م ن تاريخ ٢٠٢٠/٤/١٦ بزيادة عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، قام مجلس الإدارة _بعد الاطلاع على مؤهلات كل من السادة الدكتور عدنان الخضر ، والدكتور عبد الرحمن السعدي _ برفع توصية بترشيحهم إلى مجلس النقد والتسليف، وصدرت موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة بموجب القرار رقم ١١٢/م ن، تاريخ ٢٠٢١/٤/١٢، وعرضت التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٨ وقبلت الهيئة العامة هذه التوصية وأصدرت قرارها بالإجماع بالموافقة على طلب ترشيحهم إلى عضوية هيئة الرقابة الشرعية في البنك لولاية قادمة مدتها عامين، وأُعلم مصرف سورية المركزي بإتمام إجراءات التعيين أصولاً. وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية والمقيمين في الجمهورية العربية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهريّة في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف.

المؤهلات العلمية :**الدكتور أحمد حسن:**

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية _ من كلية الشريعة بجامعة دمشق،

لديه خبرة تدريسية جامعية تزيد على عشرين عاماً، وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة.

لديه خبرة تزيد عن أربعة عشر سنة في مجال المصارف الإسلامية، أربع سنوات في مجال التأمين التكافلي، قدم العديد من الدورات التدريبية في أعمال ومنتجات المصارف الإسلامية.

شغل مؤخراً عضوية المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الأستاذ عبد السلام محمدا:

يحمل شهادة الدبلوم والماجستير في الفقه المقارن، ويعد لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله،
لديه خبرة تدريسية تزيد على عشر سنوات، فهو مدرس جامعي لمادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي.
لديه خبرة في مجال المصارف الإسلامية تزيد عن ثماني سنوات.
وهو مدرب معتمد لدى المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية والمعايير الشرعية.

الدكتور محمد توفيق رمضان البوطي:

يعد فضيلة الدكتور محمد توفيق وجهاً من وجوه العلم والفقه في الجمهورية العربية السورية،
يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وأطروحته بعنوان "البيوع الشائعة وأثر ضوابط المبيع على شرعيتها".
لديه خبرة تدريسية تزيد على خمسين عاماً منها خمسة وعشرون عاماً في كلية الشريعة بجامعة دمشق، ولعدة أعوام في جامعة العلوم الإسلامية في الأردن، وهو أستاذ مادة الفقه الإسلامي وأصوله في جامعة دمشق، قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة في مجلة جامعة دمشق ومجلات أخرى.
لديه خبرة طويلة في مجال المصارف الإسلامية والرقابة عليها، بالإضافة إلى خبرته في الإشراف على أعمال المصارف الإسلامية من خلال عضويته في الهيئة الاستشارية في مصرف سورية المركزي، وخبرته في الرقابة على شركات التأمين التكافلية. وعضويته في هيئات الرقابة الشرعية في بعض البنوك الإسلامية.

الدكتور عدنان الخضر:

يحمل شهادة الدكتوراه في الحديث النبوي وعلومه من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وشهادة الماجستير في المصارف الإسلامية من المعهد العالي لإدارة الأعمال.
لديه خبرة تدريسية جامعية تزيد على عشر سنوات، فهو مدرس لمادة الحديث في كلية الشريعة بدمشق،
قدم العديد من الأبحاث المحكمة والمنشورة في مجال الصيرفة الإسلامية.
تدرب عملياً لمدة عام كامل في هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام،
لديه خبرة في مجال التأمين التكافلي، فقد شغل منصب أمين سر هيئة الرقابة الشرعية في الشركة الإسلامية السورية للتأمين

الدكتور عبد الرحمن السعدي:

يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله _ اختصاص المعاملات المالية _ من كلية الشريعة بجامعة دمشق، وأطروحته بعنوان "تعدد القصد وأثره في العقود المالية في الفقه الإسلامي".
يشغل منصب نائب عميد كلية الشريعة بدمشق حالياً و لديه خبرة تدريسية جامعية، ،
فهو أستاذ لمادة فقه المعاملات المالية، ومادة اقتصاديات الوقف والزكاة في عدد من الجامعات،
قدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة في مجال الصيرفة الإسلامية.
لديه خبرة في مجال المصارف الإسلامية والتأمين التكافلي، فهو عضو في هيئة الرقابة الشرعية للشركة الإسلامية السورية للتأمين.

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

- ١- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.
- ٢- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ٣- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.
- ٤- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.
- ٥- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- ٦- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير.
- ٧- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم النصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب، وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها، للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- ٨- تتولى هيئة الرقابة الشرعية، عند الطلب، تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
- ٩- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.
- ١٠- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل.

دورية اجتماعات الهيئة

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن 7 اجتماعات في السنة، ويمكن أن تنعقد بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتمرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتؤخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية

الاستقلالية والموضوعية:

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، و لا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- لا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام.
- لا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة وأحد موظفي أو مسؤولي المصرف
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفته الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة.

- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.
استقالات الأعضاء خلال السنة:
لم تطرأ على عضوية هيئة الرقابة الشرعية أية عملية استقالة خلال عام ٢٠٢١.

المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام ٢٠٢١

عددها: ٢

البيان	2021
زيادة في الصندوق	285,865
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	86,810.84

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من ٧ أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها ٤ سنوات. ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية. ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

اسم اللجنة	اسم العضو	مهام اللجنة	عدد اجتماعاتها خلال عام 2021	تاريخها
الائتمان	علي خونده رئيس اللجنة غياث القطيني عضو سعيد الزعيم عضو	- مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان - منح الموافقات الائتمانية بالنسبة للموافقات التي تدخل ضمن صلاحياتها - والمحددة للجنة في مصفوفة الصلاحيات - منح الموافقات الخاصة بالنفقات الرأس مالية - اقرار الموازنة التقديرية السنوية للبنك ومتابعة الانحرافات وتقييم أداء البنك - على أساسها - اصدار قرارات الاستثمار والتمويل وخطة الانتشار و التوسع	لا يوجد	-
إدارة المخاطر	سعيد الزعيم رئيس اللجنة أسامة طاهر عضو غياث القطيني عضو	- وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة البنك ومدى قبوله لتحمل المخاطر. - ضمان توفر الموارد والنظم الكافية لإدارة المخاطر. - مراجعة التقارير الدورية حول طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك. - مراقبة مدى التزام إدارة المخاطر بالمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاصة بإدارة المخاطر وأيضاً المحددة من قبل لجنة بازل والمتعلقة بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.	4	01/03/2021 09/06/2021 10/08/2021 06/12/2021
الحوكمة	علي العوضي رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو إياد الطباع عضو	- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة ومراجعته وتحديثه عند الضرورة - والتأكد من تطبيقه والتنسيق مع هيئة الرقابة الشرعية ولجنة التدقيق في سبيل التأكد من الالتزام بالدليل - التأكد من اعتماد وتطبيق استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار - مراقبة استخدام احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة حول كيفية الاستخدام	2	06/12/2021 16/12/2021
الترشيحات والمكافآت	سعيد الزعيم رئيس اللجنة نبيل الكزبري عضو أسامة طاهر عضو إياد الطباع عضو	- وضع معايير وشروط الحد الأدنى للخبرات والمؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة ولشغل منصب الرئيس التنفيذي - التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ولجان المجلس وهيئة الرقابة الشرعية ولشغل منصب الرئيس التنفيذي، وإلغاء العضوية - تبني معايير موضوعية لتقييم فعالية مجلس الإدارة وكل لجنة من لجانه وتقييم أداء الإدارة التنفيذية - وضع شروط ومعايير تعيين المدراء التنفيذيين وتقييم أدائهم وخطة الإحلال والتوصية بعزل أي مدير تنفيذي إذا ثبت عدم فعاليته	5	15/02/2021 22/04/2021 28/06/2021 13/12/2021 21/12/2021
التدقيق	إياد الطباع رئيس اللجنة سعيد الزعيم عضو أسامة طاهر عضو	- مراجعة البيانات المالية الربعية قبل عرضها على مجلس الإدارة - تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية - تقييم فعالية وكفاية التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي - مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي والاطلاع على التقارير المعدة من قبل التدقيق الشرعي الداخلي للتأكد من إتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها - تقييم موضوعية واستقلالية المدقق الخارجي ومراجعة نتائج تقارير التدقيق الخارجي - (الاطلاع على التقارير المعدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية (التدقيق الشرعي الخارجي ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الشرعي الخارجي	4	25/05/2021 05/07/2021 08/11/2021 20/12/2021
العقارية	غياث القطيني رئيس اللجنة سعيد الزعيم عضو أسامة طاهر عضو	- النظر في المواضيع المتعلقة بشراء عقارات البنك أو استئجارها، وبنائها وإكسائها وترميمها وتقديم توصياتها للمجلس للبت فيها	5	02/03/2021 22/05/2021 17/07/2021 01/12/2021 19/12/2021

بيانات الإفصاحات وفق متطلبات
هيئة الأوراق والأسواق المالية
السورية

• بيانات الإفصاح:

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
أموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3- أعضاء مجلس الإدارة

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشاركون بها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	28/07/2021	لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	28/07/2021	لجنة الحوكمة لجنة الترشيحات والمكافآت
محمد سعيد الزعيم	عضو	شركة المهيدب القابضة	3%	28/07/2021	لجنة الائتمان - لجنة المخاطر لجنة الترشيحات والمكافآت - لجنة التدقيق اللجنة العقارية.
علي مهران خوند	عضو	عضو	3%	28/07/2021	لجنة الائتمان.
غياث القطيني	عضو	خزانة تقاعد المهندسين	2%	28/07/2021	لجنة الائتمان - لجنة الترشيحات والمكافآت اللجنة العقارية - لجنة المخاطر.
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	28/07/2021	لجنة المخاطر - لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق - اللجنة العقارية
إياد الطباع	عضو	عضو	0.188%	28/07/2021	لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة التدقيق

- اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2021 عشرة اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	عدد الحاضرين	الأعضاء المتغيبين
(1)	23/02/2021	5	السيد علي العوضي
(2)	25/05/2021	6	-
(3)	07/06/2021	6	-
(4)	01/07/2021	6	-
(5)	04/08/2021	7	-
(6)	05/08/2021	7	-
(7)	18/08/2021	7	-
(8)	26/10/2021	7	-
(9)	02/11/2021	7	-
(10)	19/11/2021	6	السيد نبيل الكزبري

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

عدد الأسهم في 2021	عدد الأسهم في 2020	نسبة الملكية	المساهم
28,800,000	26,500,000	32%	البنك التجاري الكويتي
8,100,000	7,200,000	9%	البنك الإسلامي للتنمية
4,500,000	4,000,000	5%	السيد نبيل الكزبري

5- الوضع التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2021	2020	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
17%	16%	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
10%	15%	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
14%	13%	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين و/أو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات و أو الإيرادات.

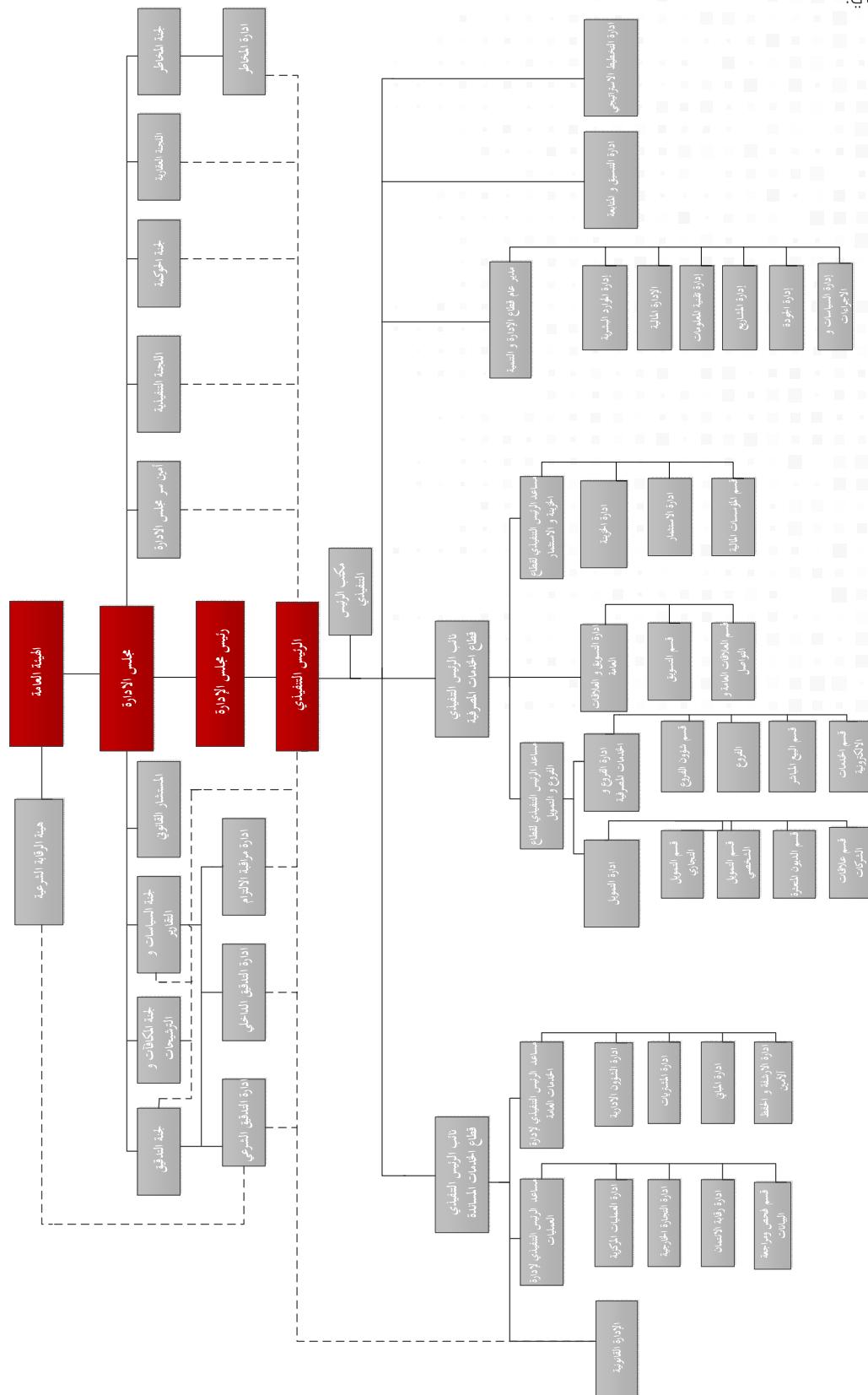
7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.

8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.

10- الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وفتاتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم

أ- الهيكل التنظيمي:



ب- بلغ عدد موظفي البنك 300 موظف في نهاية عام 2021 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

المجموع	مادون الثانوية	ثانوية	معهد متوسط	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
300	4	23	36	210	25	2

نوع التدريب	عدد المتدربين	الشهر	البرنامج التدريبي
external	5	January	فن بناء العلاقات الناجحة مع الزبائن
external	2	January	Oracle Database 11g SQL Fundamentals
external	2	February	العقود
internal	5	February	الاعتمادات المستندية / متقدمة
external	2	February	Oracle Database 11g Program with PL/SQL
internal	21	February	الانترنت البنكي
external	5	March	Microsoft Access
external	5	March	المحاسبة لغير المختصين
external	3	March	المراسلات التجارية
external	2	March	مهارات القيادة
external	4	April	اختصاصي في امن و نظم المعلومات CISSP
external	2	April	مبتدئ و متقدم word
external	1	April	دورة CMA
external	1	April	The First Banking Executive Online Conference 2021
external	4	April	ورشة عمل - احتساب زكاة الاموال للشركات
external	9	MAY	القمة العربية للمصارف الرقمية 2021
external	4	MAY	دورة تدريبية - احتساب زكاة الاموال للشركات
external	2	MAY	CIA part 1
internal	9	June	دورة توعية بالمواصفة 27001 Cyber Security/
external	3	June	Mobile Application Using Flutter
external	1	June	التجارة الدولية
external	5	July	Training of Trainers
external	7	July	جلسة استماع حول مسودة معيار المحاسبة المالية بشأن التقرير المالي للزكاة
external	6	July	Situational Leadership workshop
external	6	August	التدقيق الإستراتيجي للعمليات المصرفية
external	2	August	CIA part 2
external	1	August	التسويق الالكتروني E-Marketing
external	5	August	أساسيات العمل المهني للموظفين الجدد و المبتدئين
internal	1	August	Situational Leadership workshop
external	35	August	التدريب على عملية الاكتتاب
external	2	August	مهارات التواصل
external	2	August	مهارات التفاوض
external	1	Septamper	الرهن كأحد الضمانات القانونية لتحصيل القروض المصرفية
external	1	Septamper	الجريمة المعلوماتية الواقعة على المصارف
external	6	Septamper	ورشة عمل بخصوص الأحكام النازمة لتفعيل تعهد اقتطاع التصدير
external	2	Septamper	متطلبات الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية الأمريكية FATCA
internal	21	Septamper	تعهدات التصدير
external	2	Septamper	تطوير الموارد البشرية
external	2	October	cobit 5 foundation
external	2	October	الجداريات الإدارية
external	4	October	المؤتمر السنوي التاسع عشر للهيئات التشريعية
external	3	November	CISA
external	1	November	التحليل المالي لغرض منح الائتمان
internal	22	November	الخدمات الالكترونية
external	3	December	الحكومة و الامثال في القطاع المالي المصرفي
external	3	December	ورشة الحوكمة المصرفية
external	1	December	آلية تدقيق نماذج الاوضاع المصرفية و القرارات التي تراقب مكتبياً
internal	301	December	دورة توعية بالمواصفة (27001 فيديو)
internal	8	July	البرنامج الترحيبي رقم 1
internal	9	July	البرنامج الترحيبي رقم 2
internal	7	October	البرنامج الترحيبي رقم 3
internal	8	November	البرنامج الترحيبي رقم 4

- 11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبينة في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2021.
- 12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2021.
- 13- لا يوجد أثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.
- 14- فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة.

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام	القيمة السوقية للسهم في نهاية الفترة
2021	48,652,100,510	-	114,840,626,413	1,108.25
2020	33,485,839,811	1,000,000,000**	63,894,623,543	886.22
2019	3,968,954,846	2,000,000,000**	28,610,636,846	576.69
2018	1,167,136,466	750,000,000**	24,853,725,817	674.00
2017	(2,416,346,676)	250,000,000**	23,501,104,023	809.38
2016	9,026,091,684	250,000,000*	24,152,345,730	189.79

*توزيع أرباح نقدية

**توزيع أرباح كأسهم مجانية

15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله :

السنة	حقوق المساهمين/ إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	إجمالي التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	الأرباح قبل الضريبة متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة متوسط رأس المال المدفوع
2021	17%	26%	21%	42%	43%	553%

114,840,626,412	حقوق المساهمين
657,648,163,532	إجمالي الودائع
169,921,864,570	إجمالي التمويل و الاستثمار
799,315,469,163	إجمالي الموجودات
48,652,100,510	الأرباح قبل الضريبة
49,740,942,845	الأرباح بعد الضريبة
9,000,000,000	رأس المال المدفوع

16- اشتمل التقرير السنوي على خطة البنك السنوية.

17- بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2021 ما مقداره 4,600,000 ل.س .

- بلغ إجمالي تعويضات هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2021 ما مقداره 61,522,222 ل.س .

18- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2020	عدد الأسهم في 2021
البنك التجاري الكويتي	رئيس مجلس الإدارة	25,600,000	28,800,000
السيد نبيل الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	4,000,000	4,500,000
شركة المهديب القابضة	عضو مجلس الإدارة	2,400,000	2,700,000
الدكتور علي خونده	عضو مجلس الإدارة	2,462,029	2,769,782
خزانة تقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1,600,000	1,800,000
السيد أسامة طاهر	عضو مجلس الإدارة	240,000	270,000
السيد إياد الطباع	عضو مجلس الإدارة	1,600	168,750

19- بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الإسم	المنصب	عدد الأسهم في 2020	عدد الأسهم في 2021
السيد أحمد اللحام	الرئيس التنفيذي	438,020	723,725
زوجة السيد أحمد اللحام	-	2,400	2,700
أبناء السيد أحمد اللحام	-	9,626	10,829

20- فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سورية وخارجها للعام 2021:

حصل أعضاء مجلس الإدارة على مصاريف إقامة و اجتماعات و تعويضات و مكافآت بقيمة 57,543,272 ل.س .

أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها

أيضا بالإفصاح رقم 39 بند مكافآت ورواتب الإدارة العليا وبلغت 2,294,264,914 ل.س.

21- بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2021 مبلغ 26,300,000 ل.س .

22- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو أي

من موظفي البنك أو أقاربهم .

22- يتم تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للبنك بشكل دوري وسنوي وذلك من خلال الإدارة التنفيذية ومن خلال الجهات الرقابية، ويتم اعتماد التوصيات والتعديلات الصادرة عن الجهات الرقابية من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما يتم السعي بشكل حثيث لتحديث البرامج والتطبيقات التي تساهم في ادخال التحسينات على أنظمة واجراءات الرقابة الداخلية للسنوات المقبلة.

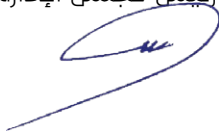
23- لم يتضمن تقرير مدقق الحسابات تحفظات على البيانات المالية السنوية.

24- لا يوجد أي عقوبة أو جزاء مفروض على بنك الشام من أي جهة رقابية أو تنظيمية أو قضائية لها تأثير جوهري، مع الإشارة إلى العقوبات الأمريكية المفروضة على البنك منذ عام 2017 والموضحة في بند القضايا القانونية ضمن هذا التقرير.

عملاً بأحكام الفقرة (ك) من المادة (8) من نظام وتعليمات الإفصاح والشفافية الصادر عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية

- فإن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والإدارة المالية في بنك الشام يقر بما يلي:
- نقر بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية البنك خلال السنة المالية القادمة.
 - نقر بمسؤوليتنا عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.
 - نقر بصحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

السيد نبيل رفيق الكزبري
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد محمد زاهر الطحان
المدير المالي



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



السيد أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي

